المذكرة الموجزة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس 2022

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المذكرة الموجزة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم،
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،
نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس 2022

مقدمة:

بدعوة من البرلمان الاندونيسي، ستعقد الجمعية العامة الـ144 اجتماعات الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ209 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في نوسا دوا (بالي، (مركز بالي الدولي للمؤتمرات BICC) من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022.

وستجتمع في هذه الجمعية العامة جميع الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك المجلس الحاكم، واللجان الدائمة، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، بالإضافة إلى منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب. وستوفر المناقشة العامة منبراً للمندوبين للتشاور، وتبادل الآراء، والسعي إلى تحفيز العمل البرلماني لدعم الديمقراطية وتعزيزها حول العالم.

وستعتمد الجمعية العامة قرارات بشأن البند الطارئ، والموضوعين اللذين اتخذتهما كل من اللجنة الدائمة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين المتعلق إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة المتعلق تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة. ومن المتوقع أن تختتم الجمعية العامة باعتماد وثيقة ختامية حول الموضوع العام للمناقشة العامة.

ويحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، المشاركين في اجتماعات الدورة، هذه المذكرة الموجزة التي تلقي الضوء على أهم القضايا التي سيتم تداولها في هذه الاجتماعات، وأهم الأنشطة التي ستقوم بها هيئات الاتحاد المختلفة، إضافة إلى لمحة عن الاتحاد.

وتأمل الأمانة العامة أن تكون هذه المذكرة، عوناً لهم في نشاطهم لتأدية مهامهم على أكمل وجه.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذه المذكرة ومضمونها، ليتسنى لها أخذها بعين الاعتبار عند إعداد أية مذكرات مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة.

* * *

1- ملاحظة هامة: تحتوي هذه المذكرة على أبرز الموضوعات التي أصدرتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لغاية تاريخ 2022/03/14، وأية إضافات تصل من الاتحاد البرلماني الدولي، سيتم إعلام البرلمانات والمجالس العربية الموقرة بها حال ورودها.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
برنامج العمل	18-05
اجتماعات الدورة الـ 209 للمجلس الحاكم	21-19
اجتماعات الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي	27-22
الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة	29-28
اجتماعات اللجان الدائمة	31-30
اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين	33-32
اللجنة الدائمة الثانية : لجنة التنمية المستدامة	34-33
اللجنة الدائمة الثالثة : لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان	35-34
اللجنة الدائمة الرابعة : اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة	38-36
اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى	39
منتدى النساء البرلمانيات	43-40
منتدى البرلمانيين الشباب	46-43
اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي	112-47
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	153-113
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	156-154
الخاتمة	157

أولاً – برنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بها وبعض الفعاليات في *مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)* وفق برنامج العمل التالي:

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الجمعة	**2022/03/18**	09:00	18:30	**بدء التسجيل**	*ردهة مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		15:00	18:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
السبت	**2022/03/19**	10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2022/03/19**	13:00	15:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية**	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		17:00	18:30	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		18:00	20:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية**	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الأحد	**2022/03/20**	09:00	10:00	**مكتب النساء البرلمانيات**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		10:00	11:00	**اجتماع المستشارين وسكرتارية الوفود**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:30	12:30	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية**	*قاعة جاكرتا أ و ب (Jakarta A & B)، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:30	13:00	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		11:30	13:00	**المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2022/03/20**	11:30	13:00	**اجتماع مشترك بين رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	17:30	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	17:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	17:30	**الفريق الاستشاري المعني بالصحة (بالإنجليزية فقط)**	*قاعة مانادو (Manado)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		19:00	20:30	**الحفل الافتتاحي**	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الإثنين	**2022/03/21**	08:00	09:00	**اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة**	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2022/03/21**	09:00	11:00	**المجلس الحاكم**	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:30	11:00	**مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة مشروع القرار في جلسة عامة المتعلق *بإعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الإثنين	**2022/03/21**	09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** مناقشة مشروع القرار المتعلق *بتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* والبدء في صياغته في جلسة عامة	*قاعة نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		11:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول ،مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2022/03/21**	11:00	13:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة بشأن الموضوع *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		11:30	13:00	**مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		12:30	14:00	حلقة نقاش حول الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	17:00	**الجمعية العامة:** المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2022/03/21**	14:30	17:30	**الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** – صياغة القرار المتعلق *بموضوع إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* في جلسة عامة	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		17:00	18:30	**الجمعية العامة:** قرار بشأن البند الطارئ	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2022/03/22**	**09:00** 09:00 10:30	**13:00** 10:30 13:00	**الجمعية العامة** مناقشة البند الطارئ مواصلة المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:00	10:30	**مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من مناقشة مشروع القرار في جلسة عامة المتعلق *بإعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الثلاثاء	**2022/03/22**	09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				مناقشة مشروع القرار المقرر اعتماده في الجمعية العامة الـ145 بشأن *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		10:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الثلاثاء	**2022/03/22**	11:00	13:00	ورشة عمل حول الاستعداد الأمني الصحي	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية		
		13:15	14:15	ورشة عمل حول *العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية* منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	*قاعة نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	16:00	حلقة نقاش حول *التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة* منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك)	*قاعة نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الثلاثاء	**2022/03/22**	14:30	17:30	مجموعة العمل بشأن العلم والتكنولوجيا	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** صياغة في جلسة عامة *القرار بشأن تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	لجنة الصياغة المحتملة بشأن البند الطارئ	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		16:30	18:30	**مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
الأربعاء	**2022/03/23**	09:00	10:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		09:00	11:00	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:00	13:00	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** *حلقة نقاش بشأن دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية*	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		11:30	13:00	لجنة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
الأربعاء	**2022/03/23**	14:30	16:30	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				اعتماد مشروع القرار بشأن *بإعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*		
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة** -اعتماد قرار بشأن البند الطارئ، - اختتام المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الأربعاء	**2022/03/23**	17:00	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة**	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				اعتماد مشروع القرار بشأن *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*		
الخميس	**2022/03/24**	08:00	10:00	مكتب النساء البرلمانيات	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:00	13:00	**المجلس الحاكم** – القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين، – تقارير الاجتماعات المتخصصة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	–	**المجلس الحاكم**	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		عند نهاية المجلس الحاكم		**الجمعية العامة** – اعتماد القرارات – تقارير اللجان الدائمة – الوثيقة الختامية للمناقشة العامة الجلسة الختامية	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

فيما يلي المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرارات اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة على الشكل التالي:

07 كانون الثاني/يناير 2022	الموعد النهائي للمقررين المشاركين لتقديم مشروعي القرارين، والمذكرة التفسيرية إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.
04 آذار/مارس 2022	الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المقترحات للتعديلات على مشروع القرار.
21-24 آذار/مارس 2022	الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي وضع الصيغة النهائية للقرار واعتماده.

ويمكن للأعضاء جميعهم أن يساهموا في صياغة القرارات عن طريق تقديم مساهمات خطية موجزة (اللجنة الدائمة القاعدة 13.1). ويُشجع الأعضاء على تقديم مساهماتهم لمشروع القرار الذي ستعتمده اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*، خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022). يتم قبول المساهمات الخطية المقدمة لمشروع القرار هذا حتى 24 نيسان/أبريل 2022 كحد أقصى.

ووفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي تقديم مقترحات بشأن البنود قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون بذلك، أن يقدموا إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مقترحاتهم بشأن البند الموضوع الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في موعد أقصاه 22 آذار/مارس 2022.

وستكون هذه المقترحات الأساس للمشاورات التي تجريها مكاتب اللجنة الدائمة المعنية قبل اتخاذ قرار نهائي من قبل اللجنة الدائمة.

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ209 للمجلس الحاكم:

تنعقد في إطار الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة **209** للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وسينعقد المجلس الحاكم يومي 21 و24 آذار/مارس وسينظر في مجموعة من القضايا المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته، ويتخذ قرارات بشأنها.

يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة أعضاء من كل برلمان ممثلاً في الاتحاد البرلماني الدولي. ويجب أن يشمل تمثيل كل برلمان في المجلس الحاكم كلاً من الرجال والنساء. وستقتصر الوفود المؤلفة من جنس واحد على عضو واحد فحسب (المجلس الحاكم القاعدة 1.2).

ووفقاً للقاعدة 13 من قواعد المجلس الحاكم، يجوز لأعضاء المجلس أن يطلبوا إدراج بنود إضافية في جدول الأعمال. ويجب أن تندرج هذه البنود ضمن ولاية المجلس التي تحدد وتوجّه، وفقاً للمادة 20 من النظام الأساسي، أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وتراقب تنفيذها.

وستُحيل الأمانة على الفور جميع طلبات إدراج بنود إضافية إلى جميع أعضاء المجلس. وبعد الاستماع إلى رأي اللجنة التنفيذية، يبتّ المجلس في هذا الطلب بأغلبية الأصوات المدلى بها في حال تلقت الأمانة ذلك الطلب قبل افتتاح الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل؛ وإلا بأغلبية الثلثين.

يجب على كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم نسخة إلكترونية من **رسالة رسمية** من رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية، لتسمية المندوبين إلى جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الأعضاء الثلاثة الذين لهم حق التصويت في المجلس الحاكم (بحد أقصى ثلاثة أصوات).

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين تساوي متأخراتهم أو تزيد عن مبلغ الاشتراكات المستحقة عليهم عن العامين السابقين كاملين لن يتم تمثيلهم بأكثر من مندوبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 5، الفقرة 2 من النظام الأساسي)، ولن يحق لهم التصويت.

جدول أعمال المجلس:

فيما يلي جدول الأعمال الأولي للدورة:

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 208 للمجلس الحاكم

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 144

4. النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية بشأن أي طلبات للانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي وإعادة الانتساب إليه وصفة المراقب.

5. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ208 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

6. عرض الأمين العام لتقرير تأثير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021

سيقدم الأمين العام تقريراً عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021، وكذلك تقريراً عن الاجتماعات المتخصصة التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً.

7. استراتيجية اتصالات للفترة 2022–2026

سيدعى المجلس الحاكم إلى تأييد توصيات اللجنة التنفيذية بشأن استراتيجية الاتصالات للفترة 2022–2026، التي تتوافق مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026.

8. التعديل المقترح إدخاله على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

سيدعى المجلس الحاكم إلى اعتماد تعديل مقترح على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط بناء على توصية من اللجنة التنفيذية.

9. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

سيدعى المجلس الحاكم إلى الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

10. النتائج المالية للعام 2021

سيتم إبلاغ المجلس الحاكم بالنتائج المالية للعام 2021.

11. حالة بعض البرلمانات

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية المتعلقة بالبرلمانات التي تم حلها بصورة غير دستورية أو التي تمر بأزمة، وسيتخذ قراراً بشأن تلك البرلمانات.

12. تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

سيدعى المجلس إلى اتخاذ قرارات بشأن القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

13. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ز) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(ح) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

14. ما يستجد من أعمال

*****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الـ 144:

ستُعقد الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في مركز بالي الدولي للمؤتمرات، في نوسا دوا، بالي، من الأحد 20 إلى الخميس 24 مارس/آذار 2022.

سيجري حفل الافتتاح عند الساعة 19:30 من يوم الأحد، 20 آذار/مارس.

وستبدأ الجمعية مناقشاتها العامة في 21 آذار/مارس، مع الجزء الرفيع المستوى المخصص لرؤساء البرلمانات. وستعتمد الجمعية العامة، في جلستيها المعقودتين في 23 و24 آذار/مارس، قرارات بشأن البند الطارئ، والبنود الموضوع التي تناولتها اللجان الدائمة. ومن المتوقع أن تتوصل الجمعية إلى وثيقة ختامية حول موضوع المناقشة العامة، وأن تختم أعمالها بحلول الساعة 18:00 يوم الخميس، 24 آذار/مارس 2022.

مشروع جدول أعمال الجمعية العامة:

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144 ونواب رئيسها
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*
4. *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*

(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

5. *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)

6. تقارير اللجان الدائمة

7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ146 وتعيين المقررين المشاركين

جزء خاص للمساءلة من المناقشة العامة:

أعمال المتابعة من قبل الأعضاء حول قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

الأربعاء، 23 آذار/مارس 2022، من الساعة 15:30 ولغاية الساعة 16:30

دخل الاتحاد البرلماني الدولي مرحلة جديدة، مع استراتيجية جديدة للفترة 2022-2026 تتطلب مساءلة أقوى من البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء:

"إن تعزيز ثقافة الثقة والمحاسبة المتبادلة على المستويات كافة والمحافظة عليها لدى البرلمانات الأعضاء وفيما بينها، وما بين البرلمانات الأعضاء من جهة والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من جهة أخرى، وكذلك ضمن الأمانة العامة ذاتها، تعتبر قيمة أساسية للمنظمة وعامل حاسم لضمان استمرار تقدمها نحو تحقيق كل أهدافها الاستراتيجية، وإظهار ذلك بطريقة شفافة وديمقراطية."

ويبني هذا التركيز الجديد، كما هو مبين في الهدف الاستراتيجي الخامس، الأحكام التنظيمية للمنظمة، التي بمقتضاها من المرتقب أن يقدم الأعضاء كافة تقريراً سنوياً عن أنشطتهم في إطار متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وكما هو منصوص في المادة 7 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي:

"ومن واجب أعضاء الاتحاد أن يقدموا قرارات الاتحاد داخل برلمانهم، في أنسب شكل؛ وإبلاغها إلى الحكومة؛ وحثّها على تنفيذها، وإبلا غ الأمانة العامة للاتحاد بذلك، بصورة منتظمة وكاملة بقدر الإمكان، لا سيما في تقاريرها السنوية، بما تمّ اتخاذه في هذا الشأن، وما تحقّق من نتائج. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على جميع رؤساء الوفود المشاركة في جمعيات الاتحاد أن يقدموا، وفقًا لقوانينهم الوطنية، تقريراً إلى برلماناتهم الوطنية مع إرسال نسخة من هذا التقرير إلى الأمين العام للاتحاد في أقرب وقت ممكن بعد اختتام الجمعية."

ويقدم الأمين العام التقارير السنوية المستندة إلى معلومات من الأعضاء إلى المجلس الحاكم – تقرير العام 2021 متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ipu.org/file/12993/download. ويحرص رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام على مشاركة الأعضاء بشكل فعال في هذه الممارسة الهامة. وعلى هذا الأساس، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة الـ144 في نوسا دوا، سيتم تخصيص الوقت للأعضاء من أجل تقديم تقرير مباشرة حول الممارسات الجيدة والأنشطة التي قاموا بها في إطار متابعة قرارات الجمعية العامة السابقة (مدريد، تشرين الثاني/نوفمبر 2021)[1]، ولا سيما:

أ) إعلان مدريد: *التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع*

ب) القرار بشأن *التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت*

ج) القرار بشأن *حشد الدعم البرلماني العالمي لتحقيق الإنصاف في التلقيح في مجال مكافحة جائحة كوفيد- 19*

د) *القرارات بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين*

[1] https://www.ipu.org/event/143rd-assembly-and-related-meetings#event-sub-page-/25153

وإن جميع الوفود مدعوة للمساهمة في هذه الجلسة الخاصة من خلال مداخلات وجيزة (دقيقتين كحد أقصى) مسلطين الضوء على أهم جوانب العمل، ومقدمين توصيات من أجل تعزيز تنفيذ العملية بشكل أكبر.

ويرجى من الوفود التسجيل المسبق لهذا الجزء على documents@ipu.org.

البند 3 من جدول الأعمال – المناقشة العامة:

المذكرة التوضيحية للمناقشة العامة حول:

الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ

تزداد سوءاً أزمة المناخ وتستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تأثيرها المحتمل الأكثر تدميراً. يؤثر تغير المناخ بالفعل على كل مناطق العالم ويستمر بالتضاعف بسرعة هائلة. وتظهر أحدث نتائج للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه ما لم يتم الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، لن نحقق هدف الحد من الاحتباس الحراري بحيث لا تتجاوز الـ1.5 درجات مئوية أو حتى درجتين مئويتين.[2] وأكد مجدداً مؤتمر الأطراف الـ26 التابع للأمم المتحدة أن البلدان لا تقوم بما يلزم للتصدي لأزمة المناخ.

ولا تزال الأنشطة البشرية دافعاً رئيسياً لتغير المناخ. يمكن أن يعزى تزايد الانبعاثات إلى ممارسات غير مستدامة بما فيها حرق الوقود الأحفوري، وازدياد تربية المواشي، وإزالة

[2] https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/

الأحراج. تحتاج هياكلنا الاقتصادية، وممارساتنا لاستهلاك الطاقة، وأنظمتنا الغذائية إلى تغييرات رئيسية للحد من تغير المناخ قبل فوات الأوان.

وتعد القيادة السياسية القوية أساساً للتصدي لأزمة المناخ، بما في ذلك الوصول إلى صفر انبعاثات، أي التوازن بين كمية انتاج غازات الدفيئة والكمية التي تتم إزالتها من الجو. يمكن للبرلمانات، وهي مدعوة بإلحاح، أن تستخدم صلاحياتها التشريعية والمتعلقة بالموازنة لضمان تطبيق قوانين صارمة وأنه ثمّة تمويل مناسب لدعم العمل المناخي. ومن خلال مهام البرلمانات الرقابية، يمكنها أن تحاسب حكوماتها بشأن التزاماتها الوطنية والدولية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الالتزامات التي قامت بها في اتفاق باريس وخطة العام 2030. وبصفة البرلمانات ممثلة عن الشعب، يمكن أن تضمن تلبية احتياجات الناخبين، وخاصة هؤلاء الذين هم أكثر عرضة لخطر تأثير تغير المناخ. ويمكن للبرلمانات أيضاً أن تعمل على الحد من الانبعاثات الخاصة بها وأن تصبح مؤسسات أكثر مراعاة للبيئة للتشجيع أكثر على الاستدامة.

ونظراً لأن تغير المناخ لا حدود له، يعتبر التعاون البرلماني الدولي القوي أمراً بالغ الأهمية. ويمكننا من خلال حوار بنّاء بين الدول حول تغير المناخ، تعزيز التضامن والتوصل إلى حلول لبناء عالم أكثر استدامة.

وستوفر المناقشة العامة فرصة للمندوبين لتبادل خبراتهم حول العمل المناخي على الصعيدين الوطني والدولي وتبادل الأفكار بشأن تعزيز الاستجابة البرلمانية لتغير المناخ، لا سيما في ما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة وإسراع عملية التحول البيئي.

أسئلة:

- بالرغم من الإرادة السياسية المتزايدة، ما هي العوائق التي لا تزال قائمة والتي تعيق العمل المناخي الفعال وتنفيذ الاتفاقات المناخية؟ ما هي القدرات الإضافية المطلوبة، بما في ذلك داخل البرلمانات نفسها، لتعزيز الاستجابة لتغير المناخ؟
- كيف يمكن الاستفادة من فترة التعافي من كوفيد-19 لتسريع التحول البيئي؟ على وجه الخصوص، كيف يمكن للأنظمة والنهج الاقتصادية لاستخدام الطاقة والموارد أن تتحول لتحقيق نتائج أكثر استدامة وكيف يمكن للبرلمانات دعم هذا التحول؟
- ما هي أنواع الابتكار التي تحدث داخل البرلمانات لجعل ممارساتها وعملياتها أكثر مراعاة للبيئة وما هي الجهود التي تبذل لخفض انبعاثاتها على المستوى المؤسسي؟
- كيف يمكن للبرلمانات أن تكفل على نحو أفضل تلبية احتياجات أكثر السكان عرضة للخطر، بمن فيهم النساء والشباب وغيرهم من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجتمع، كجزء من العمل المناخي؟

رابعاً – الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة:

وفقاً للقاعدة 1.11 من قواعد الجمعية العامة والمادة 14.2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. وإذا قررت الجمعية ذلك، ستتم مناقشة هذا البند الطارئ من قبل الجمعية في صباح يوم الثلاثاء 22 آذار/مارس. واتُخذت أيضاً ترتيبات لعقد اجتماع لجنة الصياغة في فترة بعد الظهر من اليوم نفسه من أجل إعداد مشروع قرار. وستعتمد الجمعية بعد ذلك قراراً يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس 2022.

ويجب أن تتناول جميع الطلبات لإدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه ويحشد الاستجابة البرلمانية. من أجل ضمان الترجمة، والنشر، يجب أن تقدم جميع المقترحات لبند طارئ إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بموعد أقصاه يوم الأحد، 20 آذار/مارس، الساعة 17:00. ينبغي أن تتضمن مذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحددان بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل
من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على **ثلثي الأصوات** المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.

وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة لم يرد ضمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج بنود طارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة،

خامساً – اجتماعات اللجان الدائمة:

اللجان الدائمة

ستجتمع اللجان الدائمة الأربع خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

وستناقش اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين قراراً بشأن البند الموضوع *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* وستعتمده.

وستناقش اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* وستعتمده.

وستعقد اللجنتان الدائمتان الأخرى جلسات استماع، وحلقات نقاش، كما هو موافق عليه في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي. إن جداول أعمال اللجان الدائمة الأربع مرفقة.

ويُرجى من البرلمانات الأعضاء إشراك أعضاء المكتب وغيرهم من شاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي، في الوفود الوطنية، إلى الجمعية العامة. ترد قائمة أعضاء المكتب الحاليين على موقع الاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي www.ipu.org/about-ipu/structure-and-governance.

فيما يلي المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرارات اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة على الشكل التالي:

07 كانون الثاني/يناير 2022	الموعد النهائي للمقررين المشاركين لتقديم مشروعي القرارين، والمذكرة التفسيرية إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.
04 آذار/مارس 2022	الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المقترحات للتعديلات على مشروع القرار.
21-24 آذار/مارس 2022	الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي وضع الصيغة النهائية للقرار واعتماده.

ويمكن للأعضاء جميعهم أن يساهموا في صياغة القرارات عن طريق تقديم مساهمات خطية موجزة (اللجنة الدائمة القاعدة 13.1). ويُشجع الأعضاء على تقديم مساهماتهم لمشروع القرار الذي ستعتمده اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*، خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022). يتم قبول المساهمات الخطية المقدمة لمشروع القرار هذا حتى 24 نيسان/أبريل 2022 كحد أقصى.

ووفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي تقديم مقترحات بشأن البنود قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون بذلك، أن يقدموا إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مقترحاتهم بشأن البند الموضوع الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في موعد أقصاه 22 آذار/مارس 2022.

وستكون هذه المقترحات الأساس للمشاورات التي تجريها مكاتب اللجنة الدائمة المعنية قبل اتخاذ قرار نهائي من قبل اللجنة الدائمة.

I) اللجنة الدائمة الأولى – لجنة السلم والأمن الدوليين:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمالها البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. **إقرار جدول الأعمال**

2. **الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)**

3. ***إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم***

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقرران المشاركان

(ب) مناقشة

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 144

4. **الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة**

(أ) اقتراحات بشأن بند الموضوع للقرار المقبل الذي ستنظر فيه اللجنة

(ب) اقتراحات لاختيار مقررين مشاركين اثنين

(ج) اقتراحات بشأن بنود أخرى لجدول أعمال اللجنة

5. **انتخابات مكتب اللجنة الدائمة**

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. ما يستجد من أعمال

*****

II) اللجنة الدائمة الثانية –لجنة التّنمية المستدامة:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

3. تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة.

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقرران المشاركان

(ب) مناقشة

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 144

4. **الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة**

(أ) اقتراحات بشأن بند الموضوع للقرار المقبل الذي ستنظر فيه اللجنة

(ب) اقتراحات لاختيار مقررين مشاركين

(ج) اقتراحات بشأن بنود أخرى لجدول أعمال اللجنة

5. **انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة**

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. **ما يستجد من أعمال**

*****

III) **اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:**

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. **إقرار جدول الأعمال**

2. **الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)**

3. **مناقشة تحضيرية حول القرار المقبل للجنة الدائمة:**

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.

تتيح المناقشة التحضيرية فرصة لجميع الأعضاء للإعراب عن رأيهم بشأن المسائل التي ينبغي إدراجها في القرار. وستساعد المساهمات المقدمة من الأعضاء المقررين المشاركين في صياغة القرار، الذي سيجري النظر فيه ووضع صيغته النهائية في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

4. مناقشة حول موضوع ***دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية***

أثناء الجائحة، يمكن أن يؤدي تنفيذ التدابير الصحية التقييدية إلى تهديد بعض الحريات الفردية، وقد تتطلب ضرورات حالة الطوارئ تكييف الإجراءات التشريعية العادية.

إلى أي مدى يمكننا تحمل هذا؟ أين هي الحدود بين الحريات الفردية والجماعية؟ كيف يمكن للبرلمانات أن تواصل أداء أدوارها التشريعية والرقابية؟ ما هي الإجراءات التي يمكنها اتخاذها للحفاظ على الحريات المدنية؟

5. انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. ما يستجد من أعمال

*****

IV) اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

3. الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم التنمية الوطنية: حالة إندونيسيا

إن منظومة الأمم المتحدة موجودة في أغلب البلدان النامية مع فريق من ممثلي الوكالات برئاسة منسق مقيم. يدير فريق الأمم المتحدة القُطري حافظة مشاريع تنموية متفق عليها مع الحكومة ويتم تمويلها من خلال مزيج من موارد الموازنة والموارد الممولة من مصادر خارجة عن الموازنة. ويمثل المنسق المقيم الأمين العام للأمم المتحدة في كل بلد، وهو مسؤول عن العلاقات مع الحكومة وكذلك، كلما أمكن، مع البرلمان وذلك، من بين أمور أخرى.

وعلى مر السنين، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إقامة علاقة أوثق بين فريق الأمم المتحدة القُطري وبرلمان البلد المضيف كوسيلة لبناء قدر أقوى من المساءلة والمشاركة في عمل الأمم المتحدة الإنمائي. وليس من السهل دائماً إقامة علاقة عضوية بين فريق الأمم المتحدة القُطري والبرلمان بسبب الافتقار إلى الموارد، والمخاوف من التدخل السياسي، وغير ذلك من العوامل المماثلة.

وستشهد هذه الدورة مناقشة بشأن دور كل من اللجنة الإقليمية وفريق الأمم المتحدة القُطري إزاء الحكومة والبرلمان. وستكون حالة إندونيسيا بمثابة مثال على العمليات المؤسسية الرئيسية المعنية ونوع العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدان.

4. منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: التحضير لدورة الاستعراض للعام 2022

يعتبر المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي ينعقد في تموز/ يوليو من كل عام في نيويورك آلية المساءلة الرئيسية في الأمم المتحدة لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي سينتهي أجلها في العام 2030. وتدور كل دورة سنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول موضوع رئيسي وتبرز التقدم المحرز بشأن مجموعة من أربعة أو خمسة أهداف للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم عدد من البلدان تقارير مرحلية وطنية، تسمى الاستعراضات الوطنية الطوعية، باعتبارها وسيلة لتبادل خبراتها مع سياسات ونهج أهداف التنمية المستدامة.

وينظم الاتحاد البرلماني الدولي منتدى برلمانياً في كل منتدى سياسي رفيع المستوى ويعمل على مشاركة البرلمانات في الاستعراضات الوطنية المقدمة إلى دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال إجراء دراسة استقصائية وأنشطة أخرى لزيادة التوعية.

وستتضمن هذه الدورة مناقشة للموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في العام 2022، الذي يركز على *إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كورونا*. وسيلي ذلك عرض موجز لنتائج الدراسة الاستقصائية للعام 2021 التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي عن مشاركة البرلمانيين في الاستعراضات الوطنية الطوعية وعرض للدراسة الاستقصائية لهذا العام، التي سيشارك فيها 45 برلماناً.

5. انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. ما يستجد من أعمال

سادساً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

ستجتمع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي التالية أيضاً أثناء انعقاد الجمعية:

- اللجنة التنفيذية (18 و19 و23 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- مكتب النساء البرلمانيات (20 و24 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- مجلس منتدى البرلمانيين الشباب (21 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (من 19 حتى 23 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- لجنة شؤون الشرق الأوسط (22 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (23 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (21 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا (20 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)؛
- الفريق الاستشاري المعني بالصحة (20 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*).

كما ستجتمع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية خلال الجمعية العامة. سيعقدها رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مباشرة.

******

1 – منتدى النساء البرلمانيات:

إن دورة منتدى البرلمانيات مفتوحة للنساء والرجال البرلمانيين الذين يرغبون في المشاركة في مختلف النقاشات والمناقشات.

مشروع جدول الأعمال:

يناقش الاجتماع جدول الأعمال الأولي يتضمن البنود الآتية:

الدورة الثالثة والثلاثون لمنتدى النساء البرلمانيات

جدول الأعمال المؤقت

1. **انتخاب رئيسة الدورة الثالثة والثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات**
2. **إقرار جدول الأعمال**
3. **الأنشطة الأخيرة للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)**

سيتم إطلاع المشاركين على ما يلي:

(أ) أعمال مكتب النساء البرلمانيات ومداولاته في الدورتين المعقودتين في مدريد في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وفي نوسا دوا في 20 آذار/مارس 2022

(ب) عمل مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتوصياتها

(ج) الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

4. المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 144 من منظور جندري

سيدعى المشاركون إلى مناقشة مشاريع القرارات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ144 بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين) و*تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة). وسيناقش المشاركون مشاريع القرارات من منظور جندري وسيصدرون توصيات بشأن التعديلات المتعلقة بالجندر التي سيقدمها منتدى النساء البرلمانيات إلى اللجنتين الدائمتين. ولهذا الغرض، سيعملون في مجموعتين على النحو التالي:

ستناقش المجموعة 1: *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم.*

ستناقش المجموعة 2: *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة.*

وبعد تقديم عرض قصير لمشروعي القرارين، سينقسم المنتدى إلى مجموعات نقاش. وبناء على توصية من مكتبه، سيعين المنتدى رئيسة ومقررة لكل مجموعة. وستقدم المقررات توصيات المجموعات إلى منتدى النساء البرلمانيات في جلسته بعد الظهر.

وستجتمع كل مجموعة من الساعة 11:00 إلى الساعة 13:00.

وسيستأنف المنتدى أعماله الساعة 14:30.

5.التجارب البرلمانية في مجال تعزيز صحة الأم والوليد والطفل في زمن كوفيد-19 وفي التعافي من الجائحة

أُحرز تقدم كبير في مجال صحة الأم والوليد والطفل في العقود الأخيرة، لكن لا تزال ترد أوجه عدم مساواة، حيث تتوفى 94 في المئة من الأمهات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان

ذات الدخل المتوسط الأدنى، ولا يحصل سوى نصف المواليد والمرضى على رعاية عالية الجودة. ويمكن تفادي معظم وفيات الأمهات والمواليد والأطفال.

ولا يتطلب هذا الاستثمارات والتشريعات الداعمة فحسب، بل يتطلب أيضاً معالجة الأسباب الهيكلية والحواجز المتبقية. ويُمنع عدد كبير جداً من النساء والأطفال من الاستفادة من الرعاية الصحية التي يحتاجونها بسبب المعايير الثقافية والجندرية، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وعدم القدرة على الدفع، ونقص المعلومات، أو عدم توافر الخدمات الجيدة والموظفين المدربين.

وزادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم أوجه عدم المساواة، بينما تحول الاهتمام والموارد بعيداً عن الخدمات الصحية الأساسية للأم والطفل، بما في ذلك في البلدان ذات الدخل المرتفع. وفي الوقت نفسه، ظهرت نُهُج مبتكرة، مثل استخدام ممارسة الطب عن بُعد والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، كيف تقوم البرلمانات بدراسة أثر جائحة كوفيد-19 على صحة الأم والطفل، وما هي الإجراءات التصحيحية التي تتخذها؟ ما هي الممارسات الجديدة التي ظهرت ويمكنها أن تيّسر حصول النساء والأطفال على خدمات الصحة وكيف يمكن إدامتها؟ كيف يمكن لخطط التعافي من كوفيد-19 أن تساعد على معالجة الفقر وأوجه عدم المساواة وأن تفيد صحة الأم والوليد والطفل؟

6. تقارير مقررات مجموعة النقاش

ستقدم مقررات مجموعة النقاش تقاريرهن. بعد ذلك، سيطلب المنتدى منهن التشاور مع رئيسة مكتب النساء البرلمانيات وإعداد تعديلات لعرضها خلال مناقشات اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة.

7. انتخاب أعضاء مكتب النساء البرلمانيات

سيدعى منتدى النساء البرلمانيات إلى ملأ المنصب الشاغر في مكتب النساء البرلمانيات لمجموعة أوراسيا.

8. مكان انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات وموعدها

*****

2 – منتدى البرلمانيين الشباب:

مشروع جدول الأعمال:

يناقش الاجتماع جدول الأعمال الأولي يتضمن البنود الآتية:

منتدى البرلمانيين الشباب

جدول الأعمال

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الكلمات الافتتاحية**
3. **التحديثات بشأن مشاركة الشباب**

سيقيّم المنتدى التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب العالمية والوطنية في البرلمان. سينظر البرلمانيون الشباب في النجاحات، والتحديات الحالية، ويتوصلون إلى نتائج، ويقدمون توصيات.

وستقدم رئيسة مجلس المنتدى لمحة عامة عما قام الاتحاد البرلماني الدولي به منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لدعم مشاركة الشباب، والأنشطة المقررة

للعام 2022. بعدها، سيتمكن أعضاء المنتدى من أخذ الكلمة لمناقشة الأنشطة الماضية التي جرت وتلك المستقبلية المقرر إجرائها.

4. المساهمة في عمل الجمعية العامة الـ144

تماشياً مع هدف المنتدى المتمثل في تسليط الضوء على منظور الشباب في عمل الجمعية العامة وقراراتها، سيتبادل أعضاء المنتدى وجهات النظر من منظور شبابي حول:

- موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة الـ144
- مشروعي القرارين اللذين سيجري النظر فيهما في الجمعية العامة الـ144، بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ *وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*، الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة.

5. وضع حملة *أنا اقول نعم للشباب في البرلمان! موضع التنفيذ*: جلسة أسئلة وأجوبة حول حصص الشباب

تدعو حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* البرلمانيين وغيرهم إلى اتخاذ تعهد واحد أو أكثر من التعهدات الستة التي حددها البرلمانيين الشباب لتكون أكثر تأثيراً في تعزيز مشاركة الشباب في البرلمان. ويعقد منتدى البرلمانيين الشباب سلسلة من الجلسات للتعمق في كل من تعهدات الحملات الست الرامية إلى تمكين البرلمانيين الشباب من التعلم من بعضهم البعض واتخاذ إجراءات. وفي الجمعية العامة الـ143 التي عقدت في مدريد، ركز المنتدى على التعهد المتعلق بدعم القنوات التي يمكن من

خلالها الاستماع إلى آراء الشباب في البرلمان، وبحث في مؤتمرات البرلمانيين الشباب على وجه الخصوص.

وفي الجمعية العامة الـ144، سيعقد المنتدى جلسة أسئلة وأجوبة حول التعهد المتعلق بتعزيز حصص الشباب في البرلمان.

ووضعت العديد من البلدان أنظمة الحصص لزيادة تمثيل الشباب في البرلمان. تشمل حصص الشباب السارية المقاعد المحجوزة أو الحصص التشريعية للمرشحين أو حصص الأحزاب السياسية. على الرغم من أن حصص الشباب جديدة نسبيًا، فقد أثبتت فعاليتها أينما وجدت، لا سيما عندما تكون طموحة، وتستهدف الشباب البالغين وتقترن بعقوبات لضمان تنفيذها. يُظهر بحث الاتحاد البرلماني الدولي أن أربع دول لديها حصص للشباب على أساس المقاعد المحجوزة، وخمس دول لديها حصص تشريعية للمرشحين، وثمانية عشر دولة لديها حصص حزبية.

والهدف من جلسة الأسئلة والأجوبة هو توفير منصة للنواب الشباب لتقديم تقرير عن استخدام الحصص في بلدانهم، بالإضافة إلى توفير منصة لأولئك الذين يطمحون إلى تعزيز الحصص في بلدانهم للتعلم من الآخرين.

إن البرلمانيين الشباب مدعوون إلى الحضور على استعداد لتبادل الخبرات بشأن إحدى الأسئلة التالية في غضون ثلاث دقائق:

- ما هي النتائج التي تسفر عنها حصص الشباب الحالية من حيث تمثيل الشباب في البرلمان؟
- كيف يمكن أن تكون حصص الشباب أكثر طموحاً؟
- كيف تتفاعل حصص الشباب مع حصص أخرى محتملة قائمة، مثل الحصص الجندرية؟
- كيف يمكننا أن نجعل حصص الشباب أكثر فعالية؟

- كيف يمكن لأعضاء البرلمان الشباب تعبئة الدعم السياسي لتحقيق حصص للشباب سواء في التشريعات أو داخل الأحزاب السياسية؟

ونظرًا لأن وقت أخذ الكلام سيكون محددًا بثلاث دقائق خلال جلسة الأسئلة والأجوبة، يُشجع النواب الشباب على مشاركة مساهمات شاملة خطّية على سؤال واحد أو أكثر من الأسئلة المذكورة أعلاه.

6. الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ145 (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

كما جرت العادة، سيقوم المنتدى بالتحضير للجمعية العامة الـ145 من خلال مناقشة، من منظور شبابي، قرار جدول أعمال اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان: *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. ستتم دعوة أعضاء المنتدى إلى الموافقة على مقرر يعينه مجلس منتدى البرلمانيين الشباب لتقديم تقرير استعراضي شبابي عن هذه البنود إلى اللجنة الدائمة.

7. انتخاب أعضاء مجلس منتدى البرلمانيين الشباب

سينتخب المنتدى عضو مجلس واحد من المجموعة العربية ليحل محل سعادة الدكتور علي عبدالرسول القطان (دولة الكويت) الذي لم يعد عضواً في المجلس.

وقد رشحت المجموعة العربية برلمانيًا شابًا (رجلاً) من دولة الكويت ليحل محل سعادة الدكتور علي عبدالرسول القطان. سيدعى المنتدى لانتخاب المرشح لعضوية المجلس.

8. ما يستجد من أعمال

3. الاجتماعات الأخرى:

الاجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية:

مشروع جدول الأعمال:

مشروع جدول الأعمال

اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية
ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

الأحد 20 آذار / مارس، من الساعة 11:30 ولغاية الساعة 13:00

قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)

1. كلمة افتتاحية لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي

2. المساءلة المتبادلة في الاتحاد البرلماني الدولي

يُعرِّف الهدف الاستراتيجي الخامس الوارد في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2022- 2026 المساءلة المتبادلة على أنها قيمة جوهرية للاتحاد البرلماني الدولي، وتهدف إلى تعزيز جهود المساءلة الراهنة على مستوى البرلمانات الأعضاء، وضمن الأمانة العامة ذاتها على السواء. وسيُدعَى رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة إلى إمعان النظر في الأساليب العملية التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف. وسيسترشد نقاشهم بتقرير موجز عن كيفية رفع التقرير السنوي من قبل الأعضاء حول تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى.

3. المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

سيعرض الأمين العام النتائج الرئيسية الواردة في تقرير الخبير الاستشاري المستقل حول المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، وسيدعو لعرض آراء المجموعات الجيوسياسية ومكاتب اللجان الدائمة. كما أنه سيقدم إيجازاً عن المسار المقبل في سياق الإستعداد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 2022 حول التفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي.

4. ما يستجد من أعمال

البند 3 من جدول الأعمال المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

الشركاء العالميون

حوكمة

تحليل المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي

ملخص تنفيذي

تمّ تكليف الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء تقييم للتقدم في "مشروعه السياسي في الأمم المتحدة" في كانون الثاني/ يناير 2020، وتحديد التحديات الداخلية والخارجية، وتقديم سلسلة من التوصيات لتعزيز وتوسيع النفوذ السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في مجال التعاون الدولي في السنوات القادمة. ويتألف التقرير من أربعة أقسام.

1. مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي/ الأمم المتحدة: المسائل والقضايا الرئيسية

تم تصميم المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، إلى حدٍ ما، لتطوير دور أكثر تأثيراً للبرلمانات في نظام الأمم المتحدة. ترد اليوم ضمن الاتحاد البرلماني الدولي درجة من الإحباط لمدى حدوث ذلك، وبخصوص القيود المفروضة على مركز المراقب. وبالتالي فإن الأسئلة المركزية لهذا التقييم تدور حول مدى فعالية المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي؛ في توسيع نفوذ ومساهمة البرلمانات في الحوكمة العالمية من خلال الأمم المتحدة؛ وأسباب هذا النجاح (أو عدم النجاح)؛ وما يمكن أن يفعله الاتحاد البرلماني الدولي لتحسين تأثيره في تأمين قدر أكبر من المساءلة البرلمانية لأنشطة الأمم المتحدة والنتائج السياسية على المستويين العالمي والوطني.

2. توضيح الغرض الاستراتيجي من المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي

سلطت المقابلات مع البرلمانيين وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على ثلاث قضايا رئيسية لها تأثير مباشر على تنفيذ وتأثير المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي. أولاً، يختلف تفسير ما ينبغي أن يفعله المشروع السياسي، وكيف ينبغي أن يحققه الاتحاد البرلماني الدولي، بشكل متفاوت بين الجهات المعنية. ثانياً، بينما كانت الصيغ المبكرة للمشروع السياسي صريحة في الإشارة إلى أن التأثير البرلماني سيتطور من التدخل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فإن العلاقة بين نشاط الاتحاد البرلماني الدولي على هذه المستويات الثلاثة غالباً ما تكون ضعيفة. ثالثاً، وكنتيجة للعاملين الأولين إلى حدٍ ما، غالباً ما يتم بناء الحجج الداعية إلى زيادة مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عمليات الأمم المتحدة حول فكرة غامضة للغاية تتمثل في "سد فجوة الديمقراطية" بدلاً من كيفية تحسين النتائج. ويخلص التقرير إلى أنه ترد حاجة لمزيد من الوضوح حول الغرض من المشروع داخل الاتحاد البرلماني الدولي نفسه، بحيث يكون واضحاً بشأن أشكال التدخلات الاستراتيجية التي ينبغي أن يتخذها في الأمم المتحدة.

3. تقييم تأثير الاتحاد البرلماني الدولي من حيث الأساليب المختلفة

يتألف هذا القسم من ثلاثة أجزاء، يبحث الجزء الأول في الطرق المختلفة التي يسعى الاتحاد البرلماني الدولي من خلالها إلى التعامل مع الأمم المتحدة في نيويورك، التي تتم بشكل أساسي على المستوى العالمي. يستكشف التقرير الطرق التي يسعى مكتب المراقب الدائم (OPO) من خلالها إلى متابعة أهداف المشروع السياسي من خلال خمس آليات رئيسية: جلسة الاستماع البرلمانية السنوية، والوفود البرلمانية إلى اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسة، والوصول المباشر إلى آليات الأمم المتحدة؛ واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة؛ ومشاركة مكتب المراقب الدائم المباشرة في اجتماعات الأمم المتحدة. كما وجد أن لدى مكتب المراقب الدائم شبكات واسعة وإمكانية للوصول إلى الأمم المتحدة، لكن لم تتحقق الإمكانات الكاملة للمكتب بسبب الافتقار إلى القدرة على متابعة عمليات الأمم المتحدة، والعمل من مواقف مؤسساتية غير مصاغة بشكل واضح، والفشل في الدمج الكامل للجوانب الوطنية والدولية من عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث يعمل جاهداً من أجل إدراك القيمة الكاملة للأدلة البرلمانية الوطنية كأساس لتوسيع نفوذ سياسته.

ويبحث الجزء الثاني في عمل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تحركه بشكل أساسي الأنشطة في جنيف، وغالباً ما يشمل العمل على المستويات الثلاثة: العالمية والإقليمية والوطنية. ويتناول بالتحديد أمثلة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الإنسان. ويخلص التقرير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي قد حقق نجاحاً كبيراً في التعامل مع الأمم المتحدة في هذه المجالات من خلال الجمع بين قدرته على العمل في وقت واحد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذا يعني أنه يمكن أن يظهر تأثيراً عملياً على المستوى الوطني، ويشكل السياسة على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن مهمة الاتحاد البرلماني الدولي هي توسيع هذه الدروس إلى ما وراء مجالات البرامج المنفصلة، وإلى تأثير أكثر عمومية على عملية الأمم المتحدة.

ويبحث الجزء الثالث على المستوى الوطني، وإمكانية المشاركة مع المكاتب القطرية للأمم المتحدة. يشير تحليل الفرص على المستوى الوطني إلى وجود مجال أمام الاتحاد البرلماني الدولي لبناء نفوذه مع الأمم المتحدة، لا سيما إذا كان بإمكانه تسخير الإمكانات البرلمانية حول أهداف التنمية المستدامة. وستكون الموازنات الوطنية بالغة الأهمية كأدوات للسياسة الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن المرجح أن يكون هناك جمهور مستعد من أجل إشراف برلماني أقوى بكثير، بالطريقة

نفسها التي مارست فيها المراقبة البرلمانية دوراً في نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات الجندر وحقوق الإنسان.

4. الاستنتاجات والتوصيات

حقق الاتحاد البرلماني الدولي اعترافاً رسمياً كبيراً داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما كشريك على الصعيد التنفيذي، وله تأثير ملموس في مجالات السياسة الرئيسية، ويزيد من وعي البرلمانات والبرلمانيين وعملية إشراكهم، لكن يرد قلق واضح داخل الاتحاد البرلماني الدولي حول ما إذا كان يمكن وينبغي للمنظمة أن تحقق المزيد لإدراج صوت البرلمان في العمليات التداولية للأمم المتحدة. يسعى القسم الأخير إلى الجمع بين بعض هذه الآراء المتباينة في محاولة لتوفير قدر أكبر من التركيز والاتفاق حول المرحلة التالية من الاستراتيجية.

وضوح الغرض: تحديد الأهداف والأولويات والغايات

إذا أريد للاستراتيجية السياسية أن تكون فعالة، فلا بد من تحديد الغرض منها بشكل واضح ومتسق عبر المنظمة، بحيث يتم فهمها بالطريقة نفسها من قبل جميع الجهات المعنية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي وخارجه.

(i) يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى وثيقة استراتيجية واضحة تحدد الغرض من المشروع السياسي، وكيف ستتم متابعته وكيف ستتم مراقبته.

في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح اختصاراً مفيداً للمشروع السياسي، ينبغي أن تستند الإستراتيجية إلى توضيح أفضل لمنطقها المحوري، مع تحديد الطرق التي ستسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، وتوضيح الدور من مختلف أجزاء الاتحاد البرلماني الدولي سعياً وراء هذه الهياكل، بما في ذلك لجان المنظمة، ومكتب المراقب الدائم، وفرق البرنامج، والبرلمانات الوطنية.

(ii) ينبغي أن يختار الاتحاد البرلماني الدولي ثلاثة إلى خمسة مجالات سياسية ذات أولوية توافق عليها اللجنة التنفيذية وتتم مراجعتها سنوياً.

تتوزع الموارد المتاحة للاستراتيجية السياسية حالياً بشكل ضئيل للغاية. يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل بشكل أكثر تعمقاً في مناطق أقل لضمان أقصى تأثير في حدود الموارد المتاحة، وجمع الخبرات من مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج والنشاط الوطني لتشكيل تلك الأولويات.

(iii) جعل أهداف التنمية المستدامة سمة رئيسية لتحقيق الأولويات الاستراتيجية.

لا يبالي الغالبية العظمى من البرلمانيين وإلى حد كبير بما تقوم به الأمم المتحدة في نيويورك، وبدور الاتحاد البرلماني الدولي. لكن، يعتبر عدداً كبيراً من البرلمانات وأعضائها أهداف التنمية المستدامة أولوية لبلدانهم. يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الاستفادة من هذه الاهتمامات لدعم الاستراتيجية السياسية الأوسع. وهذا لا يعني أنه ينبغي أن تركز جميع الأنشطة المؤثرة حصرياً على أهداف التنمية المستدامة، كما لا يوحي أيضاً أنه ينبغي أن يتبع الاتحاد البرلماني الدولي ببساطة جدول أعمال وضعته الأمم المتحدة. يمكن الهدف في الاستفادة من أدلة وخبرات البرلمانات حول أهداف التنمية المستدامة ضمن الإستراتيجية المؤثرة في نيويورك. توفر أهداف التنمية المستدامة نفوذاً مفيداً للاستراتيجية السياسية، كما يمكن وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يحقق المزيد من ذلك.

الاستفادة من نقاط القوة في الاتحاد البرلماني الدولي: عملية الإصلاح والهيكل

تتناول التوصيات الخمس التالية كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يغير هياكله الداخلية، وأساليب العمل والتواصل من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية.

(iv) ينبغي أن ينظم الاتحاد البرلماني الدولي ويهيء النشاط في نيويورك بشكل أكثر وضوحاً حول أهداف محددة تتعلق بسياسة المنظمة أو تنفيذها أو أهدافها المتعلقة بالسمعة.

ترد ثلاثة عناصر تتعلق بذلك. أولاً، يجب إعادة ضبط الفعاليات الثابتة للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك بحيث يتم تقييمها بناءً على ما تفعله من أجل سمعة الاتحاد البرلماني الدولي وتأثيره، بدلاً من مساهمتها في تشكيل سياسة الأمم المتحدة التي تتم مناقشتها. ثانياً، ينبغي أن يهدف الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم منظور برلماني مميز من خلال تجارب الحياة الواقعية، والأمثلة والقصص حول تأثير سياسة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قراراتها. ثالثاً، يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى ممارسة المزيد من

الضغط السياسي غير الرسمي الذي يمكن لوفود الاتحاد البرلماني الدولي أن تمارسه على سفراء بلادهم خلال الاجتماعات في نيويورك.

(v) ينبغي تشديد تركيز اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة (SCOUNA)، بما يتماشى مع أولويات الاستراتيجية السياسية، بحيث تؤدي دوراً أكبر في صقل موقف الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

يمكن أن تكون اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة أكثر فاعلية إذا كان عملها مرتبطاً بشكل مباشر بأهداف الاستراتيجية السياسية، وإذا أشركت النواب البرلمانيين كخبراء في السياسة في تحقيقات أكثر تركيزاً وتفصيلاً؛ وإذا كان بإمكانها تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من الوصول إلى موقف مميز فيما يتعلق بسياسة الأمم المتحدة. ينبغي أن تؤدي دوراً سياسياً أكثر وضوحاً في الاستراتيجية السياسية. ينبغي أن تركز على مجالات السياسة ذات الأولوية للاستراتيجية والتحقيق فيها على مدى فترة زمنية أطول. ينبغي أن يكون لديها إحاطة محددة لفهم مجموعة متنوعة من الخبرات على المستوى القطري داخل الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بهذه المجالات واستخدام ذلك كأساس لمشاركتها في تفاصيل السياسة في الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تسعى إلى تحديد المكان الذي يتوافق فيه العمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي بشكل أفضل مع أولويات الاستراتيجية.

(vi) ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء مداخل ونماذج جديدة للمشاركة مع الأمم المتحدة.

ظهرت ثلاثة موضوعات من خلال المقابلات التي أجريناها حول كيفية توسيع هذا التأثير، من خلال تنسيق التحالفات داخل منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء نقاط دخول جديدة وإنشاء أشكال جديدة من الاتصال مع الجماهير المستهدفة داخل الأمم المتحدة.

(vii) ينبغي أن يُصلح الاتحاد البرلماني الدولي الطريقة التي يتواصل بها مع البرلمانيين بحيث يتمكن من تحديدهم واستهدافهم مباشرة بشأن القضايا التي يهتمون بها.

46000 عضواً من البرلمانات حول العالم هم أكبر مورد منفرد للاتحاد البرلماني الدولي، لكن الاتحاد البرلماني الدولي غير قادر على الاستفادة من هذا المورد بشكل فعال. ينبغي أن يتواصل مباشرة مع

البرلمانيين عبر ثلاث طرق. أولاً، تحديد البرلمانيين حسب مصلحة السياسة. ثانياً، استهداف البرلمانيين الأفراد بإحاطات مفصلة وفقاً لمصالح سياستهم. ثالثاً، إنشاء أشكال جديدة من الاتصال باستخدام تقنية "زووم Zoom" التي تتيح الفرصة لتوسيع نطاق الفعاليات القائمة على السياسات، وإجراء حوار ومناقشة حول تلك السياسات.

(viii) ينبغي تشجيع المكاتب الوطنية للاتحاد البرلماني الدولي على تأدية دور سياسي أكثر نشاطاً في السعي لتحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، وأن يُنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

تعدّ هذه الأدوار الرئيسية بمثابة قناة ومساهم ومنفذ. ينبغي أن تؤدي المكاتب الوطنية دوراً رئيسياً في مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على ربط اهتمامات أعضاء البرلمانيين بالقضايا التي يتابعها الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من استراتيجيتهم السياسية، مما يوفر اتصالاً ثنائي الاتجاه. كما ينبغي أن يؤدوا دوراً أكثر نشاطاً وانخراطاً في التحضير لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وينبغي أن يكونوا على اتصال مع مكتب المراقب الدائم وأن يساعدوا في تيسير الفرص أمام البرلمانيين لممارسة ضغط غير رسمي على سفراء دولهم.

قياس الأثر: التنسيق والمراقبة والحفاظ على التركيز

لكي يكون للاستراتيجية أي معنى بالنسبة للأشخاص الذين سيحتاجون إلى تنفيذها، ينبغي أيضاً أن تكون مصحوبة، أولاً، بمجموعة واضحة من مقاييس التقدم المفهومة بشكل عام، وثانياً، بتقييم منتظم للتقدم المحرز ومواصلة تحسين الأساليب اللازمة لتحقيقها.

(ix) ينبغي أن يحدد الاتحاد البرلماني الدولي الغايات، ويوفر البيانات، ويخصص المسؤولية لقياس التقدم المحرز في تأثير سياسة الاتحاد البرلماني الدولي، والتأثير على التنفيذ وملامح السمعة.

ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تجميع البيانات بشكل روتيني في كل مجال لقياس التقدم المحرز. كما ستحتاج الاستراتيجية أيضاً إلى تحديد مكمن المسؤولية عن التقدم في كل مجال من هذه المجالات. ومع ذلك، فإن نجاح الاستراتيجية سيعتمد على المدى الذي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي

أن يدمج فيه الأنشطة المختلفة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بحيث تبلغ وتكمل بعضها البعض. على هذا النحو، سيحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى آليات تنسيق تسهل هذه العملية، وتحدد الأدوار الخاصة بكل من مكتب المراقب الدائم، واللجنة التنفيذية، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة وغيرها.

(x) يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى التفكير في كيفية نقل أهمية المشروع السياسي داخل المنظمة، وعلاقته بالأولويات الاستراتيجية الثماني للمنظمة ومقدار الموارد التي يرغب في تخصيصها لأهدافها.

تعدّ الاستراتيجية السياسية أمراً أساسياً لتحقيق جميع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الثمانية في وثيقة استراتيجيته للفترة 2017-2021. ولكن غالباً ما يبدو أنه يعمل بعيداً عن تلك الجهود، بمنطق وإيقاع مختلف عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى. ينبغي نقل دور ووظيفة المشروع السياسي بشكل أكثر اتساقاً داخل المنظمة وإلى الجهات المعنية الخارجية. في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح الوصف الافتراضي لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، فمن المرجح أن يتم فهم قيمة المشروع بشكل صحيح فحسب إذا تم وصفه من حيث قيمته العملية، ومساهمته في عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل كامل.

ملاحظات ختامية

يتمثل الانطباع السائد من هذا التقييم في أن الاتحاد البرلماني الدولي لا يدرك في كثير من الأحيان مدى نجاحه في التعامل مع الأمم المتحدة. ويعزى ذلك إلى أن هذا النجاح غالباً ما يحدث في جيوب منعزلة أو في مجالات محددة للسياسة، وغالباً ما يتم تقديره بالكامل فحسب من قبل المشاركين مباشرة في هذا المجال، وليس من قبل المنظمة ككل. وهذا يعني أن العديد من المقابلات التي أُجريت بخصوص هذا التقييم كانت تميل إلى التركيز على العمليات والمشكلات، وليس أقلها فشل الأمم المتحدة في الاعتراف بقيمة المساهمات البرلمانية في العديد من المجالات. وهذا يمكن أن يعيق عمل الاتحاد البرلماني الدولي في بعض النواحي، لكنه لم يمنعه من تحقيق مكاسب كبيرة، لا سيما في مجالات السياسة التي تمت دراستها في هذا التقرير. إنه يوفر أساساً قوياً للاتحاد البرلماني الدولي لتوسيع نطاقه. ومع ذلك،

ورد نقاش أقل أثناء التقييم حول إمكانية توسيع مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي، وكيف يمكن تحقيق ذلك. هذه الفرص موجودة بلا شك شريطة أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي عازماً على انتهازها.

مقدمة

تمّ تكليف الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء تقييم "لمشروعه السياسي في الأمم المتحدة" في كانون الثاني/ يناير 2020، بعد عشرين عاماً من تحديد المؤتمر العالمي الأول لرؤساء البرلمانات رؤيته للمشاركة البرلمانية في التعاون الدولي، التي وفرت لاحقاً الأساس لجهود الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الانخراط على نحوٍ أكثر انتظاماً مع منظومة الأمم المتحدة.

ويعزى السبب في التقييم إلى الإحساس بأنه، كما تشير إحدى الأوراق التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في آب/ أغسطس 2020، "لقد قطعت العلاقة المؤسساتية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أقصى ما يمكنها من حيث تحديد واستخدام جميع العمليات والأماكن التي يتم منحها عادة للكيانات المراقبة. "[3] وعلى هذا النحو، طُلب من المقيمين إعداد ورقة لإبلاغ" التفكير الداخلي في الاتحاد البرلماني الدولي ... فيما يتعلق بالمسار المستقبلي لعلاقته مع الأمم المتحدة"، من خلال تقييم نشاط الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، والروابط المؤسساتية بين الهيئتين وبرنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال تحليل لوثائق مستفيضة وسلسلة من المقابلات مع القيادة السياسية والإدارية للاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء البرلمانيين المشاركين في لجان الاتحاد البرلماني الدولي المختلفة، والسفراء وكبار مسؤولي الأمم المتحدة، والجهات المعنية الأخرى. وبالتالي، فإن الغرض من التقييم هو تقييم التقدم، وتحديد التحديات الداخلية والخارجية، وتقديم سلسلة من التوصيات لتعزيز وتوسيع النفوذ السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في السنوات القادمة.

ويتألف التقرير من أربعة أجزاء رئيسة. يقدم القسم الأول تقييماً للعلاقة الحالية مع الأمم المتحدة، والمسائل الرئيسية التي ينبغي أن يتناولها هذا التقييم. ويبحث القسم الثاني في كيفية تطور استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي على مدى عشرين عاماً، والطريقة التي يُفهم وفقها المشروع السياسي داخلياً

[3] CONF-2020/PrepCom1 /4-R.1/ 24 كانون الثاني/ يناير 2019، الفقرة 17.

وخارجياً، والمسائل الرئيسية لتلك الاستراتيجية. ويبحث القسم الثالث في الطرق المختلفة التي يتعامل بها الاتحاد البرلماني الدولي مع منظومة الأمم المتحدة من خلال عمله في نيويورك وجنيف، فضلاً عن مبادراته الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. ويقدم القسم الرابع سلسلة من التوصيات من أجل التطوير المستقبلي لتلك الاستراتيجية.

1. مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي/ الأمم المتحدة: المسائل والقضايا الرئيسية

لقد نما الزخم الذي دفع الاتحاد البرلماني الدولي لتأدية دور أكبر في التعاون الدولي خلال النصف الثاني من التسعينيات، وقد تم تحديد الأساس لعلاقة أكثر رسمية في الإعلان الصادر عن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية في آب/ أغسطس 2000 الذي دعا، خلال قوة مهمة بناء الديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي، إلى بعد برلماني أقوى للتعاون الدولي والحوكمة العالمية. وحدد مختلف التدابير التي يمكن للبرلمانات وينبغي أن تتخذها داخل مؤسساتها على الصعيد الوطني لتحسين المساءلة في المفاوضات الدولية، وعلى المستوى الإقليمي من خلال تعاون أكبر، وعلى الصعيد الدولي، لتعزيز الاتحاد البرلماني الدولي مما يشير إلى أنه ينبغي "المساهمة بشكل جوهري في التعاون الدولي وإيصال صوت الشعوب داخل الأمم المتحدة ... [و] دعوة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي للبحث عن سبل لتقوية الروابط المؤسساتية والتعاون العملي."

وشكل هذا الإعلان الأولي الأساس للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي الذي تطور لاحقاً إلى أربعة أهداف أساسية وهي:

1. الاستفادة من وجهات نظر البرلمانات والبرلمانيين في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، وإضافة العناصر الحاسمة أو المصادقة على القرارات التي تم اتخاذها بالفعل؛
2. مساءلة الحكومات عن التزاماتها تجاه الأمم المتحدة، كما في حالة المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والقرارات والإعلانات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة (الجمعية العامة، مجلس الأمن، إلخ)؛
3. تعريف البرلمانات بالأمم المتحدة وحشد الدعم السياسي لها باعتبارها مؤسسة الحوكمة العالمية الرائدة؛
4. تسهيل تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة من خلال التشريعات التمكينية والمخصصات الميزنية.

وكان من المقرر متابعة هذه الأهداف بدرجات وأساليب متفاوتة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع دعم الاتحاد البرلماني الدولي لجهود البرلمانات لمساءلة حكوماتها عن المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة، وبناء القدرات، والمشاركة بين الأقران على المستوى الإقليمي، ومن خلال المراقبة البرلمانية للعمليات التداولية للأمم المتحدة والمساهمة فيها في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والهيئات الفرعية. كانت الفكرة الأساسية هي أنه من خلال السماح للبرلمانات بالمشاركة في مفاوضات الأمم المتحدة في وقت مبكر، فإن النتيجة النهائية لتلك المفاوضات (أي الإعلانات والقرارات والمعاهدات) من المرجح أن تلبي الاحتياجات والتطلعات الحقيقية للشعب الذي تمثله البرلمانات. من شأن اتخاذ قرارات أكثر شمولاً في الأمم المتحدة أن يؤدي إلى نتائج أفضل يمكن للبرلمانات تنفيذها بسهولة أكبر من خلال القوانين والموازنات.

وفي العام 2002، تم الاعتراف بمكانة الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره الصوت الدولي وممثل البرلمانات وذلك عندما حصل الاتحاد البرلماني الدولي على مركز مراقب في الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الحين تم الاعتراف بالمساهمة المميزة للاتحاد البرلماني الدولي في القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقارير رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقّع الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2016 اتفاقية تعاون جديدة تضمنت سلسلة من الاجتماعات المنتظمة بين الهيئتين على مستوى الإدارة العليا. يعقد الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام جلسات استماع للجنة بشأن سياسات محددة في الأمم المتحدة، ويعقد اجتماعات برلمانية في المنتدى السياسي رفيع المستوى، ولجنة وضع المرأة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ضمن جملة أمور أخرى، ولديه جلسة استماع برلمانية سنوية في الأمم المتحدة بشأن قضايا السياسة الرئيسية. تؤمن اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تأسست في العام 2007، التنسيق والتوجيه لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، وقد شارك الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في مجموعة من الأنشطة المشتركة في مجالات السياسة المتميزة (مثل حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) على مدى العقد الماضي.

ومع ذلك، فإن الشعور العام من وثائق الاتحاد البرلماني الدولي السابقة، ومن المقابلات التي أجريت لهذا التقييم، هو أن الأمم المتحدة تستفيد من هذه العلاقة أكثر من الاتحاد البرلماني الدولي. وبعبارة

أخرى، فإن التصور هو أن الأمم المتحدة سعيدة بالمشاركة مع الاتحاد البرلماني الدولي حيث يمكنها تعزيز أو تسهيل مبادرات واتفاقيات الأمم المتحدة على المستوى الوطني، لكنها أقل حرصاً على تعزيز قدرة البرلمانات على المساهمة في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. أو دعوة الأمم المتحدة للمساءلة عن سياساتها وقراراتها. لا يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات بشكل عام دوراً رسمياً في عملية سياسة الأمم المتحدة، وتميل فرص تشكيل القرارات إلى أن تكون في مجالات سياسة منفصلة، وغالباً ما تعتمد على المساهمات غير الرسمية والمخصصة، وفي كثير من الأحيان على هامش مناقشات الأمم المتحدة الرئيسة. على الرغم من أن تمتع الاتحاد البرلماني الدولي بمركز مراقب رسمي في الأمم المتحدة، فإن هذا الاعتراف الرسمي لا يخول إمكانية مشاركته في المفاوضات أو أوراق الطاولة أو الاقتراحات داخل الأمم المتحدة، ولا يخوله حتى توزيع قراراته الخاصة من خلال منظومة الأمم المتحدة. ربما يكون من المهم أن مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي ليس كمنظمة دولية، ولكن كمنظمة "مشتركة بين الدول" فريدة من نوعها.

ويقدم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للعام 2020 "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي" (A/74/759) توضيحاً مفيداً للديناميات الحالية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. يعدّ التقرير في الأساس إعلاناً ترويجياً عن عمل الأمم المتحدة على المستوى الوطني مع مجموعة متنوعة من البرلمانات، وتحديداً حول أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وبعض الأعمال المتعلقة ببناء السلام. ويعرض عدداً من المبادرات المشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي في هذه المجالات، ويقر بإسهامها في عدد من المجالات "لتزويد البرلمانات الوطنية بالمعلومات حول العمليات ذات الصلة، وإذكاء الوعي بالمعايير العالمية، وحشد الدعم لتنفيذ الالتزامات الدولية وتوفير منصة للتفاعل المنتظم بين البرلمانات وكيانات الأمم المتحدة "(24). كما هو الحال مع التقارير السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة، يرد اعتراف واضح بالقيمة التي يجلبها الاتحاد البرلماني الدولي، ولكن هذا دائماً ما يُحذره بيان بأن الاتحاد البرلماني الدولي هو واحد فحسب من بين العديد من الهيئات البرلمانية، مما يعني أن "كيانات الأمم المتحدة تتعاون مع هيئات دولية أخرى ومع المنتديات البرلمانية الإقليمية ودون الإقليمية التي تساعد على تشكيل المساهمات البرلمانية لعمليات الأمم المتحدة الرئيسة"(24).

ينبثق ثلاثة أمور عن المذكرة التي ينبغي أن تساعد في تطوير استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

أولاً، لا يوجد اعتراف بأن الاتحاد البرلماني الدولي قد يؤدي دوراً فريداً في إيصال الصوت البرلماني إلى مداولات الأمم المتحدة. تقريبا كل موضع يذكر فيه الاتحاد البرلماني الدولي يتضمن إشارة إلى عمل الأمم المتحدة مع الشبكات البرلمانية الأخرى.

وثانياً، من الواضح أنه يرد اهتمام بما تقوم به البرلمانات على المستوى الوطني، ولا سيما كيفية تنفيذ مبادرات الأمم المتحدة. يبدو أن الأمم المتحدة عازمة على تقديم الدعم على ذلك المستوى التنفيذي، ومن الواضح أنّه ينظر إلى عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعم للتنمية البرلمانية في بلدان محددة بمثابة قوة.

وثالثاً، يتركز اهتمام البرلمانات، وبالتالي الاتحاد البرلماني الدولي، في المقام الأول على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الغالب مع استبعاد كل شيء آخر.

وتم تلخيص العوامل الثلاثة بدقة في الجملة الأولى من خاتمة التقرير:

> "يظل تنفيذ خطة العام 2030 حجر الزاوية للتعاون الواسع والمتوسع بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية." (64).

تم تصميم المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي بشكل واضح، إلى حدٍ ما، لتطوير دور أكثر تأثيراً في العملية التداولية للأمم المتحدة، ومن الواضح أن هناك درجة من الإحباط داخل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قيود مركز المراقب. ومع ذلك، فإن هذا الجانب من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لتوسيع دور البرلمانات في مجالات التعاون الدولي هو واحد فحسب من الأهداف الأربعة المذكورة أعلاه، وإن كانت مهمة. وبالتالي، فإن المسائل المركزية لهذا التقييم تدور حول مدى فعالية المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في توسيع نفوذ ومساهمة البرلمانات في مجالات التعاون الدولي، وأسباب هذا النجاح (أو عدم النجاح)، وما قد يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لتحسين تأثيره في تأمين قدر أكبر من المساءلة البرلمانية لأنشطة الأمم المتحدة على المستويين العالمي والوطني.

وينظر القسم الثالث في الأساليب المختلفة التي يتعامل بها الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في محاولة للإجابة على هذه المسائل، ولكن القسم التالي يبحث أولاً جانباً من الهدف والمنطق الأساسيين للاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي، ومدى فهم هذه الاستراتيجية داخل الاتحاد البرلماني الدولي نفسه.

2. توضيح الغرض الاستراتيجي من المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي

سلطت المقابلات مع البرلمانيين وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على ثلاث قضايا رئيسية لها تأثير مباشر على تنفيذ وتأثير المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي. أولاً، يختلف التفسير بين الجهات المعنية حيال ما يجب أن يفعله المشروع السياسي، وكيف ينبغي أن يحققه. ثانياً، بينما كانت الإصدارات المبكرة للمشروع السياسي صريحة في الإشارة إلى أن التأثير البرلماني سيتطور من التدخل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فإن العلاقة بين نشاط الاتحاد البرلماني الدولي على هذه المستويات الثلاثة غالباً ما تكون ضعيفة. ثالثاً، وكنتيجة للعاملين الأولين إلى حدٍ ما، فإنّه غالباً ما يتم بناء الحجج من أجل مشاركة أكبر للاتحاد البرلماني الدولي في العمليات التداولية للأمم المتحدة حول فكرة غير واضحة للغاية تتمثل في "سد فجوة الديمقراطية" بدلاً من كيفية تحسين النتائج.

2.1 عدم الوضوح

من الواضح أن الأهداف الأربعة للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، المذكورة أعلاه، تُفسَّر بشكل مختلف وتُعطى أهمية مختلفة داخلياً من قبل موظفي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين والجهات المعنية الخارجية، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة نفسها. ويرد عدم وضوح بشكل مستمر بخصوص الهدف الأساسي للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي الذي نتج عن الطريقة التي تم تصورها به في الأصل، وحقيقة أنه استمر في التطور على مدار العشرين عاماً الماضية.

وتم تسجيل المشاركة الأولية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والتي سعت إلى تطوير علاقة أكثر تنظيماً بين الكيانين في عدد من الوثائق بين العامين 1997 و1999 التي تنزع محتوياتها إلى فئتين واسعتين، أولاً حول مبدأ الديمقراطية التمثيلية وتعزيزها، وثانياً، حول مجالات التعاون الوظيفي على مستوى الأمانة العامة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في قضايا مثل السلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتنمية المستدامة.

وشكلت هذه النقاط المحورية وبلا شك انعكاساً للمواضيع الجيوسياسية المهيمنة في تلك الحقبة. أولاً، كانت أواخر التسعينيات هي الفترة التي أصبحت فيها "العولمة" شاغلاً سياسياً هاماً لكل من المؤيدين والمعارضين، حيث أصبحت اقتصادات الدول القومية أكثر ترابطاً، مدعومة بظروف تجارية أسهل، وأبلغ "توافق واشنطن" السياسة اختيارات العديد من البلدان. ثانياً، شهد العقد أيضاً امتداداً كبيراً للتنسيق الدولي، ويعزى ذلك كرد فعل على العولمة، ليس فحسب في الأمم المتحدة، لكن مع إنشاء هيئات مثل مجموعة العشرين، وزيادة التكامل السياسي والنقدي بين بلدان الاتحاد الأوروبي. ثالثاً، جنباً إلى جنب مع هذه التطورات، نمت المخاوف بشأن قدرة المواطنين على محاسبة حكوماتهم على نشاطهم الدولي المتزايد، وظهور "عجز ديمقراطي" – وهو مصطلح صيغ لأول مرة لوصف عدم قدرة البرلمان الأوروبي على مساءلة المفوضية الأوروبية عن الصلاحيات التي تنازلت لها عنها الدول القومية. اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي نفسه إعلانه العالمي بشأن الديمقراطية في العام 1997، والذي ركز الجزء الثالث منه على البعد الدولي، مشيراً إلى أنه "ينبغي أيضاً الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولي، ينطبق على المنظمات الدولية والدول في علاقاتها الدولية".[4]

وعلى هذا النحو، فإن إنشاء علاقة أكثر تنظيماً بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وفّر طموحات مزدوجة بُنيت حول المبادئ العريضة لتعزيز الديمقراطية، وثانياً، الإجراءات العملية التي من شأنها تسهيل تعاون أكبر وتحسين النتائج على نطاق واسع من مجالات السياسة.

ومع ذلك، فقد عانى المشروع السياسي لأنها لم تتوفر وثيقة مركزية واحدة تحدد بشكل صريح الاستراتيجية وكيفية تنفيذها. تعتبر معظم الوثائق التأسيسية "ديمقراطية أكبر" وسيلة لتحقيق غاية، وغاية بحد ذاتها. ونتيجة لذلك، لم يتم توضيح كيفية قياس تقدم الاتحاد البرلماني الدولي نحو هذه الأهداف بالضبط.

وحققت ورقة السياسة التي أقرتها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 والتي كتبها البرلماني البلجيكي جيرت فيرسنيك، إنجازاً رائعاً في توفير الأساس المنطقي لعمل الاتحاد البرلماني الدولي، وربما تكون أقرب شيء إلى الاستراتيجية. وهي تسرد عدداً من المجالات التي كان التعاون فيها

[4] https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/universal-declaration-democracy

بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة منتجاً، وتشير إلى إمكانية تعاون أكبر مع الآخرين. إلا أنها وصفية وليست إلزامية. فهي لا تقدم توجيهاً استراتيجياً للمشروع السياسي، كما أنها لا تحدد الغرض من تلك المشاركة بخلاف "الدعم الأكبر والأكثر تماسكاً من قبل البرلمانات لعمل الأمم المتحدة".

وإن عدم وجود استراتيجية مركزية واضحة تعكس هذه الأهداف وتبلغ عمل الاتحاد البرلماني الدولي يعني، نتيجة لذلك، بأن الغرض منها قد مرّ بعملية من التكرار، وتطور مع مرور الوقت، وغالباً كاستجابة للفعاليات. هذا، من نواح عديدة، قوة لأنها تعني أن الاتحاد البرلماني الدولي قد وسع عمله ليشمل مجالات جديدة من خلال اغتنام الفرص فور ظهورها. العيب هو أن الغرض من المشروع السياسي وأولوياته يتم تفسيرها بطرق مختلفة داخلياً وخارجياً.

وتعني هذه التفسيرات المتباينة أنه كان من الصعب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتوصل إلى نتيجة نهائية حول تأثير المشروع السياسي ونجاحه، لأنه يتم الحكم عليه وفقاً لمعايير مختلفة داخلياً وخارجياً. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تشويه الأولويات الاستراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بهذا التقييم، حيث ركز العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على الوضع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، وأوجه القصور الملحوظة في هذا الموقف باعتباره المقياس الرئيس للتقدم، وغالباً على استبعاد عناصر أخرى من المشروع السياسي.

2.2 الروابط بين الأنشطة الوطنية والإقليمية والعالمية

يختلف النشاط البرلماني في أبسط عباراته نوعياً على المستويين الوطني والعالمي. للبرلمانات الوطنية دور دستوري في الإشراف على الأحكام التشريعية والمالية اللازمة لسن قرارات سياسة الأمم المتحدة وتعديلها والموافقة عليها. ليس للاتحاد البرلماني الدولي الدور عينه أو السلطة على المستوى العالمي أو فيما يتعلق بالأمم المتحدة. ولا يمكنه التحدث نيابة عن جميع أعضائه بشأن قضايا معينة تتعلق بالسياسة إلا بصيغ أوسع، وبما يعكس محتوى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

ويعني عدم الوضوح داخل الاستراتيجية أنه يرد تفاهم محدود بين بعض الجهات المعنية بخصوص كيفية ارتباط تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على المستوى العالمي ارتباطاً وثيقاً بنشاطه على المستويين الوطني

والإقليمي. ونتيجة لذلك، غالباً ما كان ورد فشل في إقامة الروابط بين السلطات التي تمتلكها البرلمانات على المستوى الوطني، وكيف يمكن استخدامها كأساس لتعزيز موقفها فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

وظهرت ثلاثة مظاهر واضحة لذلك خلال عملية التقييم.

أولاً، كجزء من عملية التقييم، تمحورت إحدى المسائل المركزية حول ما إذا كان ينبغي أن يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً أكبر في العمليات التداولية للأمم المتحدة، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا. اقترح جميع السياسيين الذين قابلناهم تقريباً أنه لا بد من أن يكون للمنظمة دور رسمي أكثر موضوعية. وعند السؤال عن السبب، اختلفت الردود، لكن معظمها كان يميل إلى الإشارة إلى الدور الذي أدته البرلمانات على المستوى الوطني. على حد تعبير أحد السياسيين، "نحن نتحكم في الموازنة. بدون موافقتنا لا يمكن تنفيذ أي من مبادرات الأمم المتحدة، وعليهم التأكد من أن جميع هذه الإجراءات تحظى بدعم برلماني". على الرغم من التباين في السلطات التي تتمتع بها البرلمانات الفردية فيما يتعلق بحكوماتها، تبرز النقطة الأساسية حول الموافقة البرلمانية. ومع ذلك، فهذه سلطة تبقى في أيدي البرلمانات الوطنية، وليست شيئاً يمكن أو ينبغي أن يسعى إليه الاتحاد البرلماني الدولي.

ويرتبط هذا بالمظهر الثاني، وهو أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كثيراً ما استخدموا مصطلح "الاتحاد البرلماني الدولي" بطرق مختلفة، وغالباً ما يخلطون بين دور ووظيفة البرلمانات على المستوى الوطني ودور الاتحاد كمنظمة عالمية. من خلال الحديث مع الجهات المعنية، يبدو أن مصطلح "الاتحاد البرلماني الدولي" يحمل أربعة معانٍ مختلفة، في إشارة إلى أ) المنظمة العالمية، ب) الـ 179 برلماناً عضواً ومكاتب شعبها في الاتحاد البرلماني الدولي، ج) السياسيون المشاركون في عمليات الأمم المتحدة كجزء من وفود الاتحاد البرلماني الدولي، و د) الكتلة الأوسع من 46000 برلمانياً من جميع أنحاء العالم.

وجانب من الطابع التعريفي الفضفاض أمر لا مفر منه نظراً لحجم المنظمة وتنوعها، ولكن الطريقة التي تستخدم بها هذه المصطلحات تعني أنه غالباً ما يقع اخفاق في تقدير كيف تنبع قوة الاتحاد البرلماني الدولي من قدرته في العمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والطريقة التي ترتبط بها تلك الخيوط مع بعضها البعض.

وتم تسليط الضوء على هذا، ثالثاً، حيث كشفت المناقشات التي أجريت مع البرلمانيين من أنحاء مختلفة من العالم أنه بالإضافة إلى المشاركة في عمليات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، كان العديد منهم نشطين أيضاً فيما يخص الأنشطة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، كما أشادوا بالمبادرات الإقليمية بخصوص أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتغير المناخ. من المحتمل أن يكون أمثال هؤلاء السياسيون سفراء مؤثرين لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي الأكبر داخل الأمم المتحدة، وكانوا يعتقدون دائماً أن مثل هذه الفعاليات كانت ذات قيمة للأمم المتحدة، لكنهم نادراً ما ربطوا بين ذلك النشاط الإقليمي والعالمي.

وكان الإعلان الأصل لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية واضحاً بأن التحدي يكمن أساساً في زيادة العمل على المستوى الوطني، أي من خلال حثّ كل برلمان على التأثير على موقف حكومته في الأمم المتحدة، مع استكماله بمساهمات إقليمية وعالمية، مشيراً إلى أنه "لتوفير البعد البرلماني، ينبغي على البرلمانات وأعضائها تحمل مسؤولية متزايدة في العلاقات الدولية، وتأدية دور أكثر نشاطاً على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية بشكل عام." يؤكد أحدث إصدار من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 على الحاجة إلى "نهج ثلاثي الشعب" على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من دون التمييز بين أساليب العمل المختلفة في كل من هذه المستويات. ومع ذلك، فإن الفهم العام للأساس المنطقي للمشروع السياسي يقع على مسافة ما من المقاصد الأصل ومنطق وثائق الاتحاد البرلماني الدولي.

2.3 الجدل حول قضية زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

يؤدي الافتقار إلى الوضوح والاهتمام بوضع الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة والفشل في الربط بين مختلف مجالات نشاط الاتحاد البرلماني الدولي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي إلى نقطة ثالثة وهي أن الحجج الداعية إلى زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة غالباً ما تكون حجة حول العملية وليس حول النتيجة. ينبع هذا إلى حدٍ ما من عنوان إعلان المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات للعام 2005 "سد فجوة الديمقراطية". على الرغم من أن الوثيقة قد كررت العديد من النقاط الدقيقة حول التعاون الوظيفي بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فقد أصبح عنوانها شكلاً من أشكال الاختزال لوصف المشروع السياسي

ككل وغالباً ما يتم تفسيره بما يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يصبح الذراع الرسمي للمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ترد درجة من الغموض مرة أخرى. قدم معظم الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم مجموعتين واسعتين من الحجج لمشاركة أكبر للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، التي تعكس الطموحات المزدوجة الأصل للإعلانات من أجل أ) التعاون الوظيفي في مجالات السياسة مثل تغير المناخ، والجندر، وحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة بشكل عام، ب) الحجج الأخلاقية حول مبدأ الديمقراطية، والحاجة إلى قدر أكبر من المساءلة داخل نظام الأمم المتحدة وكذلك صوت أكبر للبرلمانات في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. ما فاتهم غالباً هو كيفية ارتباط هاتين الحجتين، واختلفوا أيضاً في تفسيرهم لما يعنيه "سد فجوة الديمقراطية" في الممارسة العملية.

ويشير تحليل هذا التقييم إلى أنه يرد القليل من الرغبة داخل الهياكل التداولية الرسمية للأمم المتحدة لزيادة المشاركة البرلمانية، حيث إنها ستضيف ببساطة مزيداً من التعقيد إلى عملية صنع القرار المعقدة بالفعل. على هذا النحو، ومن غير المرجح أن تكتسب الحجج حول سد فجوة الديمقراطية الكثير من الزخم، ما لم تكن مدعومة بحجج مقنعة حول الكيفية التي قد يؤدي بها ذلك إلى نتائج أفضل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويبدو أن المناقشات مع السياسيين وكبار الموظفين والجهات المعنية الأخرى، فضلاً عن تحليل الوثائق الرئيسية، تعزز النقطة المركزية التي مفادها أن الغرض من العمل على المستوى العالمي ينبغي أن يكون تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على أداء وظيفتها بشكل أكثر فعالية. وبعبارة أخرى، يكمن الهدف الرئيسي للمشاركة في مؤسسات الأمم المتحدة في تمكين البرلمانات من متابعة العمليات العالمية ومساءلة حكوماتها بشأن الوفاء بالالتزامات الدولية، مما يستلزم العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في وقت واحد. يبحث القسم التالي عن كيفية عمل هذه الأهداف في الممارسة العملية من خلال عمل الاتحاد البرلماني الدولي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

3. تقييم تأثير الاتحاد البرلماني الدولي عبر أساليب متنوعة

يبحث هذا القسم في نشاط الاتحاد البرلماني الدولي في السعي لتحقيق الأهداف الأربعة للمشروع السياسي، وتقييم تأثير ذلك العمل، والسعي لاستخلاص الدروس للعمل المستقبلي وإبراز فرص المشاركة المستقبلية.

وينقسم إلى ثلاثة أجزاء. يبحث الجزء الأول في الأساليب المختلفة التي يسعى الاتحاد البرلماني الدولي من خلالها إلى التعامل مع الأمم المتحدة في نيويورك، التي تتم بشكل أساسي على المستوى العالمي. ويبحث الجزء الثاني في عمل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تحركه بشكل أساسي الأنشطة في جنيف، وغالباً ما يتضمن العمل لدعم تنفيذ التزامات الأمم المتحدة على المستويات الثلاثة: العالمية والإقليمية والوطنية. ويبحث الجزء الثالث على المستوى الوطني، وإمكانية المشاركة مع المكاتب القطرية للأمم المتحدة.

3. 1 مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي

ينصب التركيز الرئيسي لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع منظومة الأمم المتحدة في نيويورك من خلال مكتب المراقب الدائم (OPO) التابع للاتحاد البرلماني الدولي، ومقره في أوغندا هاوس، مقابل مباني الأمم المتحدة الرئيسية. أنشئ في الأصل كمكتب اتصال في العام 1998، وأدى دوراً حاسماً في تسهيل الروابط بين الكيانين، ومراقبة الجمعية العامة والهيئات التابعة لها، ومناصرة مواقف الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات مع الدول الأعضاء، وتعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة، والسعي إلى زيادة اندماج الاتحاد البرلماني الدولي في آلية الأمم المتحدة.

كما ذكر أعلاه، فقد حصل الاتحاد البرلماني الدولي على مركز "المراقب الدائم" في العام 2002، ومنذ ذلك الحين بُذل قدر كبير من جهود الاتحاد البرلماني الدولي في السعي لتوسيع نطاق المنظمة. وقد تم السعي لتحقيق ذلك إلى حدٍ ما من خلال الجهود المبذولة للاعتراف الرسمي بالاتحاد البرلماني الدولي في الاتفاقات المبرمة بين الكيانين على مدار العشرين عاماً الماضية، لكن تمت متابعته أيضاً من خلال خمس آليات رئيسية في نيويورك.

i. جلسة استماع برلمانية سنوية.

أُطلقت جلسة الاستماع البرلمانية السنوية المشتركة عن قرار أقرته الجمعية العامة في العام 2004 والذي سعى إلى إنشاء فعالية منتظمة من شأنها أن تتيح للبرلمانيين تبادل وجهات النظر مع مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي المجتمع الدبلوماسي التابع للأمم المتحدة والعلماء والباحثين الأكاديميين الرائدين. تركز كل جلسة على مجال معين من مجالات السياسة يعكس بشكل متكرر المفاوضات السياسية القادمة داخل الأمم المتحدة. والغرض من ذلك هو تعزيز مشاركة وفهم أكبر لعمليات الأمم المتحدة من قبل البرلمانيين، للتأثير على عملية السياسة من خلال الوصول إلى مواقف مشتركة داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وتمكين البرلمانيين من نقل آرائهم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بناءً على تجاربهم الوطنية والمحلية.

ومع ذلك، فإن العديد من جوانب هذه الفعالية تحد من نفوذها السياسي في الأمم المتحدة. أولاً، تعني الطبيعة المشتركة للاجتماع (الذي يتم تنظيمه مع رئيس الجمعية العامة) أن الأمم المتحدة تميل إلى أن يكون لها تأثير أكبر على البرنامج. ثانياً، لم يتم الاعتراف بجلسة الاستماع رسمياً من قبل الأمم المتحدة كاجتماع تقويمي رسمي وإنما فحسب كفعالية غير رسمية منفصلة عن عملية صنع القرار الرسمية للأمم المتحدة، وبالتالي لا يمكنها تقديم أي مساهمة برلمانية رسمية. ثالثاً، يتفاوت مدى وشكل وفود الاتحاد البرلماني الدولي وغالباً ما يكون غير تمثيلي، حيث يتم تمثيل 40 إلى 50 برلماناً في المتوسط في جلسة استماع نموذجية.

ii. الوفود البرلمانية والفعاليات الجانبية لأنشطة الأمم المتحدة.

يسعى مكتب المراقب الدائم أيضاً إلى تسهيل مشاركة البرلمانيين في اجتماعات الأمم المتحدة كجزء من وفودهم الوطنية. غالباً ما يشتمل عدد من عمليات الأمم المتحدة، مثل المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة أو لجنة وضع المرأة أو مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة، على وفد برلماني، وقد سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تسهيل مشاركة البرلمانيين في مثل هذه المناقشات. الفكرة هنا هي أنه من خلال حضور اجتماعات الأمم المتحدة مع الوزير أو السفير، يكون لدى البرلمانيين في كل وفد فرصة لمشاركة آرائهم مع ممثل الحكومة الجالس على الطاولة وربما التأثير على موقفه في النقاش أو التفاوض.

وتكمن صعوبة هذا النهج في أن اختيار ومشاركة المندوبين البرلمانيين مسألة تخص البرلمانات الوطنية. ليس لدى الاتحاد البرلماني الدولي أي وسيلة لضمان حضور أعضاء المعارضة جنباً إلى جنب مع أعضاء الحكومة بحيث تتنوع الآراء داخل كل وفد وطني. ليس الاتحاد البرلماني الدولي في وضع يسمح له بمراجعة تشكيل الوفود الوطنية ولم تبحث أي دراسة التأثير الفعلي لهذا النهج في تشكيل الموقف الوطني في العمليات التداولية للأمم المتحدة.

iii. المشاركة المباشرة مع لجان محددة في الأمم المتحدة.

لدى الاتحاد البرلماني الدولي مساهمات مباشرة في عدد من هيئات الأمم المتحدة في مجالات سياسية محددة حيث أقام الاتحاد البرلماني الدولي علاقة وسمعة. ويحدث هذا بشكل خاص من خلال العمل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الإنسان ومساهمتها في المراجعات الدورية الشاملة، ولجنة الأمم المتحدة 1540 بشأن منع تطوير أسلحة الدمار الشامل.

iv. اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي لجنة استشارية معنية بشؤون الأمم المتحدة في العام 2007، كزت بشكل أساسي على تعريف البرلمانات بالأمم المتحدة وحشد الدعم السياسي لها. في العام 2013، أصبحت رسمياً اللجنة الدائمة الرابعة داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وتتمثل مهمتها في الإشراف على علاقة المنظمة بالأمم المتحدة، ورصد التطورات داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسة والإصلاح الداخلي، وتحسين التعاون بين المنظمتين، ولا سيما على المستوى الميداني بين البرلمانات الوطنية والمكاتب القطرية للأمم المتحدة. تجتمع اللجنة مرتين في السنة، في سياق الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، في جلسة واحدة مدتها أربع ساعات تتمحور عادة حول واحدة أو اثنتين من حلقات النقاش. تطرقت حلقات نقاش اللجنة إلى مسائل تتعلق بموازنة الأمم المتحدة، والتحقيق في الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والأعمال الداخلية لمنظمة الصحة العالمية. تم تصميم جلسة الربيع للجنة بشكل أساسي لإذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمساعدة في إشراك البرلمانيين في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة (آلية المساءلة العالمية الرئيسة للأهداف) الذي يجتمع في شهر تموز/ يوليو من كل عام في نيويورك.

وعلى الرغم من أنها تعتبر إضافة مفيدة إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، شعر العديد ممن أجريت معهم المقابلات أنه يمكنها أن تؤدي دوراً أكبر. تدور التوصيات الرئيسية حول حقيقة أنه بينما تميل اللجنة إلى التعامل مع مجموعة واسعة من القضايا، فإنها تنتقل بسرعة من واحدة إلى أخرى، مما يحدّ من عمق التحقيق في مجالات السياسة، ويحد من مدى وصول البرلمانيين الآخرين ذوي الخبرة الكبيرة في السياسة، ويمكن أن يسهم ويعني أنه كان هناك القليل من المتابعة الروتينية.

٧. تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات الأمم المتحدة

أخيراً، يرد الدور الحاسم والمركزي الذي يؤديه مكتب المراقب الدائم في ضمان التواجد الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك. ويشمل هذا العمل الرقابة المستمرة لاجتماعات الأمم المتحدة وتمثيل مواقع الاتحاد البرلماني الدولي في هذه الاجتماعات. يمكن أن يتراوح هذا من المناقشات غير الرسمية إلى الاجتماعات الرسمية رفيعة المستوى التي تؤدي إلى نتائج سياسية مهمة. يوفر مكتب المراقب الدائم النسيج الرابط بين إجراءات الأمم المتحدة والبرلمانيين من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي (مثل الرئيس واللجنة التنفيذية واللجان الدائمة). ولكن مع وجود موظفين مهنيين اثنين فحسب، فإن قدراته محدودة، ولا يمكنه متابعة سوى عدد قليل من اجتماعات الأمم المتحدة وعدد قليل من عمليات الأمم المتحدة كل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة العامة لمعظم قرارات الاتحاد البرلماني الدولي تعني أنه ينبغي أن يعمل من مواقف غير واضحة الصياغة مما يعني أن مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن تعالج قضايا سياسية محددة بتوصيات واضحة.

ومع ذلك، يهدف مكتب المراقب الدائم، جنباً إلى جنب مع الزملاء في المقر الرئيسي، إلى إشراك مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وحلقات نقاشه المختلفة. لكن يدعم هذا العمل بشكل عام آخر هدفين من أهداف المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي (تعريف البرلمانيين بالأمم المتحدة؛ وتعزيز اتفاقيات الأمم المتحدة بين البرلمانيين كوسيلة للنهوض في تنفيذها).

كما أُشير إلى مكتب المراقب الدائم بأنه يؤدي أيضاً دوراً هاماً في الربط بين مصالح المقر الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين المشاركين في الاتحاد البرلماني الدولي، مع آلية الأمم المتحدة. وقد

استمرت تلك العلاقة في التطور في السنوات الأخيرة، لا سيما مع تطوير اجتماعات الرئاسة التي توفر نقاط اتصال منتظمة بين كبار الموظفين في كلا المنظمتين.

الأثر والنتائج

من الصعب التوصل إلى استنتاجات نهائية حول الفعالية والأثر، ويرجع ذلك إلى حدٍ ما إلى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قد حكموا على قيمتها باستخدام معايير متباينة على نطاق واسع، كما أنّ هناك القليل من البيانات الكمية التي من شأنها أن تكشف الكثير عن النتائج المباشرة لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في كل مجال. وفي محاولة لتصحيح هذا النقص في المعلومات، قام الاتحاد البرلماني الدولي باستطلاع آراء الأعضاء، لكن هذه المعطيات تعاني حتماً من قيود تتعلق بمعدل الاستجابة والتمثيل.[5] على المستوى العام، نجح الاتحاد البرلماني الدولي في زيادة ملاءمته التنظيمية ومظهر البرلمانات بشكل عام، والاندماج في تفكير وعمل مختلف هيئات الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية، كما تشهد اتفاقيات التعاون المتتالية والتصريحات والمرجعيات لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في البيانات الرسمية للأمم المتحدة. تستمر هذه العلاقة في النمو والتطور إلى حد كبير نتيجة لمنح مكتب المراقب الدائم الاتحاد البرلماني الدولي حضوراً مستمراً في نيويورك، مما مكّنه من التأكيد على المساهمة البرلمانية وانتهاز الفرص عند ظهورها.

وبالرغم من صعوبة تقديم ادعاءات موثوقة حول قيمة كل من أنماط التفاعل الخمسة المذكورة أعلاه، ومساهمتها في نتائج محددة، باستثناء مجال المشاركة مع لجان الأمم المتحدة، التي يتم التعامل معها بشكل كامل أدناه وفي الجزء التالي من التقرير.

ومن الواضح أن جلسة الاستماع السنوية تنطوي على قدر هائل من التحضير والجهد، وتوفر فعالية رئيسية لتعزيز البرلمانات داخل منظومة الأمم المتحدة، حول قضية محورية بالنسبة لشواغل الأمم المتحدة. كما أنها توفر فرصة للبرلمانيين النشطين في الاتحاد البرلماني الدولي للتفاعل مع بعضهم البعض حول مثل هذه القضايا السياسية الرئيسية، مما يوسع نطاق وصول الاتحاد البرلماني الدولي. لذلك، من

[5] CL/205/12-R.2، 22 آب/ أغسطس 2019.

حيث الترويج والملامح والمشاركة، فهي مفيدة، ولكن يبدو أقل وضوحاً أنها تؤثر بشكل نشط على عمليات الأمم المتحدة. كما علق أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في جلسة الاستماع السنوية لهذا العام، "من المهم أن نتواجد هنا لمناقشة التعليم، ولكن ليس هناك ما يضمن أن كل ما نقرره هنا سوف يدرج في القرار. قد ننظر إلى الوراء ونفكر، "ما هو الهدف من ذلك الاجتماع؟"

وعلى مستوى واحد، يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً مهماً في دعوة البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لمناقشة قضايا السياسة الهامة مثل التعليم. ولكن نظراً لتنوع الآراء في جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، سيكون من الصعب دائماً وضع موقف مشترك يقدم مساهمة جوهرية كبيرة. وحيثما تعكس إعلانات الاتحاد البرلماني الدولي، بالضرورة، القاسم المشترك الأدنى، فإن مخرجات مثل هذه الاجتماعات لها تأثير محدود لأن الرأي البرلماني المحدد غالباً ما يكون غير مميز بما يكفي لإحداث فرق ملموس في مناقشات الأمم المتحدة. لهذا السبب، أشار العديد من الذين تمت مقابلتهم داخل الأمم المتحدة أيضاً إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي لم ينجح بشكل خاص في إيصال صوت البرلمانيين إلى قرارات الأمم المتحدة الرئيسية وإعلاناتها.

وتحدث الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بطريقة مماثلة حول فعالية الدعم للوفود البرلمانية والفعاليات الجانبية في التجمعات مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى. بينما كانت هناك قيمة لا شك فيها في إقناع الوفود بوجود واهتمام البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في مجالات السياسة الرئيسية، فليس من الواضح إلى أي مدى تؤثر هذه الاجتماعات على عملية سياسة الأمم المتحدة نفسها.

وعلى هذا الصعيد، يواجه الاتحاد البرلماني الدولي تحديات كبيرة من حيث أن مكتب المراقب الدائم يعمل وفق موارد قليلة جداً، وليس له تأثير على عضوية الوفود البرلمانية التي تشارك في مثل هذه الفعاليات. حدد العديد من الذين تم إجراء مقابلات معهم داخل منظومة الأمم المتحدة النوعية المتغيرة للسياسيين الذين شاركوا في فعاليات الأمم المتحدة كأحد الأسباب التي تجعلهم غالباً ما يفشلون في تقديم مساهمة ذات مغزى. قد يعكس هذا حقيقة أنه يتم اختيار البرلمانيين بشكل متكرر من قبل الوزراء في بلدانهم الذين يحضرون الفعاليات، وسوف ينظر الكثيرون لرحلة إلى نيويورك على أنها مكافأة على ولائهم للحكومة، وليس كفرصة لتأكيد المساءلة البرلمانية.

كما أن العديد من هؤلاء البرلمانيين ليسوا على دراية بوجود أو أهداف الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، ولا يبلغ مكتب المراقب الدائم مسبقاً بشأن حضور البرلمانيين. وبالتالي فإن فرصة إحاطتهم مسبقاً بالمفاوضات مقيدة بشدة بسبب قنوات الاتصال المحدودة مع تلك الوفود البرلمانية والقدرة المحدودة لمكتب المراقب الدائم على التواصل معهم مرة واحدة في نيويورك. في هذا السياق، ينبغي اعتبار ملامح الفعاليات البرلمانية الجانبية وحضورها على أنها إنجاز، لكن القدرة على توفير "صوت برلماني" مقيدة بشدة بعوامل أخرى. وبعبارة أخرى، تميل القيمة الأساسية لمثل هذه التجمعات إلى تعزيز المشاركة البرلمانية، وليس إلى مضمون ونتائج تلك المناقشات.

ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يساعد وجود اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في إحداث تأثير أكثر استراتيجية على مناقشات الأمم المتحدة. ويوفر بلا شك إضافة مفيدة إلى هياكل الاتحاد البرلماني الدولي، التي تقدم موجز مراقبة عن شؤون الأمم المتحدة، ومنتدى للنقاش بين البرلمانيين حول الموقع الذي ينبغي أن تسعى البرلمانات إلى المساهمة فيه. ومع ذلك، وربما يعكس غياب استراتيجية واضحة لإشراك الأمم المتحدة، يبدو أن عملها مستجيب ومخصص إلى حد كبير. على الرغم من أنها حددت المجالات الرئيسية لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي، إلا أن قدرة اللجنة على متابعة هذه المبادرات تبدو محدودة بسبب القيود المفروضة على الموارد والهيكل. لم يكن سوى عدد قليل من البرلمانيين الذين تمت مقابلتهم خلال جلسة الاستماع السنوية للعام 2020 على دراية بعملها أو مساهمتها، وحتى أنهم عملوا على تحديد أمثلة محددة للتأثير من اللجنة.

الفرص والتحديات

عند تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات، من المهم التعرف على سياق الكثير من هذا العمل في نيويورك. كما أشار العديد من الذين تمت مقابلتهم، فإن الموظفين والممثلين الدائمين في نيويورك ليسوا أكثر الجمهور تقبلاً للحجج حول قدر أكبر من المساءلة ودور أقوى للبرلمانات. من المهم التمييز بين الوجه السياسي للأمم المتحدة وجانبها الإداري. التمثيل السياسي الذي يقدمه سفراء الأمم المتحدة هو المكان الذي سيتم فيه اتخاذ القرارات السياسية الرئيسية، غالباً نتيجة للمناقشات الخاصة، وحيث من المرجح أن يوفر الوضع السياسي للبرلمانيين بعض النفوذ. وكما قال أحد الأعضاء البرلمانيين صراحة، "لن نصل إلى أي مكان بالعمل بمفردنا مع الدبلوماسيين".

وقد يكون هذا مبالغاً فيه بعض الشيء، لكن العديد من الأشخاص الذين يتعامل معهم مكتب المراقب الدائم يأتون من الجانب الدبلوماسي ولا يتقبلون بشكل غريزي التمثيل السياسي للبرلمانات.

وتم تقديم أمثلة عديدة خلال المقابلات التي أجريت مع محاورين رئيسيين ليس لديهم سوى القليل من الفهم أو التقدير للدور الذي تؤديه البرلمانات، باستثناء أولئك الذين سبق انتخابهم كسياسيين.

ومع ذلك، من الصعب إقناع البرلمانيين السابقين بقيمة المشاركة البرلمانية الأكبر على المستوى العالمي. بصفتها هيئة حكومية دولية، ينصب تركيز الأمم المتحدة حتماً على الطريقة التي يمكن للحكومات من خلالها التوسط في الاتفاقات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. يرد القليل من الرغبة في زيادة تعقيد المفاوضات الشاقة بالفعل من خلال إشراك المزيد من السياسيين الذين، في رأيهم، يضيفون ببساطة متغيراً آخر إلى العملية. وما فاقم الأمر حقيقة أن العديد من القضايا التي تشغل بال الأمم المتحدة تعتبر من الاختصاصات الحصرية للحكومات، وليس للبرلمانات.

وتمت الإشارة بشكل متكرر إلى مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، لكن لم يصرح أي من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الأمم المتحدة بأي احتمال بتغيير هذا المركز. أدلى العديد من البرلمانيين في جلسة الاستماع السنوية بتعليقات مماثلة. كانوا مدركين تماماً للصعوبات التي تواجه محاولة إدخال صوت برلماني في منظمة حكومية دولية، وبدا أنهم مستسلمون لتأدية دور هامشي فحسب في الأمم المتحدة.

وتتناقض وجهة نظر البرلمانات بشكل واضح مع الدور المتصور للمجتمع المدني وقطاع الأعمال، من قبل البرلمانيين والأمم المتحدة الذين تمت مقابلتهم. في حين كان يُنظر إلى البرلمانات على أنها تؤدي إلى المزيد من التعقيد، يبدو أن منظمات المجتمع المدني أو ممثلي الأعمال التجارية لديهم مساهمة أكثر شرعية لتقديمها. يبدو أن هذا ينبع إلى حدٍ ما من الإحساس (الخاطئ على الغالب) بأن منظمات المجتمع المدني هي أكثر تمثيلاً وبشكل مباشر للرأي العام من البرلمانات، ولكن أيضاً يمكنها الادعاء بأنها تمثل مصالح محددة لمجموعة فرعية من السكان، وتجسيد دعم تلك المجموعة في مبادرات الأمم المتحدة. تقدم مجموعات الأعمال الميزة نفسها، وأيضاً حقيقة أنها ستشكل جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ تلك المبادرات على المستوى الوطني، وبالتالي فهم شركاء مهمون.

وعلى النقيض من ذلك، ليست مهمة البرلمانات التنفيذ، بل الإشراف ومساءلة من يقوم بذلك. ترد حجج قوية لمشاركة البرلمانات في هذه العملية (التي تم النظر فيها بمزيد من التفصيل في القسم الرابع أدناه)، وما إذا كان يريد الاتحاد البرلماني الدولي أن يشهد تقدماً أكبر في التأثير على عمليات الأمم المتحدة إما عن طريق حشد البرلمانات الوطنية للعمل بمفردها أو من خلال المساهمة في عمليات الأمم المتحدة نيابة عنهم، ستحتاج إلى تطوير صوت أكثر وضوحاً ورسائل أكثر وضوحاً وأدوات أفضل لمشاركة المعلومات حول عمليات الأمم المتحدة مع البرلمانات الأعضاء والبرلمانيين عموماً.

والأدلة والحجج موجودة، لكن يبدو أن الاتحاد البرلماني الدولي قد فشل في الانضمام إلى النقاط. على أحد المستويات، وكما يوضح الجزء التالي من هذا القسم، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بالفعل عن كثب مع الأمم المتحدة في مجالات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الإنسان. ولكن، يرد أيضاً مثالان متناقضان تم الاستشهاد بهما خلال المقابلات التي تبرز الطرق المحتملة للتأثير على الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات، إذا كان من الممكن استغلالها.

دراسة حالة 1: القرار 1540

تم اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 في العام 2004 الذي يتناول جهود الأمم المتحدة لمنع إنشاء أسلحة الدمار الشامل وانتشارها. منذ العام 2013، يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً مهماً في تطوير هذا القرار وتنفيذه، والعمل بشكل وثيق مع لجنة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

جاء الاتصال الأولي من خلال عمل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، بعد إحاطة عامة للبرلمانيين من قبل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي التابعة للأمم المتحدة خلال جمعيتها العامة الـ129. ما نتج عن تلك الجلسة هو انخفاض مستوى التوعية بين الأعضاء البرلمانيين حول القرار، وكان رئيس لجنة الأمم المتحدة مقتنعاً بأن البرلمانات والبرلمانيين سيكونون حاسمين في مراقبة القرار وتنفيذه. ثم قام مكتب المراقب الدائم بربط لجنة القرار 1540 بموظفي الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف الذين يتعاملون مع مسائل السلم والأمن.

ونتيجة لتلك المشاركة، أطلع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي لجنة القرار 1540 مباشرة في العام 2015 على الإجراءات التي يمكن وينبغي أن يتخذها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه لدعم التنفيذ الكامل للقرار. وأعقب ذلك ندوات إقليمية في ساحل العاج، ومؤخراً في جزر المحيط الهادئ، مما يعني أن البرلمانيين من البلدان المجاورة يمكنهم مقارنة التجارب ومعالجة تعقيدات التنفيذ.

ونتائج هذا التعاون ثلاثة أضعاف. أولاً، زاد الوعي بالقرار رقم 1540 ودعمه بين البرلمانات. ويعتبر اعتماد القرار والمصادقة عليه من قبل عدد من البلدان في السنوات الأخيرة نتيجة مباشرة لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في هذه المسألة. ثانياً، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، ويساهم في المراجعة الشاملة لتنفيذ القرار رقم 1540، وقد قدم دعمه لمزيد من البرلمانات التي تسعى إلى تنفيذ القرار. ثالثاً، تم الاعتراف صراحةً بالمساهمة الأساسية للبرلمانات من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. القرار رقم 2325 هو قرار مجلس الأمن الوحيد الذي يشير بشكل محدد إلى الدور الذي تؤديه البرلمانات في تحقيق تنفيذه.

دراسة حالة 2: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي حدد 23 هدفاً لفتح الهجرة القانونية وكبح العبور غير الشرعي للحدود. على الرغم من دعم 152 دولة للاتفاق، صوتت ضده خمس دول، بما فيها الولايات المتحدة وبولندا وجمهورية التشيك، بينما رفضت 12 دولة أخرى الموافقة عليه، بما فيها أستراليا وتسع دول داخل الاتحاد الأوروبي. إنه خارج نطاق هذا التقييم لتقديم تحليل مفصل للتوترات والانقسامات داخل الأمم المتحدة حول المفاوضات، واعتماد الاتفاق والمحاولات اللاحقة لتنفيذه، لكنه يعكس حقيقة أن الهجرة لا تزال قضية خلافية للغاية وحساسة سياسياً، تدخل في صميم العديد من المناقشات المحلية حول حقوق الإنسان والسيادة الوطنية والتجارة الحرة. بعبارة أخرى، الهجرة هي شكل من القضايا المحورية للعديد من الشواغل البرلمانية، وحيث يمكن للبرلمانيين أن يقدموا منظوراً متميزاً، وربما ساعدوا الأمم المتحدة على تفادي التعثر، لكن تم التغاضي عنها في العديد من المراحل الرئيسية في العملية.

وإن عدم وجود أي مساهمة برلمانية مميزة في القرار النهائي لم يكن بسبب نقص الجهود من جانب الاتحاد البرلماني الدولي نفسه. اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي إعلاناً بشأن الهجرة الأكثر عدلاً في جمعيته العامة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وركزت جلسة الاستماع السنوية المشتركة في الأمم المتحدة في نيويورك في شباط/ فبراير 2018 على قضية الهجرة، في محاولة مدروسة للمساعدة في تشكيل مناقشات الأمم المتحدة التي جرت في ذلك العام. أقر تقرير جلسة الاستماع، الذي تم تعميمه في مذكرة من رئيس الجمعية العامة، بأنه سيكون البرلمانات دور رئيسي في تنفيذ الميثاق.[6] تبع ذلك إعلان انبثق عن أربعة أيام من النقاش في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/ مارس 2018 حول هذه القضية، الذي حث على إدراج نص محدد في الاتفاق يشير إلى الدور الفريد الذي يجب أن تؤديه البرلمانات. في وقت لاحق من العام، خاطب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي المنظمة الدولية للهجرة بحجة أن الملكية البرلمانية لقضية الهجرة ضرورية. صدر قرار في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر عزز مركزية القضية بالنسبة للبرلمانات، وتم اعتماد إعلان ختامي في اجتماع عقد في كانون الأول/ ديسمبر 2018 في الرباط، الذي ألزم البرلمانيين "استخدام سلطتنا بالكامل للمساعدة في تنفيذ الاتفاق العالمي."[7]

ومع ذلك، فإن النص النهائي للاتفاق يشير بشكل عابر فحسب إلى دور البرلمانات في تنفيذ الاتفاق، كجزء من قائمة طويلة من الشركاء المحتملين، بعد المجتمع المدني والمنظمات الدينية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والنقابات العمالية. كان هناك القليل من الإحساس بأن البرلمانات قد ساهمت بقدر كبير في جوهر الاتفاق.

وكان جزء من المشكلة هو أن معظم الإعلانات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي لم تحدد مواقف واضحة المعالم لتوفير منظور إضافي لمفاوضي الأمم المتحدة بشأن الاتفاق. عندما يتعلق الأمر بالتفاوض

[6] تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2018، A/72/803، الفقرة. 43.

[7] اجتماع برلماني بمناسبة اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 6-7 كانون الأول/ ديسمبر 2018، الرباط.

https://www.ipu.org/news/news-in-brief/2018-12/bringing-parliamentary-dimension-global-compact-migration.

الفعلي بشأن الاتفاق، لم يكن لدى مكتب المراقب الدائم القدرة على متابعة العملية فعلياً على مدار عدة أسابيع وتقديم تقرير إلى البرلمانات وفقاً لذلك. نظراً للطبيعة الخلافية للقضية، فقد أثارت آراء مختلفة من البرلمانيين في بلدان مختلفة، غالباً ما تتعلق فيما إذا كانت بلادهم مصدراً للهجرة أو بلد عبور للمهاجرين أو وجهة نهائية. تشير الأدلة القصصية من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن العديد من المناقشات الخاصة في جلسة الاستماع السنوية عكست هذه الانقسامات وجعلت صياغة النص النهائي حساسة. وعلى هذا النحو، لم يكن موقف الاتحاد البرلماني الدولي قادراً على تقديم الكثير مما يميز المناقشة، بصرف النظر عن الحث على مشاركة البرلمانات في عملية التنفيذ من خلال التشريع والرقابة.

وبالرغم من وجود فرص لإثراء النقاش الدائر داخل الأمم المتحدة بطرق أخرى. أكد العديد من البرلمانيين الذين تمت مقابلتهم كجزء من التقييم كيف أن إدراج المنظور البرلماني يسمح للأمم المتحدة بفهم "ما تشعر به على أرض الواقع"، وأن البرلمانيين، بسبب قربهم من المواطنين، لديهم إحساس أفضل بكيفية ظهور القضايا في السياسة الوطنية والرأي العام. وقد تجلى ذلك في الاستطلاع الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي بين البرلمانيين حول قضية الهجرة والذي أظهر: الدعم الواسع لمبادئ الميثاق ومقاومة الإجراءات التي قد تلزم الحكومات؛ والاستعداد والقدرة المحدودة على تنفيذ أحكام الميثاق؛ وانخفاض مستويات الوعي بين البرلمانات والعامة، وتوجد آراء متباينة للغاية حول ما إذا كانت الهجرة هي المسؤولية الرئيسية للمجتمع الدولي أو الحكومات الوطنية، ومرة أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما إذا كانت الدولة مصدراً أو طريقاً انتقالياً أو وجهة للهجرة.
ومع ذلك، في حين أن مثل هذه الاستطلاعات هي اختبار مفيد للرأي البرلماني، إلا أنها لا يمكن أن تكون إلا جزءاً واحداً من استراتيجية مؤثرة.

ويبرز القرار رقم 1540 كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً مهماً في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها المعلنة. يمكن القول إن المنظور البرلماني كان أكثر صلة بالميثاق العالمي بثلاث طرق على الأقل. أولاً، في فهم الديناميات السياسية الوطنية حول مثل هذه القضية الحساسة، وتوقع المشاكل المحتملة لاعتمادها وتنفيذها. ثانياً، في بناء دائرة انتخابية للبرلمانيين المناصرين الذين

يمكنهم إذكاء الوعي وتحدي المفاهيم الخاطئة وبناء الدعم الوطني للميثاق. ثالثاً، عرض طريق لمتابعة الأصوات البرلمانية، مع تزويد الأمم المتحدة بمعلومات عن التحديات المتعلقة بالاعتماد والتنفيذ.

وكان الاعتراف الكبير الذي حققه الاتحاد البرلماني الدولي في القرار رقم 1540 نتيجة المشاركة على عدة مستويات، التي ورد من خلالها إدراك متزايد لكيفية عمل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة معاً لتحقيق أهداف مشتركة مفيدة. في المقابل، وبسبب الإعلان الغامض للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الهجرة، كان التأثير على الاتفاق يتعلق أكثر بإدراج إشارة إلى دور البرلمانات في نص الإعلان الختامي. كان هناك وبلا شك حجة لمشاركة برلمانية أكبر، لكن سياسة المسألة، إلى جانب الموارد المحدودة داخل مكتب المراقب الدائم صعبت من إجراء تلك الاتصالات.

الخاتمة

يسلط المثالان الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات بشكل عام داخل منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز الحوكمة العالمية من خلال الأمم المتحدة، وبذلك، توسيع نطاق ونفوذ البرلمانات نفسها. في هذا الصدد، فإن مكتب المراقب الدائم هو بلا شك مورداً قيّماً للاتحاد البرلماني الدولي، والموظفون على اتصال جيد ويحظى باحترام كبير من قبل نظرائهم داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن قبل العديد من المنظمات الأخرى المشاركة مع الأمم المتحدة. يوفر مكتب المراقب الدائم النسيج الذي يجمع بين مجموعة الأنشطة الأوسع للاتحاد البرلماني الدولي. ومع ذلك، فإن قدرة مكتب المراقب الدائم على تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي محدودة بالموارد والقدرات. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب المراقب الدائم يضم ثلاثة موظفين فحسب، اثنان منهم يعملان في صلب نشاط الاتحاد البرلماني الدولي، وموظف دعم إداري واحد. مع وجود موظفين اثنين فحسب منخرطين في قضايا السياسة، من المستحيل على مكتب المراقب الدائم توفير تغطية لجميع أعمال الأمم المتحدة التي ستكون ذات أهمية للبرلمانات على مستوى العالم.

وبالمثل، فإن هذا النقص في القدرات يعني أنه من الصعب على المكتب تمثيل خبرة الاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في المجالات الرئيسة. كما في حالة القرار رقم 1540، فإن الافتقار إلى القدرات يعني أن المشاركة مع أجزاء معينة من الأمم المتحدة كان يقودها فريق السياسة الخبراء في

الاتحاد البرلماني الدولي. هذا مفيد من نواح كثيرة، وكما يوضح الجزء التالي من التقرير، تمكن خبراء الاتحاد البرلماني الدولي من المشاركة بفعالية كبيرة مع الأمم المتحدة في مجالات السياسة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الإنسان، نتيجة لخبراتهم في مجال السياسات. ولكن، من نواح كثيرة، يتم فصل هذا عن عمل مكتب المراقب الدائم. يحدّ هذا النقص في التكامل من الفرص المتاحة أمام الاتحاد البرلماني الدولي لانتهاز الفرص خلال المشاركة اليومية مع الأمم المتحدة، وبالتالي إقناع محاوري الأمم المتحدة بالسبب الذي يجعلهم بحاجة للعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

والنقطة الأساسية هي أنه من خلال عمل البرلمانات الوطنية، يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بإمكانية الوصول المباشر إلى مخزون ضخم من الخبرات والتجارب. يقدم هذا دليلاً هاماً على المستوى الوطني حول كيفية عمل السياسة والتنفيذ، ويوفر منظوراً برلمانياً فريداً ومميزاً حول تلك السياسة. من الواضح أن العمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي له صلة مباشرة بتلك التجربة، ويستخدمها كأساس لكثير من نشاطه. العلاقة بين تلك التجربة على مستوى الدولة وعمل مكتب المراقب الدائم أبعد ما يكون، ويتمثل التحدي في دمج البرلمانات الوطنية وفرق البرامج والاستراتيجية المؤثرة مع مؤسسات الأمم المتحدة.

3. 2 المشاركة مع الأمم المتحدة من خلال نشاط البرنامج

بالرغم من أن الكثير من التركيز على مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة ينصب على العلاقة الرسمية مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية في نيويورك، فإن برنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي ينطوي على تفاعل منتظم وروتيني مع أجزاء أخرى من هيكل الأمم المتحدة، ليس أقلها في جنيف. تم تسليط الضوء على هذا التركيز البرنامجي في بيان المهمة الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي، والذي يقول: "نحن نعمل من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني". تركز خمسة من الأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي على الموضوعات المتعلقة بالسياسات الواردة في بيان المهمة، ولا تشمل اهتمام المنظمة المتزايد بتغير المناخ.

ومما لا يثير الدهشة، أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات مثل السلام والأمن، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وحقوق الإنسان كان أساساً لتعاون مكثف مع الأمم المتحدة على المستوى

العملياتي، وظهر في العديد من الإعلانات والاتفاقيات بين المنظمتين على مدار العشرين عاماً الماضية. لأسباب تتعلق بالموضع والقدرة فإنه ليس من الممكن توثيق مجموعة واسعة من أنشطة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، وبدلاً من ذلك يتم تناول مجالين محددين للعمل أدناه، فيما يتعلق باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وحقوق الإنسان. وهي تقدم رؤى حول كيفية تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي لقدرته على التأثير في سياسة الأمم المتحدة وقراراتها في مجالات محددة، والطريقة التي تعمل بها المنظمتان بشكل متضافر، ومصادر التأثير التي يمكن أن يستخدمها الاتحاد البرلماني الدولي في متابعة أهداف المشروع السياسي.

i. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تم اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1979، ودخلت حيز التنفيذ كمعاهدة دولية في العام 1981.

وترد لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المؤلفة من 23 خبيراً في حقوق المرأة من جميع أنحاء العالم، لضمان تنفيذ ومراجعة الالتزام باتفاقية جميع الدول الموقعة. تلتزم كل دولة موقعة بتقديم تقرير كل أربع سنوات وتقوم اللجنة بإجراء مراجعات دورية لكل دولة، مع تقييم سبع أو ثماني دول في كل اجتماع من اجتماعات المراجعة الثلاثة كل عام. تحدد اللجنة عادة أربعة مجالات مثيرة للقلق فيما يتعلق بالاتفاقية، وتحدد "قائمة القضايا قبل تقديم التقارير". وبعد الدراسة، ستقدم اللجنة مجموعة من الملاحظات حول التطورات الإيجابية، ومجالات الاهتمام، وتوصيات للعمل.

وطور الاتحاد البرلماني الدولي علاقة عمل وثيقة مع اللجنة منذ العام 2000. وقد بُني هذا إلى حدٍ ما على تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) داخل البرلمانات، وعلى الاهتمام المؤسساتي للاتحاد البرلماني الدولي في التعامل مع الأمم المتحدة بشأن مثل هذه القضايا. لكنها استفادت أيضاً من مخاوف مجموعة من النساء البرلمانيات النشيطات ضمن الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من طاقم العمل البرنامجي في جنيف الذين تمكنوا من تطوير تلك العلاقة إلى درجة أصبحت فيها اللجنة في البعام 2010 الهيئة الوحيدة لمعاهدة الأمم المتحدة التي اعتمدت سياسة التعاون مع البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي. تنص تلك السياسة على أنه ينبغي على الحكومات

"ضمان المشاركة الكاملة للبرلمان وأعضائه" في إعداد التقارير وتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها، والاستمرار في تقديم سلسلة من التوصيات حول كيفية تحقيق ذلك.

وبالتالي، يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات دوراً مهماً بشأن قضية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد وفرت هذه العلاقة الأساس لتوسيع النفوذ البرلماني والمشاركة في مجموعة من القضايا المتعلقة بالجندر والمساواة، بما في ذلك التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) والمشاركة ومنع العنف ضد النساء والفتيات.

وعكست نقطة البداية في جزء كبير من هذه المشاركة الجهود المتضافرة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة مع اللجنة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. منحت اللجنة الاتحاد البرلماني الدولي منذ مرحلة مبكرة، الفرصة للتحدث في اجتماعاتها، ويرجع ذلك إلى حدٍ ما إلى أن هذه المساهمات المباشرة قدمت نوعاً من منظور لم يكن متاحاً بخلاف ذلك، مما يعكس كلاً من التجربة "على أرض الواقع"، فضلاً عن التجربة الشخصية للنساء السياسيات. كما كان موظفي البرنامج قادرين أيضاً على التأكد من أن الاتحاد البرلماني الدولي هو محاور جاد ومستنير ومنظم للجنة، وأن الإحاطات الإعلامية مستنيرة بالأدلة ومتابعة أي قضايا ذات صلة.

ولقد سلطت مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على القضايا التي كان من المفترض أن تعزز تلك العلاقة أكثر من كونها كشفت بأن البرلمانات كانت غائبة إلى حد كبير عن عملية المراجعة، وغالباً ما كانت غير مدركة أن حكوماتها كانت تقدم تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالتالي فهي غير قادرة على المساهمة. اتضح خلال هذه المناقشات المبكرة مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين أن المعلومات التي تقدمها الحكومات لم تكن دقيقة أو موثوقة في كثير من الأحيان، وأنه يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً محورياً في جودة التقارير ورصد المتابعة والتنفيذ. على هذا النحو، أتاحت المشاركة مع الاتحاد البرلماني الدولي للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الوصول إلى مجموعة من السياسيين الملتزمين الذين يمكنهم العمل كمناصرين وداعمين لالتزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل برلماناتهم، والذين لن يقوموا فحسب بتعزيز الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل برلماناتهم، وزيادة

الخبرة البرلمانية الوطنية في مثل هذه القضايا، وإنما ضمان تجهيز البرلمان لتأدية دور فعال في عملية المراجعة.

وقد تعزز ذلك بشكل أكبر من خلال دور الاتحاد البرلماني الدولي في توسيع هذا الدعم ليشمل البرلمانات والبرلمانيين بشكل عام. يمكن أن ترى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الميزة الواضحة المتمثلة في قدرة البرلمانات على دعوة حكوماتها للمساءلة عن التزاماتها المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم هذا الدعم، وتوسيع الاهتمام البرلماني بالقضايا، وزيادة الإرادة السياسية تجاه تنفيذ أحكام الاتفاقية.

ونتيجة لهذا التعاون، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة متنوعة من التقنيات ومجموعات الأدوات والأنشطة
التي تم تصميمها لتعزيز هذه الأهداف، وتكمن أهمية دور الاتحاد البرلماني الدولي إلى حدٍ ما في قدرته على العمل في وقت واحد على جميع المستويات الثلاثة، مما يمنحه ميزة تفوق كل مؤسسة أخرى تقريباً.

وهذا يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي على اتصال مباشر مع البرلمانات على المستوى الوطني قبل مراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث يزودها بالدعم والتوجيه لتقييم التقدم الذي تم إحرازه، والذي شمل إصدار دليل عن القضايا الرئيسية وقائمة مرجعية للبرلمانيين. يُستكمل ذلك من خلال الفعاليات الإقليمية التي تجمع بين البرلمانيين من البلدان المجاورة لتبادل الخبرات وتطوير تقنيات جديدة في بيئة آمنة/ محايدة من حيث النطاق، مما يمكّن الاتحاد البرلماني الدولي من استخلاص المزيد من الأفكار والدروس الرئيسية. وعلى المستوى العالمي، تأخذ المشاركة بين الأقران دينامية مختلفة، مما يضمن أن التجربة الوطنية هي التي تشكل التطوير للسياسة العالمية.

ومن السمات المهمة لهذه الفعاليات أن أعضاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يشاركون بانتظام في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، مما يساعد في التأكيد على الأهداف المشتركة للمنظمتين ويعزز الشرعية التي تضفيها المشاركة البرلمانية على عملية اتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة. على هذا النحو، تعمل المنتديات العالمية والإقليمية على إحداث تأثير على المستوى الوطني.

وفي الختام، فإن تجربة الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تسلط الضوء على كيفية قيام المنظمة ببناء علاقة شديدة التأثير مع الأمم المتحدة من خلال قضية سياسات محددة، مما زاد من قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على تشكيل السياسة في المجالات ذات الصلة. ترد فائدة متبادلة واضحة لهذه العلاقة تتمثل في أن الأمم المتحدة قادرة على زيادة قدرتها على تحقيق أهداف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال الإدماج الفعال للبرلمانيين في تعزيز ورصد وتنفيذ أحكامها. كما يساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات والبرلمانيين من خلال هذه العلاقة لإحداث فرق ملموس في تصرفات حكوماتهم، وزيادة مهارات وتأثير البرلمانات الوطنية في قضية محورية لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ورسالته. كما تعمل أيضاً من خلال هذه العملية، على توسيع نفوذها المؤسساتي على كيفية تشكيل تلك السياسة.

ويمكن ملاحظة الأثر الملموس لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ التزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال عدد البرلمانات التي ساهمت في عملية المراجعة. تشير إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي إلى أنه من بين البلدان التي تخضع للمراجعة كل عام، ارتفعت النسبة المئوية للبرلمانات المشاركة في صياغة تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من 25 بالمئة إلى 44 بالمئة بين العامين 2013 و2019، في حين انخفض العدد الذي لديه آليات متابعة قائمة من 12.5 بالمئة إلى 44 بالمئة.

وتقدم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ثلاثة دروس حول التعامل مع الأمم المتحدة قد تكون ذات صلة أكبر بمتابعة المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي. أولاً، كان الاهتمام الأولي مدفوعاً بالسياسة وليس بالعملية. تعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قضية محورية في مهمة الاتحاد البرلماني الدولي، وكانت المشاركة المبكرة مدفوعة بأساس منطقي واضح للاتحاد البرلماني الدولي للسعي من أجل تحقيق أهدافه من خلال المشاركة مع الأمم المتحدة. ثانياً، قدم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمة مميزة من شأنها وبلا شك أن تفيد اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي جاءت إلى حدٍ ما من المشاركة النشطة للبرلمانيين المهتمين، والقدرة الخاصة بالسياسات

وخبرات موظفي البرنامج في جنيف. ثالثاً، جمع تطور تلك العلاقة وتأثير الاتحاد البرلماني الدولي بين أهداف استراتيجية واضحة وأهداف تكتيكية، مما سمح للأعضاء البرلمانيين والموظفين بالعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لاكتشاف وانتهاز الفرص من أجل تعزيز جدول الأعمال عند ظهورها.

ii. حقوق الانسان

كان عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال حقوق الإنسان فعالاً للغاية في السنوات الأخيرة من حيث مشاركة الأمم المتحدة، لكن بسبب قيود النطاق المتاح في هذا التقرير، تم وصفه بإيجاز أكثر من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلى حدٍ ما لأنه يقدم العديد من الدروس المماثلة.

وتأسس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العام 2006، ومقره في جنيف، ويدعمه في عمله مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كان إنشاء مجلس حقوق الإنسان لتمكين الأمم المتحدة من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق ذلك هي من خلال المراجعة الدورية الشاملة التي، على غرار تقارير اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تلزم كل دولة بتقديم تقرير عن قضايا حقوق الإنسان كل أربع سنوات ونصف.

واتبع تطور العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان أيضاً منطقاً مشابهاً لمنطق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. يتيح الاتحاد البرلماني الدولي للأمم المتحدة الوصول إلى الخبرة البرلمانية، ودائرة من دعاة حقوق الإنسان وزيادة القدرة على المستوى الوطني لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها. ومع ذلك، في حين أن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قدمت نقطة اتصال مباشرة وواضحة للاتحاد البرلماني الدولي، فإن آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أكثر تعقيداً وإرباكاً. لذلك، اعتمد الدفع الأولي على سفراء الأمم المتحدة الشخصيين، غالباً أولئك الذين تم انتخابهم سابقاً كسياسيين من أجل العمل كمدافعين عن مزيد من مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي والمشاركة البرلمانية.

وبالرغم من أن الاتحاد البرلماني الدولي كان نشطاً في مجال حقوق الإنسان لبعض الوقت، فقد مكّن اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان في تموز/ يوليو 2014 الاتحاد البرلماني الدولي من تعزيز دوره داخل

الأمم المتحدة. وينص هذا القرار على أن البرلمانات يمكن أن تكون شركاء حيويين في إعمال حقوق الإنسان ويقر صراحة بدور الاتحاد البرلماني الدولي في العمل بشكل أوثق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مما يوفر الأساس لمبادرات مشتركة بين المنظمتين.

والنموذج الذي اتبعه الاتحاد البرلماني الدولي في هذا الصدد هو المشاركة في البداية على مستوى استراتيجي من خلال عقد ورش عمل إقليمية مع الأمم المتحدة للبرلمانيين الأكثر اهتماماً بحقوق الإنسان، ثم متابعة ذلك بدعم أكثر استهدافاً ومصمم خصيصاً للبرلمانات الفردية وللجان البرلمانية. بمعنى آخر، تتمثل العملية أولاً في تعزيز فهم ودعم المبادئ العامة بين البرلمانيين، وثانياً، التوصل إلى طرق لجعل هذه المبادئ خاصة بالسياقات الوطنية، وثالثاً، دعم البرلمانيين في عملية تتبعها وتنفيذها في بلدانهم. وهذا يعني الدعم في إنشاء لجان حقوق الإنسان، وتطوير عمليات اللجان للمساهمة في المراجعة الدورية الشاملة وتقديم الأدلة والمشورة لها في مراقبة حقوق الإنسان.

وتتمثل الميزة الإضافية لهذه التجربة على المستوى الوطني في أن الاتحاد البرلماني الدولي تمكن من تجميع الدروس من البرلمانات الوطنية المختلفة. يتيح ذلك إجراء مقارنات عبر البرلمانات وتبادل الخبرات بين البرلمانيين من خلال ورش عمل إقليمية لبناء القدرات، مما يزيد من تعزيز قدرة البرلمانيين على معالجة قضايا حقوق الإنسان الرئيسة، كما يعني أيضاً أن الاتحاد البرلماني الدولي قد أصدر منشورات تستخلص هذه الدروس في دراسات حالة، وكتيبات ارشادية عن حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وإن هذا المزيج من التقنيات، والتنقل بين الوطني وما فوق الوطني، وبين المبادئ العامة والإجراءات المحددة، وبين ورش العمل ذات الطابع السياسي والدعم المخصص للبرلمانات الفردية، هو جانب مهم من هذا العمل. ونتيجة لذلك، فإن مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي تجلب خبرات ووجهات نظر معينة حول التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والتي كان من الصعب على الأمم المتحدة الوصول إليها، كما أدت أيضاً إلى إذكاء الوعي والتواصل مع هياكل الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بين البرلمانيين بشكل عام، وزيادة عدد البرلمانيين الذين لديهم الاهتمام والحافز والقدرة على متابعة هذه القضايا على المستوى الوطني.

وهذا يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي قد زاد من تأثيره مع الأمم المتحدة على عملية المراجعة الدورية الشاملة، مما يساعد على تشكيل السياسة، وتحديد الإجراءات وإيجاد مكانة برلمانية في التنفيذ. كما وسع

نطاق خبرة الاتحاد البرلماني الدولي وسلطته بشأن هذه المسألة، وزاد من قيمته للبرلمانات الوطنية وللسياسيين. استمر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في التطور والتوسع خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل أساسي لأن كلا الجانبين يدركان المنفعة المتبادلة لتلك العلاقة، مع زيادة دعم الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات الوطنية وتعزيز سمعتها، وتحسين الأمم المتحدة لآفاق التقدم في مجال حقوق الإنسان من خلال المراجعة الدورية الشاملة.

بالإضافة إلى أوجه التشابه مع عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يبرز درسان استراتيجيان آخران. الأول هو الدور الذي يؤديه المتحالفون داخل نظام الأمم المتحدة الراغبين في الدفاع عن مشاركة برلمانية أكبر. في هذه الحالة، تأدية السفير الإكوادوري دوراً محورياً في التغلب على الحذر الفطري لممثلي الأمم المتحدة الدائمين الذين حرصوا على تجنب ما اعتبروه تدخلاً خارجياً في عملهم. ثانياً، يسلط الضوء على قيمة الاعتراف الرسمي (في هذه الحالة القرار رقم 2014) في تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من الوصول إلى أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. كان هذا الاعتراف يعني بأن الاتحاد البرلماني الدولي اكتسب الشرعية في أعين العديد من مسؤولي الأمم المتحدة الذين كانوا متشككين بذلك سابقاً، ووسع من إمكاناتهم للعمل. ومع ذلك، بمجرد دخول النظام، بُنيت تلك العلاقة على مضمون سياسات ومساهمة برلمانية فريدة.

3.3 المشاركة مع عمليات الأمم المتحدة على المستوى الوطني

لطالما سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم الدعم المباشر للبرلمانات الوطنية التي غالباً ما تعمل فيها شعب الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في بلدانها. ليس من الممكن تحديد النطاق الهائل لهذا النشاط في هذا التقرير، والذي يتضمن الكثير منه مساهمات مخصصة وتكتيكية، وخلال فترة التقييم لم نتمكن من التحدث مباشرة إلى الأعضاء ممثلي نقاط الاتصال في الاتحاد البرلماني الدولي ولا فرق الأمم المتحدة القطرية حول تفاصيل عملهم على المستوى الوطني.

ويرد بلا شك مجال لتعزيز النفوذ البرلماني من خلال الطريقة التي يتعاملون بها مع الأمم المتحدة على المستوى الوطني، وفرص تعزيز تأثيرهم على السياسات والتشريعات والشؤون المالية المتعلقة على وجه التحديد بتنفيذ أولويات الأمم المتحدة، وليس أقلها أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، أشار العديد من البرلمانيين إلى أن السبب الذي يجعل البرلمانات تهم الأمم المتحدة أكثر هو أننا "نتحكم في

الأموال"، والرقابة المالية هي أداة سياسية وطنية مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على هذا النحو، سيكون هناك بلا شك طرق يمكن من خلالها دعم الرقابة البرلمانية على التمويل على المستوى الوطني ومواءمتها مع مصالح الأمم المتحدة. ومع ذلك، اقتصرت المناقشات حول هذه الأبعاد على مقابلات مع برلمانيين فرديين حول تجربتهم الشخصية أو مع ممثلي الأمم المتحدة في نيويورك. وبالتالي، يرد مجال لتحقيق أشمل في الديناميات على المستوى الوطني، وأي تحليل لاحق ينبع من هذا التقرير يمكن أن يستكشف بشكل مفيد بعض هذه المواضيع بمزيد من التفصيل.

وعلى هذا النحو، يسلط هذا القسم الضوء على ثلاث نقاط موجزة فحسب فيما يتعلق بالسياق الوطني للتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات على المستوى الوطني، والفرص التي قد تكون موجودة.

والنقطة الأولى هي إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي (وخاصة دور المنسقون المقيمون). أظهر العديد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة الذين تمت مقابلتهم ما رأوا أنه إمكانات هائلة لمشاركة برلمانية أكبر بكثير مع الأمم المتحدة "على مستوى المنظومة" على المستوى القطري من خلال الإصلاح المستمر لنظام التنمية في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال وظيفة المنسق المقيم للأمم المتحدة المعاد تنشيطها.

وعقب توصيات قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي دعت إلى إنشاء "علاقة أكثر تنظيماً" بين البرلمانات والأمم المتحدة، سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز التعاون بين فرق الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية، وتحديد مجالات لمزيد من التعاون؛ وتسهيل مشاركة البرلمانات في العمليات الوطنية الرئيسية للتنمية المستدامة؛ ودعم مراجعات القدرات الداخلية للبرلمانات من أجل تعميم أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الدولية الأخرى؛ وتعزيز البيانات المستقلة وقدرات التحليل والمعلومات؛ وإشراك البرلمان في أعمال الوساطة والوقاية من النزاعات التي تقودها الأمم المتحدة؛ وإبقاء البرلمان على علم بأنشطة الأمم المتحدة في البلاد.[8] كل هذا يوفر أساساً يمكن البناء عليه.

والنقطة الثانية، وذات الصلة، هي أهداف التنمية المستدامة. بالنظر إلى أن إحدى المسؤوليات الأساسية للمنسق المقيم هي تنسيق المراجعة الشاملة لفريق الأمم المتحدة القطري لخطة العام 2030

[8] راجع ورقة الاتحاد البرلماني الدولي "تعزيز المنسق المقيم وربط البرلمان التابع للأمم المتحدة: الأهداف الرئيسية وأساليب التفاعل"، التاريخ غير معروف.

على أرض الواقع في جميع البلدان الـ 129 التي يوجد فيها فريق قطري للأمم المتحدة، هناك مجال كبير الآن للمنسقين المقيمين المتفرغين من أجل المشاركة على نطاق أوسع مع جميع الجهات المعنية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك البرلمانات. إلى جانب إبلاغ البرلمان، يمكن للمنسقين المقيمين أن يأخذوا زمام المبادرة للمشاركة بشكل جوهري مع اللجان البرلمانية ذات الصلة بشأن أهداف التنمية المستدامة، أو اللجان المعنية بالتنمية المستدامة/ التنمية الدولية حول القضايا الرئيسة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وسيكون المنسقون المقيمون مسؤولين بشكل حاسم عن دعم فريق الأمم المتحدة القطري لعملية المراجعة الوطنية الطوعية التي تتعقب التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. تشارك البرلمانات في العديد من البلدان بالفعل في هذه العملية بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي على المستويين الوطني والإقليمي. من الواضح أن الضغط البرلماني على السلطة التنفيذية، والإشراف على التنفيذ هو نقطة اتصال مهمة تغذي تلك التقارير الوطنية الطوعية.

والنقطة الثالثة، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أهمية منتدى التعاون الإنمائي كنموذج لتكامل أكبر بين المصالح البرلمانية والأمم المتحدة. واعتُبر على نطاق واسع أن الاتحاد البرلماني الدولي قد اضطلع بدور حاسم في تيسير المشاركة النشطة والمتزايدة للبرلمانات في تطوير سياسات التعاون الإنمائي الوطنية من أجل تحقيق أثر إيجابي. أشارت تلك المقابلات إلى أن الدور النشط الذي أداه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في الفريق الاستشاري لمنتدى التعاون الإنمائي كان أساسياً، لكن نجاحه كان أيضاً انعكاساً للمصالح المشتركة والتعلم المتبادل ومدى قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على حشد مشاركة البرلمانيين مع الخبرة والتجربة الموضوعية حول قضايا السياسة الرئيسية.

ويبدو أن وجهة النظر داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة (على عكس الدول الأعضاء) هي أن هناك مجالاً أمام الاتحاد البرلماني الدولي لبناء نفوذه حول هذه الأنماط من نقاط الدخول، لا سيما إذا كان بإمكان الاتحاد البرلماني الدولي تسخير الإمكانات البرلمانية حول أهداف التنمية المستدامة.

ويبدو أيضاً أن هذه الأهداف تتلاءم مع نتائج تقييم الاتحاد البرلماني الدولي لمستويات فهم البرلمانات للأمم المتحدة والتعامل معها. اقترح تقريباً جميع البرلمانيين الذين تمت مقابلتهم في نيويورك كجزء من هذا التقييم أن الغالبية العظمى من البرلمانيين يعرفون القليل عن الأمم المتحدة، وليس لديهم اهتمام

كبير بنشاطها. يبدو أن استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي يدعم هذا الموضوع، مما يشير إلى أنه في حين أن العديد من البرلمانات لديها القدرة على استدعاء الوزراء والمنسقين المقيمين لحساب نشاط الأمم المتحدة، إلا أنها سمة نادرة لعملهم. لقد عمل حوالي ثلث البرلمانات فحسب مع فريق الأمم المتحدة القطري، وقام 11 بالمئة فحسب من البرلمانات بمراجعة تقرير التقدم بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. بعبارة أخرى، توجد إمكانية لعلاقة أكثر إنتاجية بكثير، إذا أمكن اغتنام تلك الفرص.

4. الاستنتاجات والتوصيات

سعت هذه المراجعة إلى تغطية قدر كبير من الجوانب في فترة زمنية قصيرة نسبياً، وكان من المفيد بلا شك أن تكون قادرة على التعمق في التحقيق لبعض المجالات. من الصعب التوصل إلى استنتاجات نهائية حول مدى نجاح المشروع السياسي برمته بسبب الغموض المركزي داخل المشروع نفسه. كما ذكر في عدة نقاط، يتم الحكم عليها من قبل الجهات المعنية المختلفة بناءً على معايير مختلفة، ويرد عدد قليل، إن وجد، من المؤشرات المتفق عليها بشكل مركزي التي ينبغي قياس التقدم على أساسها.

وحقق الاتحاد البرلماني الدولي اعترافاً رسمياً كبيراً داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما كشريك على المستوى الاجرائي/ التنفيذي، وله تأثير ملموس في مجالات السياسة الرئيسية ويذكي وعي البرلمانات والبرلمانيين وإشراكهم، إلا أنّه يرد قلق واضح داخل الاتحاد البرلماني الدولي حول ما إذا كان بإمكان المنظمة وينبغي لها أن تحقق المزيد لإدراج صوت البرلمان في العمليات التداولية للأمم المتحدة.

وإن قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بفعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى وصوله إلى البرلمانيين كمصادر للخبرة والمناصرة والتنفيذ، تميزه عن المنظمات الأخرى. في مجالات السياسة الرئيسية، استخدمت هذه المزايا لتطوير علاقات وثيقة مع هيئات الأمم المتحدة لتحقيق غايات مفيدة للطرفين. لقد أوجد هذا النهج حلقة مثمرة: حيث أدركت الأمم المتحدة الدور العملي القيّم الذي أداه الاتحاد البرلماني الدولي في المساعدة على تنفيذ النتائج السياسية للأمم المتحدة، وقد أدى ذلك إلى الاعتراف الرسمي بالاتحاد البرلماني الدولي في وثائق الأمم المتحدة وفي المزيد من وكالات وإدارات الأمم المتحدة التي تسعى إلى العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الوفاء بمهامها الموكلة إليها؛ وهذا بدوره يعزز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي داخل الأمم المتحدة، ووصوله إلى أجزاء أخرى من الأمم المتحدة؛ وقد

أتاح ذلك للاتحاد البرلماني الدولي توسيع نفوذه واتصالاته في مجالات السياسة ذات الصلة، وزيادة تعزيز دور الاتحاد البرلماني الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة؛ الأمر الذي يؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاعتراف الرسمي في مجالات جديدة؛ وما إلى ذلك.

ومع ذلك، يسود شعور داخل الاتحاد البرلماني الدولي بأنه لم يكن قادراً على ترجمة هذه المزايا بفعالية إلى تأثير سياسي أوسع على العمليات التداولية للأمم المتحدة، ولا تحقيق مساهمات وتأثيرات روتينية على نتائج سياسية محددة. هذا رغم أن هذا يرجع إلى حدٍ ما إلى الفشل في دمج الأهداف المحيطة بالاستراتيجية السياسية، والتأكد من أن هياكل الاتحاد البرلماني الدولي تشرع هذا التكامل. على سبيل المثال، تسعى الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي في الوقت نفسه إلى الاعتراف المعمم بالاتحاد البرلماني الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة، في حين تسعى أيضاً إلى التأثير على مجالات السياسة التي تشكل جزءاً من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. بالرغم من أنه يتم السعي إلى الاثنين كهدفين منفصلين، لكن تحقيق أي منهما، أو كليهما، يعتمد على كونهما مرتبطين بشكل أفضل.

وبالمثل، بالرغم من أن المشاركة الفعالة مع الأمم المتحدة ينبغي أن تكون سمة أساسية لتحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية الثمانية للاتحاد البرلماني الدولي في وثيقة استراتيجيته للفترة 2017-2021، لا يفهمها العديد من البرلمانات والسياسيين. وهذا يعني أنه في حين أن البرلمانيين والموظفين العاملين بشكل مباشر مع الأمم المتحدة هم مناصرون فعالون، فقد أكد العديد من الذين تمت مقابلتهم الرأي القائل بأن الغالبية العظمى من السياسيين المنتخبين لا يفهمون دور الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة في مساعدة البرلمانات على تحقيق أهدافها. وهذا يحد على الفور من فعالية الاستراتيجية السياسية وقدرة الاتحاد البرلماني الدولي على ربط الاهتمامات الوطنية بصنع السياسات الدولية.

وتسعى التوصيات العشر التالية إلى معالجة نقاط الضعف هذه، في ثلاث فئات. تم تصميم الفئة الأولى من التوصيات ببساطة لتوضيح الغرض من الاستراتيجية، وتحديد أولويات المجالات التي يعتقد الاتحاد البرلماني الدولي أنها يمكن أن تكون أكثر تأثيراً. وتتضمن الفئة الثانية مقترحات لتغيير هياكل وعمليات واتصالات الاتحاد البرلماني الدولي حتى يتمكن من متابعة تلك الأولويات. أما الفئة الثالثة فتتناول التوصيات المصممة لتحسين الإدارة الداخلية ومراقبة وتنسيق الاستراتيجية السياسية.

وضوح الغرض: تحديد الأهداف والأولويات والغايات

كما يوضح التقرير، هناك آراء متباينة بين الجهات المعنية الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالغرض من المشروع السياسي، وكيف ينبغي تحقيقه. وهذا يعني أن الحكم على نجاح الاتحاد البرلماني الدولي يتم بطرق مختلفة وإزاء معايير مختلفة. هذا الافتقار إلى الوضوح داخلياً يعني أيضاً أن الاتحاد البرلماني الدولي غير قادر على انتهاز الفرص التي تظهر بشكل فعال لتوسيع نفوذه.

وإذا أريد للاستراتيجية السياسية أن تكون فعالة، فلا بد من توضيح الغرض منها بشكل واضح ومتسق عبر المنظمة، بحيث يتم فهمها بالطريقة نفسها من قبل جميع الجهات المعنية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي وخارجه.

وسيتطلب ذلك من الاتحاد البرلماني الدولي القيام بثلاثة أشياء. أولاً أن يكون واضحاً بشأن الهدف المركزي للاستراتيجية. ثانياً، التمييز بين الأساليب المختلفة التي سيتم من خلالها متابعة هذه الأهداف على المستويين الدولي والوطني. ثالثاً، التأكد من أن العمليات والهياكل والموارد المتاحة للاستراتيجية تدمج تلك الجهود وتسهل تلك الأهداف.

i) توضيح الغرض الاستراتيجي: الربط بين الوطنية والدولية

يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى وثيقة استراتيجية واضحة تحدد الغرض من المشروع السياسي، وكيف ستتم متابعته وكيف ستتم مراقبته.

في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح اختصاراً مفيداً للمشروع السياسي، ينبغي أن تستند الاستراتيجية إلى توضيح أوضح لمنطقها المحوري، مع تحديد الأساليب التي ستسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، وتوضيح الدور من مختلف أجزاء الاتحاد البرلماني الدولي سعياً وراء هذه الهياكل، بما في ذلك لجان المنظمة، ومكتب المراقب الدائم، وفرق البرنامج، والبرلمانات الوطنية.

وعزز كبار الشخصيات في الاتحاد البرلماني الدولي النقطة التي مفادها أن الهدف الشامل للمنظمة، واستراتيجيتها السياسية، هو أن كل ما يفعله الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يكون موجهاً نحو تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على أداء وظائفها بشكل أكثر فعالية للتدقيق في التشريعات وعمليات الإنفاق،

وإخضاع الحكومات للمساءلة. أكد العديد ممن أجريت معهم مقابلات أن نشاط البرلمانات الوطنية هو المصدر النهائي لقوة الاتحاد البرلماني الدولي.

ومع ذلك، في الوقت نفسه، سمعنا وجهة نظر مفادها أن الجوانب البرنامجية لعمل الاتحاد البرلماني الدولي، وعمل البرلمانات الوطنية وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة محلياً له القليل من الاتصال المباشر، إن وجد، مع نشاطه المؤثر في نيويورك. يتجه هذا إلى جوهر مشكلة الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

وينبغي أن تُبنى الاستراتيجية السياسية حول هذا الفهم المركزي، وهو أن البرلمانات الوطنية هي المستفيد الرئيس من الاستراتيجية السياسية ومواردها الرئيسي. تعد التجربة المباشرة للبرلمانات الوطنية مصدراً لا مثيل له للأدلة والخبرة بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي في السعي للتأثير على سياسة الأمم المتحدة، ولكن توسيع تأثير البرلمانات الوطنية على تلك السياسة هو أيضاً الهدف المركزي لتلك الاستراتيجية. لا يعني هذا استبعاد مصادر أخرى للتأثير والضغط، ولكن ينبغي أن تكون التجربة الوطنية موضوعاً ثابتاً.

وهذا مفهوم ضمنياً من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الرئيسية للمنظمة، ولكن يبدو أن البرلمانات الوطنية والبرلمانيين أقل جودة في الفهم. تبدو جهود التأثير على السياسة في الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم اليومية. على هذا النحو، فإن مهمة تسخير جهودهم نحو الأهداف الدولية الاستراتيجية تعني جعل هذه الأهداف أكثر وضوحاً واتساقاً. وبالتالي، فإن الاستراتيجية الخطية تخدم غرضاً داخلياً وخارجياً في شرح منطقها ومحتواها وآثارها.

ii) تحديد أولويات مجالات السياسة الرئيسة للاستراتيجية

يعني اتساع نطاق نشاط الأمم المتحدة أنه من المستحيل على الاتحاد البرلماني الدولي التأثير في كل مجال من مجالات السياسة. تعني الموارد المتاحة لمكتب المراقب الدائم أنه من المرهق بالفعل محاولة مواكبة نشاط الأمم المتحدة في مجالات السياسة المختلفة. ستقود المنظمة حتماً المصالح الواسعة النطاق لأعضائها فيما يتعلق بالمكان الذي ينبغي أن تتداول فيه المنظمة أو تصدر إعلانات أو تعقد فعاليات ثابتة. يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى إيجاد توازن بين التوترات المتعارضة، **ويوصى بأن يختار الاتحاد**

البرلماني الدولي من ثلاثة إلى خمسة مجالات سياسية ذات أولوية، توافق عليها اللجنة التنفيذية، وتتم مراجعتها سنوياً.

وينبغي تقييم هذه في ضوء التقدم المحرز في ثلاثة مجالات رئيسية– تأثير السياسة والتنفيذ والسمعة. يتم شرح هذه الأمور بالمزيد من التفاصيل في التوصية رقم 9 أدناه، لكن الهدف هو ضمان أقصى قدر من التأثير ضمن الموارد المتاحة، وجمع الخبرات من مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج والنشاط الوطني لتحديد تلك الأولويات.

ولتحقيق ذلك، من المنطقي أن يقدم مكتب المراقب الدائم المشورة بشأن نشاط الأمم المتحدة القادم في نيويورك وأن يحدد أين يمكن أن يكون للاتحاد البرلماني الدولي أقصى تأثير على سياسة الأمم المتحدة في العام المقبل. ينبغي أن يتم دمج ذلك مع رؤى فريق البرنامج حول النشاط المواضيعي القادم على المستويين الوطني والإقليمي، والقضايا المتعلقة بالبرلمانات الوطنية (لا سيما في ضوء القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة) وكيف يمكن أن تتماشى هذه مع الاهتمامات على المستوى الدولي. وستسترشد هذه بالمقترحات المقدمة من البرلمانات الوطنية، التي ستجرى من خلال لجان الاتحاد البرلماني الدولي، وتقررها اللجنة التنفيذية.

ومن المأمول أيضاً أنه من خلال التركيز على عدد أقل من مجالات السياسة، سيتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من إظهار تأثير ملموس على السياسة وعلى عملية التنفيذ، مما يؤكد بدوره على دور المنظمة للبرلمانيين وللبرلمانات الوطنية. ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى تحسين التركيز الداخلي للاستراتيجية السياسية، وزيادة مشاركة المعلومات والتحقيقات، والتأكيد على أهمية الاستراتيجية لجميع الجهات المعنية.

iii) جعل أهداف التنمية المستدامة سمة رئيسية لتحقيق الأولويات الاستراتيجية

كان الاتحاد البرلماني الدولي فعالاً بشكل خاص في التأثير على الأمم المتحدة حيث تتوافق أهدافه الاستراتيجية الموجودة مسبقاً في مجالات مثل الجندر وحقوق الإنسان مع مصالح الأمم المتحدة، وتمكن من الإفادة من خبرة البرلمانيين وموظفي البرنامج لمتابعة المصالح المشتركة. إن الفرصة الأكثر وضوحاً لتكرار هذا النموذج، الذي يجمع بين العمليات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، هي

أهداف التنمية المستدامة. **يوصى بأن تستخدم الاستراتيجية السياسية أهداف التنمية المستدامة لتأطير قضايا السياسة الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي حيثما أمكن ذلك.**

وهذا لا يعني أن جميع الأنشطة المؤثرة ينبغي أن تركز حصرياً على أهداف التنمية المستدامة، ولكن أهداف التنمية المستدامة توفر نفوذاً مفيداً للاستراتيجية السياسية، ويمكن وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يحقق المزيد من ذلك. ومن المهم التأكيد على ثلاث نقاط في هذا السياق.

وأولاً، هذا لا يعني أن دور الاتحاد البرلماني الدولي هو مجرد اتباع جدول الأعمال الذي وضعته الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفقاً لما حاول التقرير توضيحه، ينبغي أن تبدأ المناصرة الفعالة من خلال التعرف على مصالح وحوافز أولئك الذين تسعى للتأثير عليهم، ثم التوصل إلى طرق لمواءمة مصالحك مع مصالحهم، أو سحبهم إلى منطقتك. كان الرأي من داخل الأمم المتحدة راسخاً للغاية بأن أهداف التنمية المستدامة "كانت اللعبة الوحيدة في المدينة". ثانياً، لا ينصب التركيز على أهداف التنمية المستدامة على إعادة فتح القرارات السياسية التي اتخذتها الأمم المتحدة بالفعل، ولكن للتأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في تنفيذها، والسعي لتحديد هذا التنفيذ وتوضيح كيف أن مصالح الأمم المتحدة والبرلمانات (وبالتالي الاتحاد البرلماني الدولي) متشابكة بشكل لا ينفصم.

وثالثاً، أشارت المقابلات التي أجريت من أجل هذا التحليل مراراً وتكراراً إلى أن الغالبية العظمى من البرلمانيين غير مبالين إلى حد كبير بما تفعله الأمم المتحدة في نيويورك، وبدور الاتحاد البرلماني الدولي. لكن عدداً كبيراً من البرلمانات وأعضائها يعتبرون أهداف التنمية المستدامة أولوية لبلدانهم. عندما تتماشى أهداف التنمية المستدامة مع أولويات سياساتها الأوسع، فإنها تستخدمها كوسيلة لتحقيق التغيير. توفر عملية المراجعة الوطنية الطوعية وإصلاح نظام المنسق المقيم الوطني، على وجه الخصوص، فرصاً للبرلمانيين للمشاركة وتقديم مساهمة متميزة. يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الاستفادة من هذه المصالح لدعم الاستراتيجية السياسية الأوسع.

وسيكون القصد من ذلك هو توفير نوع من الحلقات المثمرة التي تم وصفها أعلاه. في المقام الأول، تعدّ التجربة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات أهمية مباشرة للأمم المتحدة في نيويورك. إنها توفر أدلة ووجهات نظر واقعية يمكن استخدامها لتحسين سياسات الأمم المتحدة، وتعزيز المراقبة

وزيادة الضغط السياسي الوطني من أجل التنفيذ. ولكن، ثانياً، يؤكد أيضاً للبرلمانات الوطنية كيف يعكس الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماتهم وخبراتهم الفورية في مجالات السياسة الرئيسية للأمم المتحدة، وكيف ترتبط أولويات الاتحاد البرلماني الدولي بشكل مباشر بالاهتمامات العملية اليومية للبرلمانيين.

ولا ينبغي اعتبار أي من هذا بأنه يشير إلى تحول جذري في نشاط الاتحاد البرلماني الدولي. وهو يقوم بالفعل بعمل قيّم على المستويين الوطني والإقليمي في مساعدة البرلمانات على مراقبة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

ومع ذلك، يبدو أن هذا العمل منفصل عن الاستراتيجية السياسية. الهدف هو الاستفادة من أدلة وخبرات البرلمانات حول أهداف التنمية المستدامة مع الاستراتيجية المؤثرة في نيويورك. ونظراً لاتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة، يمكن استخدامها كنقطة دخول إلى أي مجال سياسي تقريباً داخل الأمم المتحدة.

تسخير نقاط القوة في الاتحاد البرلماني الدولي: عملية الإصلاح والهيكل

سعت التوصيات الثلاث الأولى إلى إضفاء مزيد من الوضوح والغرض على الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي. تتناول التوصيات الخمس التالية كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يغير هياكله الداخلية، وأساليب العمل والتواصل من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية.

ويتم تطبيق موضوعين من خلال هذه التوصيات. الأول هو أنه ينبغي عليهم السعي لتحقيق أقصى قدر من تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على السياسة والتنفيذ، أو المساهمة في الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز وصول الاتحاد البرلماني الدولي وسمعته. والثاني هو أنه من أجل تحقيق أهدافه السياسية، ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يسعى إلى الاستفادة من نقاط قوته ودمجها على المستويين الوطني وفوق الوطني لإعلام بعضهما البعض والتأثير فيهما.

iv) ينبغي تنظيم الفعاليات حول أهداف استراتيجية محددة

كانت إحدى المواضيع التي ظهرت خلال المقابلات هو مستوى القلق العام بشأن الغرض من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، ونوعية نواتجها ومستوى الوفود المرسلة من قبل البرلمانات

المختلفة. ساد شعور على نطاق واسع بأن الاتحاد البرلماني الدولي لا يحصل على قيمة أو تأثير كافيين من هذه الفعاليات.

ومن المستحسن أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم وهيكلة النشاط في نيويورك بشكل أكثر وضوحاً حول أهداف محددة تتعلق بسياسة المنظمة أو التنفيذ أو أهداف السمعة.

وترد ثلاثة عناصر لهذا. أولاً، إن الفعاليات الثابتة للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك محدودة القدرة على التأثير في سياسة الأمم المتحدة، وينبغي اعتبارها في المقام الأول بمثابة أنشطة لتحسين الصورة والتواصل، والحكم عليها بناءً على هذه الظروف. لأسباب موضحة في التقرير، فإن قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على الوصول إلى مواقف محددة و/ أو مميزة في قراراته أمر صعب عندما يحتاج إلى إيجاد أرضية مشتركة بين هذه المجموعة المتنوعة من البلدان. بالرغم من أن العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حثوا الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ مواقف سياسية أكثر وضوحاً في قراراته، فمن الصعب التعرف على كيفية تحقيق ذلك بهذه الصيغة. قد ترد حاجة إلى إعادة معايرة توقعات الفعاليات الثابتة للاتحاد البرلماني الدولي بحيث يتم تقييمها من حيث ما تفعله من أجل سمعة وتأثير الاتحاد البرلماني الدولي، بدلاً من مساهمتها في تشكيل السياسة التي تتم مناقشتها. ومع ذلك، ينبغي أن يوصي الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً الأمم المتحدة بربط محتوى وبرنامج وجدول أعمال جلسة الاستماع السنوية ارتباطاً مباشراً بعمليات الأمم المتحدة المناظرة، لضمان أقصى قدر من الأهمية.

وثانياً، بالرغم من أن المواقف السياسية الناشئة عن المناقشة العامة ستؤدي دائماً إلى نتيجة عامة، فإن الاتحاد البرلماني الدولي قادر على طرح أشياء مميزة فيما يتعلق بتجربة البرلمانات الأعضاء أو عمل لجانه الدائمة. تعني الخبرة الموجودة داخل اللجان الدائمة المختلفة ومن خلال العمل البرنامجي أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكنه التحدث بسلطة في العديد من مجالات السياسة، ليس أقلها فيما يتعلق بالتجربة الوطنية. وينبغي استخدام هذه لإضافة تفاصيل إلى الطبيعة العامة الحتمية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي. ينبغي أن تسعى المنظمة إلى تقديم تجارب واقعية وأمثلة وقصص حول تأثير سياسة الأمم المتحدة والقضايا التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار. في هذا السياق، يمكن للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر استراتيجية، وهو ما يتم بحثه بمزيد من التفصيل في التوصية التالية، v) أدناه.

وثالثاً، ينبغي استخدام حضور هذا العدد الكبير من البرلمانيين في نيويورك لفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي على نطاق واسع لأغراض الضغط غير الرسمية. علق العديد من البرلمانيين على نطاق الاجتماعات مع سفراء بلادهم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لكنهم اعتقدوا أن هذه الفرص قد ضاعت. ومع ذلك، كانوا صريحين أيضاً في أن الكثير من اللوم عن ذلك يقع على البرلمانات والبرلمانيين أنفسهم. لقد استشهدوا بشكل متكرر بنوعية الوفود المرسلة من قبل البرلمانات الوطنية كمشكلة، وأنه بينما كان العديد من البرلمانيين نشطين ومشاركين في القضايا قيد المناقشة، فإن نسبة كبيرة منهم لم تكن كذلك. علاوة على ذلك، على الرغم من الجهود الجبارة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لإحاطة الوفود القادمة وتنسيقها، فقد عمل مكتب المراقب الدائم جاهداً في كثير من الأحيان للحصول على معلومات من البرلمانات فيما يتعلق بعضوية الوفد أو خبرتهم السياسية أو ما سيفعلونه أثناء وجودهم في نيويورك.

ويعد هذا الجانب من الفعاليات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها رصيداً هاماً للاتحاد البرلماني الدولي حيث يمكن للبرلمانيين ممارسة درجة من الضغط السياسي المباشر على الممثلين الدائمين بطريقة لا يمكن لمكتب المراقب الدائم القيام بها، حيث إنه على هذا المستوى السياسي تكون العديد من هذه القرارات متخذة. التوصيات vii) و viii) أدناه، تقترح إجراء تغييرات لتحسين التفاعل مع البرلمانيين والبرلمانات في مثل هذه الأمور. ومع ذلك، ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى ممارسة المزيد من الضغط على البرلمانات، من خلال مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي، لإدراج البرلمانيين في وفودهم من ذوي الخبرة السياسية المباشرة، بما في ذلك رؤساء اللجان. قد يكون هذا مبدأ يصعب تنفيذه فيما يتعلق بجميع البرلمانات، ولكن ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يضع مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات لتشكيل الوفود إلى فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي.

v) مراجعة دور اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

بالرغم من اعتبار اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة إضافة مفيدة لهياكل الاتحاد البرلماني الدولي، فإن الإحساس العام بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هو أنها يمكن أن تؤدي دوراً أكمل في ربط اهتمامات وخبرات البرلمانيين بمنظومة الأمم المتحدة. **يوصى بتشديد تركيز اللجنة الدائمة لشؤون**

الأمم المتحدة، بما يتماشى مع أولويات الاستراتيجية السياسية، وأن تؤدي دوراً أكبر في صقل موقف الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

وتؤدي اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة حالياً دوراً عاماً واسع النطاق في ربط عمل الاتحاد البرلماني الدولي بعمل الأمم المتحدة. وتضطلع ببعض الأعمال الاستقصائية القيمة في مجالات سياسية محددة وأجرت بعض الزيارات الميدانية المفيدة للتعامل مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، كان الشعور العام بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه يمكن بذل المزيد من جهود اللجنة إذا كان عملها مرتبطاً بشكل مباشر بأهداف الاستراتيجية السياسية، إذا أشركت المزيد من البرلمانيين ذوي الخبرة السياسية المحددة في تحقيقات أكثر تركيزاً وتفصيلاً وإذا كان بإمكانها العمل على تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من الوصول إلى مكانة مميزة فيما يتعلق بسياسة الأمم المتحدة.

وفي المقام الأول، ينبغي أن تؤدي اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة دوراً سياسياً أكثر وضوحاً في الاستراتيجية السياسية. يوفر المكتب المؤلف من ثمانية عشر برلمانياً رؤى مفيدة واتصالات وشبكات على المستوى السياسي لتكملة الجهود على المستوى الدبلوماسي، ويمكن أن يكون بمثابة لوحة لترديد أصوات مفيدة للاستراتيجية السياسية. سيكون من المنطقي أن يبدأ كل اجتماع للجنة بأهداف الاستراتيجية السياسية، والتفكير في التقدم المحرز وتقديم المشورة لمنظمة مكتب المراقب الدائم بشأن تطورها.

وثانياً، ينبغي أن تركز على مجالات السياسة ذات الأولوية للاستراتيجية، والتحقيق فيها على مدى فترة زمنية أطول. الاتجاه في الوقت الحاضر هو تناول قضية واحدة في كل مرة والانتقال بسرعة إلى القضية التالية. ورأى عدد من البرلمانيين أن هذا النهج يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يقم بما يكفي من الخبرة السياسية الموجودة عند أعضائه، وكان يميل إلى التعامل مع القضايا بشكل سطحي للغاية. يمكن للجنة الدائمة إجراء العديد من التحقيقات السياسية في الوقت نفسه، ولكن ينبغي أن تبذل جهوداً أكثر تضافراً للتعامل مع كل قضية على مستوى أعمق بكثير.

وكجزء من هذا التركيز المنخفض، ينبغي أن يكون لدى اللجنة سلسلة من القضايا المؤسساتية الرئيسية في الأمم المتحدة، بحيث تعود إلى القضايا الرئيسة مثل موازنة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو قضايا الجمعية العامة على أساس روتيني.

وثالثاً، ينبغي أن يكون لدى اللجنة نبذة محددة لفهم تنوع تجارب الدولة داخل الاتحاد البرلماني الدولي، واستخدامها كأساس لمشاركتها في تفاصيل السياسة في الأمم المتحدة.

وكما ذُكر أعلاه، تتمثل إحدى الصعوبات التي يواجهها الاتحاد البرلماني الدولي في الوصول إلى موقف مميز في اتساع الرأي داخل المنظمة. ومع ذلك، بدلاً من السعي للتوصل إلى موقف موحد داخل الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي للجنة أن تستفيد من تنوعها من خلال تسليط الضوء على النطاق الواسع للخبرات بين أعضائها. سيوفر استخدام القصص والتجارب على المستوى القطري توضيحاً حيوياً وعملياً لكيفية عمل سياسة الأمم المتحدة على أرض الواقع، ودور البرلمانات في متابعة أهداف التنمية المستدامة وأين توجد مشكلات التنفيذ حالياً.

وبعبارة أخرى، فإن هذا التنوع في الخبرات يعني أنه يمكن أن يقدم مساهمة مميزة حقاً في تطوير السياسة من دون تغيير الموقف الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي على النحو المعبر عنه في قراراته.

ورابعاً، من خلال تنفيذ جميع هذه الأنشطة، ينبغي أن تسعى اللجنة إلى تحديد المواضع التي يتوافق فيها العمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي مع أولويات الاستراتيجية السياسية. من خلال الاستفادة من خبرة البرلمانيين والبرلمانات الفردية، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وإشراك فرق البرنامج في المناقشات بشأن مجالات السياسة ذات الأولوية، من المرجح أن يحدد الاتحاد البرلماني الدولي أين وكيف يمكنه زيادة تأثيره على عمليات الأمم المتحدة.

كما شدد العديد من الذين تمت مقابلتهم، أنه ينبغي أن تكون مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من كل ما يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي، وعلى هذا النحو، ينبغي أن تحظى اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بمكانة بارزة في عملها. ولتحقيق هذا الأهمية الكبيرة، يُقترح أن تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة، بدلاً من الاجتماعين الحاليين، ومن المحتمل أن تعقد اجتماعين من تلك الاجتماعات السنوية بشكل افتراضي.

vi) إنشاء نقاط دخول متعددة للمشاركة مع الأمم المتحدة في نيويورك

نحن ندرك أن مكتب المراقب الدائم يقوم بعمل مرموق بموارد محدودة. ومع ذلك، حثت المقابلات مع مسؤولي الأمم المتحدة والممثلين السياسيين الاتحاد البرلماني الدولي على تنويع نقاط اتصاله مع منظومة الأمم المتحدة، **ويوصى بأن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء مداخل ونماذج جديدة للمشاركة مع الأمم المتحدة.**

وظهرت ثلاثة مواضيع من المقابلات التي أجريناها حول كيفية توسيع هذا التأثير، من خلال تنسيق التحالفات داخل منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء نقاط دخول جديدة وإنشاء أشكال جديدة من التواصل مع الجماهير المستهدفة داخل الأمم المتحدة.

وأولاً، يعتمد استخدام النفوذ داخل منظومة الأمم المتحدة على استهداف نقاط الدخول الصحيحة. أظهرت الأمثلة الواردة في التقرير الدور المحوري الذي يؤديه الأفراد في الدفاع عن مشاركة برلمانية أكبر، وكيف عمل الاتحاد البرلماني الدولي معهم لتوسيع الثغرات. وقد تضمن ذلك غالباً تشكيل من مكتب المراقب الدائم وفريق البرنامج، وينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مثل هذا النشاط.

وهناك العديد من الحلفاء للاتحاد البرلماني الدولي من بين الدول الأعضاء الذين يمكنهم التحدث من أعضاء الجمعية العامة، لا سيما في المناقشات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي. يمتلك مكتب المراقب الدائم قدرة محدودة على تنسيق وتنظيم هؤلاء الحلفاء ضمن مجموعات في الوقت الحالي، لكن الاتحاد البرلماني الدولي ككل سيستفيد بلا شك من التنظيم الرسمي أو غير الرسمي لهؤلاء الحلفاء في مجموعات مبنية حول المصالح السياسية أو المناطق أو بعض الاهتمامات المشتركة الأخرى. ويمكن بعد ذلك استخدامها لزيادة وصول الاتحاد البرلماني الدولي إلى تبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحديد الفرص القادمة لمساهمات الاتحاد البرلماني الدولي ومنحه القدرة على حشد الدعم أثناء المناقشات واعتماد القرارات.

وثانياً، أشارت المقابلات مع مسؤولي الأمم المتحدة أيضاً إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي قد يكون أكثر فعالية في تشكيل رأي الأمم المتحدة إذا سعى إلى تغيير نقاط الاتصال الرئيسية في نيويورك. إذا كان

الاتحاد البرلماني الدولي يريد إعادة توجيه الاستراتيجية حول أهداف التنمية المستدامة، واستغلال إصلاح نظام المنسقين المقيمين الوطنيين، فينبغي عليه إشراك كل من نائب الأمين العام للأمم المتحدة بشكل استباقي، في دورها كرئيسة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في المجالات ذات الاهتمام المشترك. تتمثل بعض الاهتمامات الرئيسية لنائب الأمين العام في كيفية تغيير موضع المراجعات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي رفيع المستوى وكيفية ضمان وجود رقابة كبيرة على تمويل أهداف التنمية المستدامة على المستوى القُطري وأن التمويل المحلي لأهداف التنمية المستدامة يتماشى بشكل أكثر فعالية (انظر أدناه)– كلاهما يوفر فرصاً واضحة لمشاركة برلمانية أكبر. وبالمثل، قد يكون من المنطقي أن يرد نقطة اتصال للأمم المتحدة في مكتب تنسيق التنمية لها صلة مباشرة بالمكتب التنفيذي للأمين العام.

ثالثاً، هناك جمهور جاهز لعمل الاتحاد البرلماني الدولي داخل الأمم المتحدة، لا سيما عندما يعكس التأثير الملموس للمساهمات البرلمانية المتعلقة بأولويات الأمم المتحدة. كجزء من الجهود المبذولة للتنسيق المشترك وإبلاغ نقاط القوة في عمل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء آليات لتغذية هذا النشاط والمعلومات في منظومة الأمم المتحدة. يمكن أن يشكل هذا أساساً للأوراق الموجزة التي تستهدف مجموعات الحلفاء الموضحة أعلاه، لكن أيضاً كأساس لمجموعة من الإحاطات الخاصة لأجزاء مختلفة من نظام الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدار العام. يُعد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مورداً مفيداً للتعامل مع الأجزاء الرئيسة من منظومة الأمم المتحدة عندما يكون في نيويورك، ويوصى بأن يطلع فريق دعم الاتحاد البرلماني الدولي جميع التجمعات السياسية الرئيسية في الأمم المتحدة في نيويورك مرة واحدة على الأقل في السنة على الأولويات العالمية الرئيسية.

viii) إصلاح الطريقة التي يتواصل بها الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانيين

46000 برلماناً عضواً حول العالم هم أكبر مورد منفرد للاتحاد البرلماني الدولي. هم مصدر للخبرة حول كيفية عمل السياسة في بلدانهم، ومصدر للأدلة على تنفيذ سياسة الأمم المتحدة، وبالتالي يوفرون قاعدة الأدلة للتأثير على تفكير الأمم المتحدة، ويقدمون دوائر انتخابية طبيعية لدعم الأهداف

الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي لأنها توفر الوصول لمجموعات كبيرة من البرلمانيين المهتمين بالفعل في مجالات سياسية محددة.

ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من البرلمانيين لا يزالون خارج النطاق، ومعظمهم غير مدركين للاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي. سيتعامل هؤلاء البرلمانيون مع الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي والتأثير على الأمم المتحدة إذا اعتقدوا أن ذلك يساعدهم على تحقيق الأمور محلياً.

ومن المستحسن أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإصلاح الطريقة التي يتواصل بها مع البرلمانيين حتى يتمكن من تحديدهم واستهدافهم مباشرة في القضايا التي يهتمون بها.

ونحن نتفهم أنه، في الوقت الحالي، يتم التواصل مع البرلمانيين الفرديين من خلال المكتب الوطني للاتحاد البرلماني الدولي في كل دولة. رغم ما يبدو أن هذا يحد من فعالية الاتحاد البرلماني الدولي في عدد من المجالات. التوصية viii) أدناه، تقترح طرقاً لإشراك تلك المكاتب والبرلمانات الوطنية في الاستراتيجية السياسية، ولكن هناك ثلاثة أساليب ينبغي فيها أيضاً مراعاة التواصل المباشر مع البرلمانيين.

وأولاً، تحديد البرلمانيين حسب مصلحة السياسة. إن إنشاء قاعدة بيانات للبرلمانيين النشطين في مجالات سياسية محددة يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يستمع ويتواصل مع الخبراء ذوي الخبرة المباشرة في السياسة. يمكن استخدام هذا لجمع الأدلة منهم حول تأثير سياسة الأمم المتحدة في مختلف البلدان، كما سيمكنهم أيضاً من الحشد حول الحملات والمناصرة على المستويين الوطني والدولي، مما يحقق منافع لكل من مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج. كما أنه سيوفر الأساس لإنشاء شبكات من السياسيين في بلدان مختلفة حتى يتمكنوا من التعامل مع بعضهم البعض في قضايا سياسية مماثلة.

وثانياً، استهدف البرلمانيين الأفراد بإيجازات مصممة وفقاً لمصالح سياستهم. وقد يشمل ذلك تحديثات بشأن مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا، والعمل ذي الصلة في الأمم المتحدة وفرص التأثير، ومبادرات وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة، ونشر التوجيه العملي، والدعم ومجموعات الأدوات للبرلمانيين. يمكن أن تكون هذه الأنواع من الإحاطات نتاجاً مشتركاً للموظفين الرئيسين في نيويورك وجنيف.

وثالثاً، إنشاء أشكال جديدة من الاتصال باستخدام تقنية "زووم Zoom". بعد هذا العام، سيكون جميع البرلمانيين على دراية بالمؤتمرات عبر الإنترنت والندوات عبر الإنترنت. من الواضح أن هذه توفر الفرصة لتوسيع مدى ونطاق الفعاليات القائمة على السياسة، وعقد حوار ومناقشة حول تلك السياسات.

ويرد ثلاث طرق واضحة لاستخدام هذه التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية. أولاً، أن يقيم الاتحاد البرلماني الدولي فعاليات تتيح للبرلمانيين الوصول إلى خبراء السياسة الخاصين به، والمستمرين من كل من الموظفين والبرلمانيين وشبكات الاتحاد البرلماني الدولي الأوسع. ثانياً، عقد فعاليات مشتركة مع مسؤولي الأمم المتحدة في نيويورك، حتى يتمكن البرلمانيون من الاستماع مباشرة من كبار الشخصيات في الأمم المتحدة حول سياسات الأمم المتحدة واهتماماتها، واستجوابهم وتبادل الأفكار. وثالثاً، إنشاء طرق جديدة لإدخال الصوت البرلماني في مداولات الأمم المتحدة، وتمكين البرلمانيين من تقديم الأدلة، وإبداء الرأي والسعي للتأثير على التفكير السياسي بشكل مباشر.

viii) تحتاج البرلمانات الأعضاء إلى تأدية دور أكبر في الاستراتيجية السياسية

بالرغم من أن العديد من مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي ترغب في العمل كقناة وحيدة للتواصل بين الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء البرلمان، لم يعد هذا ممكناً. في عالم فيه العديد من قنوات الاتصال المختلفة، يضع الاتحاد البرلماني الدولي نفسه في وضع غير مواتٍ بشكل كبير مقارنة بالعديد من الشبكات البرلمانية القائمة على السياسات الموجودة حالياً، ويضعف موقف الاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد الدولي.

وسيتعين إقناع مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي بالتخلي عن هذا الدور، والذي من المحتمل أن يتطلب درجة من المفاوضات الداخلية فيما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم. يوجد الكثير من ذلك خارج نطاق هذا التحليل، ولكن كجزء من هذه العملية **يوصى بتشجيع مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي على تأدية دور سياسي أكثر نشاطاً في السعي لتحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.**

وهذه الأدوار الرئيسية هي كقناة ومساهم ومنفذ. في المقام الأول، ينبغي أن تؤدي مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي دوراً رئيساً في مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على ربط اهتمامات برلمانيهم

بالقضايا التي يتابعها الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من استراتيجيتهم السياسية، مما يوفر اتصالاً ثنائي الاتجاه. يتضمن ذلك، على أحد المستويات، نشر معلومات الاتحاد البرلماني الدولي، وجلسات الإحاطة والمواد المتعلقة بالاستراتيجية السياسية ومجالات السياسة الرئيسة. على مستوى آخر، يعني ذلك إعادة إرسال المعلومات إلى مكتب المراقب الدائم حول كيفية توفير أولويات السياسة الوطنية فرصاً لتسليط الضوء على التجربة الوطنية داخل الأمم المتحدة، ومدى مشاركة البرلمانات الوطنية مع فرق الأمم المتحدة القطرية، مما يشجع على تقديم تقارير أكثر منهجية عن المشاركة البرلمانية مع الأمم المتحدة على المستوى الوطني. على هذا النحو، ينبغي أن يساهموا بشكل نشط في تطوير وتحقيق الاستراتيجية السياسية، من خلال مراقبة ومقارنة الخبرات الخاصة بكل بلد والتي تتعلق بمجالات السياسة والقضايا الرئيسة، لا سيما عندما تكون أهداف التنمية المستدامة قضية سياسية مهمة.

كما ينبغي أن يؤدوا دوراً أكثر نشاطاً ومشاركةً في التحضير لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. هذا جزء من وظيفة تنظيمية ولوجستية، ليس مجرد نقل تفاصيل الوفد، وإنما تقديم بعض التقييم النوعي للوفد وفرص التأثير في نيويورك أيضاً. على هذا النحو، ينبغي أن يكونوا على اتصال مع مكتب المراقب الدائم، ويساعدوا في تسهيل الفرص للبرلمانيين لممارسة ضغط غير رسمي على سفراء دولهم.

قياس الأثر: التنسيق والمراقبة والحفاظ على التركيز

لا ينبغي اعتبار أي استراتيجية وثيقة ثابتة. في حين ينبغي أن تكون الأهداف الاستراتيجية واضحة وثابتة، ينبغي أن تتكيف وسائل تحقيقها مع السياق والفعاليات والفرص الجديدة عند ظهورها. تعدّ النقطة الأولى حول وضوح الهدف والفهم المتسق عبر المنظمة لماهية الأهداف وكيفية السعي وراءها أمراً بالغ الأهمية. ومع ذلك، لكي يكون للاستراتيجية أي معنى للأشخاص الذين سيحتاجون إلى تنفيذها، ينبغي أيضاً أن تكون مصحوبة، أولاً، بمجموعة واضحة من مقاييس التقدم المفهومة بشكل عام، وثانياً، بتقييم منتظم للتقدم وصقل مستمر لوسائل تحقيقها.

ix) وضع مقاييس واضحة للتقدم والتنسيق بشكل مركزي

وفق ما أظهره التقرير، في حين أن الهدف الشامل للاستراتيجية السياسية هو تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على تأدية أدوارها في التدقيق ومساءلة الحكومات، وفي تمثيل مصالح مواطنيها، في السعي

لتوسيع قدرة الاتحاد البرلماني الدولي في التأثير على سياسة الأمم المتحدة، وتأدية دور أساسي في تنفيذ تلك السياسة، وتوسيع نطاق سمعته، في كل مجال من هذه المجالات، ينبغي أن يكون هناك إحساس بالأهداف وبالتقدم.

وإلى جانب المقاييس الكمية للنشاط الذي ينبغي أن يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمكنه مراقبته بشكل روتيني، (النشاط والمخرجات– الأرقام الأساسية لنشاط الاتحاد البرلماني الدولي، وعدد الحاضرين، وعدد المخرجات من الفعاليات، وحجم النشر)، **يوصى بأن يحدد الاتحاد البرلماني الدولي الأهداف، وإتاحة البيانات، وتخصيص المسؤولية لقياس التقدم المحرز في تأثير سياسة الاتحاد البرلماني الدولي، والتأثير على التنفيذ وملف السمعة:**

- تأثير السياسات– مدى مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي بشكل روتيني في مجالات السياسة الرئيسية، والأدلة على مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تشكيل سياسة الأمم المتحدة، ومدى إضفاء الطابع الرسمي على مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي
- التنفيذ– مدى تأثير الاتحاد البرلماني الدولي بشكل ملموس على التنفيذ، والمدى الذي يبرز فيه نشاط الاتحاد البرلماني الدولي أدلة على الأثر والنتائج، ومدى استخدام الأمم المتحدة لتلك الأدلة
- السمعة والملامح– المقاييس التي تقيم نجاح فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي والاتصالات (على سبيل المثال، البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي) والتعرف على العلامة التجارية من قبل الجهات المعنية الرئيسية (من خلال استطلاعات الرأي والاستبيانات)

ولا يحتاج أي من هذه المؤشرات إلى التعقيد المفرط، ولكن ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي بذل جهد أكبر لضمان إنتاج هذه البيانات وترتيبها في أشكال نمطية. مما سيتيح بعد ذلك للمنظمة تحديد الاتجاهات والأنماط في نشاط الاتحاد البرلماني الدولي وتأثيره.

بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج الاستراتيجية إلى تحديد أين تكمن المسؤولية عن التقدم في كل مجال من هذه المجالات. من الواضح أنه يبدو من المنطقي أن يتعامل مكتب المراقب الدائم مع الاستراتيجية المؤثرة، وأن يتعامل فريق البرنامج مع التنفيذ وفريق الاتصالات ليكون مسؤولاً عن تتبع السمعة والملامح. ومع ذلك، فإن نجاح الاستراتيجية سيعتمد على المدى الذي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي

أن يدمج فيه تلك الأنشطة، بحيث تُبلغ وتكمل بعضها البعض، على الصعيدين الوطني والدولي. على هذا النحو، سيحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى آليات تنسيق لتسهل تلك العملية.

وقد تناولت التوصيات السابقة بعض هذه الهياكل، ولكن بالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج إلى ضمان أن تقع المسؤولية الشاملة عن الاستراتيجية السياسية في مكان ما محدد في هياكل الاتحاد البرلماني الدولي. يبدو أنه من المنطقي تحديد هذا الموقع من خلال مكتب المراقب الدائم. هذا لا يعني أن مكتب المراقب الدائم مسؤول عن تقديم جميع جوانب الاستراتيجية، بل يتم تفويض أجزاء محددة من الاستراتيجية وسوف يؤدي مكتب المراقب الدائم دوراً تنسيقياً، مع قيام اللجنة التنفيذية و/ أو اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بتوفير الإشراف والمساءلة على مستوى اللجنة.

وتؤدي أيضاً دور للجنة التنفيذية و/ أو اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في مراقبة التقدم وتحديد الأهداف وتكييف الاستراتيجية مع الفعاليات على أساس سنوي. وينبغي أن يؤدي توزيع المسؤولية هذا، إلى جانب التحديثات المنتظمة للتقدم المحرز، إلى تعزيز هدف دمج الجوانب السياسية والبرنامجية لعمل الاتحاد البرلماني الدولي لزيادة التأثير مع الأمم المتحدة.

x) تحديد مكان وجود الاستراتيجية السياسية في أولويات الاتحاد البرلماني الدولي

أخيراً، من المهم التأكيد على أن الاستراتيجية السياسية أساسية لتحقيق جميع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الثمانية في وثيقة استراتيجيته للفترة 2017-2021. ولكن غالباً ما يبدو أنه يعمل بعيداً عن كل تلك الجهود الأخرى، ويعمل بمنطق وإيقاع مختلفين عن الأنشطة الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي.

ويعزى هذا إلى نتاج هياكل الاتحاد البرلماني الدولي، وإلى حدٍ ما إلى نتاج أولويات واستراتيجية داخلية، وإلى نتاج موارد. سعت التوصيات الأخرى المذكورة أعلاه إلى معالجة بعض هذه العوامل، والتأكد من أن المشروع السياسي يطلع على جوانب أخرى من عمل الاتحاد البرلماني الدولي ويتم إعلامه بها. ومع ذلك، إذا اعتبره الاتحاد البرلماني الدولي محوراً لأهدافه الأخرى، **يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى التفكير في كيفية نقل المشروع السياسي داخل المنظمة، وعلاقته بالأولويات الاستراتيجية الثماني للمنظمة ومقدار الموارد التي يرغب في تخصيصها لأهدافه.**

وبالنسبة لكل منظمة ممولة من مساهمات الأعضاء لن يكون هناك ما يكفي من الأموال للقيام بكل الأشياء التي يعتقد أعضاؤها أنها مهمة. وينطبق هذا على كل من فريق مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج، وهما موارد مهمة للاتحاد البرلماني الدولي، ويعملان بموارد محدودة لتحقيق جميع طموحات الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات محددة.

وسعى هذا التقرير إلى التوصل إلى طرق لمواءمة وتكامل النشاط الذي من شأنه تعظيم تأثير المشروع السياسي في ظل الموارد الحالية. وقد ترد طرق أمام الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق التآزر بين الأنشطة المختلفة وزيادة قدرته ضمن الموازنات الحالية من خلال دمج الجوانب المختلفة لعمله. ومن الواضح أيضاً أن الاتحاد البرلماني الدولي يوفر قيمة مضافة للأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى الوطني، من خلال أنشطة التنفيذ والاتصال. عندما تكون مصالح الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة متوائمة بشكل وثيق، فمن المتصور أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون مصدر تمويل إضافي لأشياء معينة. وحيثما أمكن، ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي بشكل نشط إلى استخدام موارد الأمم المتحدة لتقديم إحاطات وتنظيم فعاليات ونشر مواد.

بدون تحليل مفصل لموازنة الاتحاد البرلماني الدولي والتكاليف المتوقعة، من المستحيل تقدير تكلفة تحقيق تأثير إضافي، وهو ما يتجاوز نطاق هذا التقييم. ومع ذلك، من الواضح أنه لتحقيق المزيد، سيحتاج المشروع السياسي إلى مزيد من الموارد المخصصة له، ويقترح أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إما إلى تغطية تلك التكاليف داخلياً أو من خلال التكليف بإجراء مزيد من التحليل.

ولعل الأهم من ذلك، أن دور ووظيفة المشروع السياسي بحاجة إلى أن يتم نقلهما بشكل أكثر اتساقاً داخل المنظمة وإلى الجهات المعنية الخارجية. في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح اختصاراً مفيداً لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، فمن المرجح أن يتم فهم قيمة المشروع بشكل صحيح فحسب إذا تم وصفه من حيث قيمته العملية، ومساهمته في عمل الاتحاد البرلماني الدولي ككل.

ملاحظات ختامية

الانطباع السائد من هذا التقييم هو أن الاتحاد البرلماني الدولي لا يدرك في كثير من الأحيان مدى نجاحه في التعامل مع الأمم المتحدة. ويعزى ذلك إلى أن هذا النجاح يحدث غالباً في جيوب منعزلة أو في مجالات سياسات محددة، وغالباً ما يتم تقديره بالكامل فحسب من قبل المشاركين مباشرة في

هذا المجال، وليس من قبل المنظمة ككل. وهذا يعني أن العديد من المقابلات الخاصة بهذا التقييم كانت تميل إلى التركيز على العمليات والمشكلات، وليس أقلها فشل الأمم المتحدة في الاعتراف بقيمة المساهمات البرلمانية في العديد من المجالات. وهذا يمكن أن يعيق عمل الاتحاد البرلماني الدولي في بعض النواحي، لكنه لم يمنعه من تحقيق مكاسب كبيرة، لا سيما في مجالات السياسة التي تم تناولها في هذا التقرير. وهذا يوفر أساساً قوياً للاتحاد البرلماني الدولي لتوسيع نطاقه. ومع ذلك، انعقدت مناقشات أقل أثناء التقييم حول إمكانية توسيع مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي وكيف يمكن تحقيق هذه الإمكانات. هذه الفرص موجودة بلا شك بشرط أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لانتهازها.

كانون الأول/ ديسمبر 2020

الملحق: قائمة بالذين أجريت معهم المقابلات

أجرى التحليل حوالى 50 مقابلة لأغراض التحقيق. تشمل الأسماء أدناه فحسب البرلمانيين وممثلي الأمم المتحدة الذين تحدثنا إليهم. بالإضافة إلى هؤلاء، أجرينا مقابلات مع أربعة ممثلين عن المجتمع المدني وشبكات برلمانية أخرى، بالإضافة إلى عشرة أعضاء من موظفي الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة.

أعضاء البرلمان

بول أكامبا، عضو برلماني

عبد الله العمري، عضو برلماني

ديفيد بكرادزي، عضو برلماني

غابرييلا كويفاس بارون، عضو برلماني

ماريا خوسيه كاريون، عضو برلماني

السناتور بيير فيرديناندو كاسيني

صابر شودري، عضو برلماني

خوسيه اجناسيو إيشانيز، عضو برلماني

السناتور حميد نايق فاروق

تشين غومين، عضو برلماني

السناتور أندريس جريفوري

رودولفو بينا فلوريس، عضو برلماني

السناتور سوزان كيهيكا

السناتور خوان بابلو ليتيلير

ديفيد ماكجينتي، عضو برلماني

ميكاييل ملكوميان، عضو برلماني

دوارتي باتشيكو، عضو برلماني

السناتور خوان كارلوس روميرو

السناتور بيتشداو توهمينا

أغنيس فادي، عضو برلماني

لوران ويرلي، عضو برلماني

سيسليا ويدغرين، عضو برلماني

فضلي زون، عضو برلماني

ممثلو الأمم المتحدة

الممثلون الدائمون/ السفراء لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد منير أكرم، السفير/ الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

سعادة السيدة بينيلوبي بيكلز، السفيرة/ الممثلة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد يورغ لاوبر، السفير/ الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد خوان ساندوفال ميديوليا، نائب الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، السفير والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة (ووكيل الأمين العام السابق لإفريقيا والسفير السابق لجمهورية مصر العربية/ العلاقات العامة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة)

كبار مسؤولي الأمم المتحدة الحاليين والسابقين [9]

[9] بالإضافة إلى هؤلاء المسؤولين المدرجة أسماؤهم في القائمة، ناقشت أيضاً العلاقة الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في سياق اجتماعات خاصة منفصلة أوسع نطاقاً مع معالي السيدة أمينة محمد، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وروبرت بايير، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير مكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة.

نافيد حنيف، مكتب تمويل التنمية المستدامة (والمدير السابق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (عبر سكايب)

كارولين لومباردو، رئيس فرع، الضرائب الدولية والتعاون الإنمائي، مكتب تمويل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة

جياني ماجازيني، رئيس فرع المراجعة الدورية الشاملة، مجلس حقوق الإنسان وشعبة الآليات التعاهدية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (عبر سكايب)

محمود محيي الدين، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لتمويل خطة العام 2030 (عبر سكايب)

ميشيل مولر، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة والمدير العام الأخير لمكتب الأمم المتحدة في جنيف (عبر سكايب)

ليني مونتيل، نائب المدير الإقليمي ونائب المدير المساعد، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمين العام المساعد السابق للتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (نقطة الاتصال السابقة للاتحاد البرلماني الدولي/ اتفاقية الأمم المتحدة)

تيريزا ويتفيلد، مديرة قسم السياسات والوساطة، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، الأمانة العامة للأمم المتحدة (ونقطة الاتصال الحالية للأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي)

*****

سابعاً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد:

الشواغر المطلوب ملؤها خلال الجمعية العامة الـ144

يجب تقديم جميع الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، بالإضافة إلى استمارة معلومات الاتصال بعد ملئها (راجع الملحق).

وتماشياً مع أحكام النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، يجب أن يتمتع المرشحون بالخبرة، والتجربة، بقدر الإمكان، في مجالات العمل ذات الصلة، ويجب أن يدعمهم برلمانهم في القيام بمهامهم بصفتهم شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك، في ما يتعلق بضمهم في الوفد الوطني إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والفعاليات الأخرى ذات الصلة). ينبغي بذل كل جهد أيضاً لضم الأعضاء البرلمانيين الشباب، وتشجيع تقديم الترشيحات من الأعضاء الجدد في الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك، من البرلمانات التي لا تشغل مناصب أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

ويمكن تقديم الترشيحات شخصياً خلال انعقاد الجمعية العامة إلى دائرة مراقبة الوثائق (الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، الطابق الأرضي من مركز بالي الدولي للمؤتمرات – BICC) أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

اللجنة التنفيذية

في 24 آذار/مارس، سَينتخب المجلس الحاكم **عضواً واحداً**، على النحو التالي:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل واحد[10]، ليحل محل السيد ج.ب. لوتولييه (تشيلي) الذي لن يعد عضواً برلمانياً في وقت الانتخابات.

** استناداً إلى المادة 25 القاعدة 6 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، في حال لم يعد عضو من اللجنة التنفيذية عضواً برلمانياً، يعيّن عضو الاتحاد المعني بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية التي يتمّ خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تمّ انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه/ فإنها يقضي/ تقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان/ كانت ينتمي/ تنتمي إلى البرلمان نفسه فإنه/ فإنها يستكمل/ تستكمل فترة سلفه/ سلفها.*

ووفقاً للتعديل الذي جرى في العام 2018 على المادة 25 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، "يكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين."

ويجب تقديم الترشيحات، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس 2022 إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

[10] ستضم المجموعات ذات 4 مقاعد عدداً متساوياً من الرجال والنساء
ستضم المجموعات ذات 3 مقاعد رجلاً واحداً وامرأة واحدة على الأقل
ستضم المجموعات ذات مقعدين عدداً متساوياً من الرجال والنساء
ستضمن المجموعة ذات مقعد واحد أن يتم شغله من قبل رجل وامرأة على الأقل، لثلاث ولايات.

مكتب النساء البرلمانيات

في 20 آذار/مارس، سيُطلب من منتدى النساء البرلمانيات ملء الشاغر التالي في **مكتب النساء البرلمانيات**:

- ممثلة إقليمية من **مجموعة أوراسيا** (تنتهي ولايتها في نيسان/أبريل 2025) للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويمكن تقديم المجموعات الجيوسياسية ترشيحاتها لغاية الساعة 12:00 من ظهر يوم السبت، 19 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

اللجان والهيئات الأخرى

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

في 24 آذار/مارس، سينتخب المجلس الحاكم **عضوين اثنين** ليحلا محل السيدة ل. دومون (فرنسا)، التي تنتهي فترة عضويتها في اللجنة عند الدورة الـ209 للمجلس الحاكم، والسيدة س. أوربانو دو سوسا (البرتغال)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.

ويرجى أخذ العلم أنه بالرغم من أن تشكيل هذه اللجنة ينبغي أن يعكس تمثيلاً جغرافياً منصفاً، ينتخب أعضاء هذه اللجنة في صفتهم الفردية، استناداً إلى كفاءتهم، والتزامهم بحقوق الإنسان، واستعدادهم، وليس بصفتهم ممثلين لبرلمانهم أو مجموعتهم الجيوسياسية.

وفي ظل التشكيل الحالي للجنة، وقاعدتها التي تكمن في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تُشجع بشدة النساء البرلمانيات المهتمات من المجموعات الجيوسياسية العربية، وآسيا–المحيط الهادئ، وأوراسيا من تقديم ترشيحاتهن.

ويُطلب من البرلمانيين الذين يرغبون في أن يصبحوا أعضاء في هذه اللجنة الوفاء بمعايير متميزة. لذلك، يُطلب من المرشحين ملء الاستمارة المتاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي: https://www.ipu.org/file/13712/download (مرفق رقم 1).

لجنة شؤون الشرق الأوسط

في 24 آذار/مارس، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب **عضو واحد امرأة** للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة الـ208 للمجلس الحاكم.

وفي ظل قاعدة اللجنة التي تكمن في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتشكيلها الحالية، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار من هم مهتمون في تقديم ترشيحهم أنه يجب أن يكون العضو الجديد امرأة، كي لا تضم اللجنة أكثر من 7 أعضاء رجال.

ويرجى أخذ العلم أنه بالرغم من أن تشكيل هذه اللجنة ينبغي أن يعكس تمثيلاً جغرافياً متنوعاً، ينتخب أعضاء هذه اللجنة في صفتهم الفردية، وليس بصفتهم ممثلين لبرلمانهم أو مجموعتهم الجيوسياسية.

ويمكن تقديم الترشيحات، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

في 24 آذار/مارس، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب **مسهل حوار واحد** للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة الـ208 للمجلس الحاكم.

ويمكن تقديم الترشيحات، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

في 24 آذار/مارس، سينتخب المجلس الحاكم **عضواً واحداً** للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة الـ208 للمجلس الحاكم، على الشكل التالي:

مجموعة أوراسيا: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل امرأة

ويمكن تقديم الترشيحات من مجموعة أوراسيا، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

في اجتماع المنتدى القادم، سينتخب **عضو مجلس واحداً** ليحل محل سعادة الدكتور علي عبدالرسول القطان (دولة الكويت) الذي لم يعد عضواً في المجلس.

ووفقاً للقاعدة 5.3 من قواعد المنتدى، وأساليب العمل: "يتشكل المجلس من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كلّ من المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي"، دون سن الـ45.

يتعين ملء **شاغر واحد** من المجموعة الجيوسياسية التالية:

المجموعة العربية: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل.

مكاتب اللجنة الدائمة

ستجري اللجان الدائمة الانتخابات التالية:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

يتعين ملء **شاغر واحد** من المجموعة الجيوسياسية التالية:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

يتعين ملء **شاغرين اثنين** من المجموعتين الجيوسياسيتين التاليتين:

مجموعة أوراسيا: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

يتعين ملء **شاغر واحد** من المجموعة الجيوسياسية التالية:

المجموعة العربية: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل امرأة

****

ينبغي أن تكون الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية المعنية، التي يمكن تقديمها في غضون المواعيد النهائية المذكورة أعلاه، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع تحديد عضوية اللجنة البرلمانية في البرلمان، والمعرفة بالقضايا التي تتناولها اللجنة الدائمة من أجل المقعد الذي يتم السعي للحصول عليه، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الكاملة للمرشح. كما يجب أن تكون السيرة الذاتية مرفقة أيضاً بالتزام خطي من برلمان المرشح بأنه سيدعم المرشح في عمله وأنه سيدرجه ضمن الوفود المقبلة إلى الجمعيات العامة.

معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشحين

المقدمين لملء الشواغر في اللجان والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي

يرجى ملء استمارة واحدة لكل مرشح

اسم اللجنة أو الهيئة الأخرى التي يتم تقديم طلب الترشيح عليها:	
تفاصيل المرشح **يرجى الكتابة بوضوح**	
☐**السيدة** ☐**السيد**	**الاسم:** **الشهرة:**
اسم البرلمان /المجلس	
البلد	
عضو في البرلمان☐ **(الغرفة الأولى)**	**عضو مجلس الشيوخ**☐ **(الغرفة الثانية)**
عناوين البريد الإلكتروني **لن يتم قبول الترشيحات من دون البريد الإلكتروني الشخصي .يرجى الكتابة بوضوح**	
عنوان البريد الإلكتروني الشخصي الأساسي للمرشح	
عنوان البريد الإلكتروني الثاني (مساعد شخصي للمرشح أو مساعد برلماني آخر، إذا كان متوفراً)	
رقم الهاتف/أرقام الهواتف **يرجى ذكر رمز البلد**	
رقم الهاتف الخليوي الشخصي للمرشح ورقم مكتبه (إذا كان متوفراً)	

يرجى تقديم هذه الاستمارة مع سيرة ذاتية موجزة، إما شخصياً خلال انعقاد الجمعية العامة إلى دائرة مراقبة الوثائق (الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، الطابق الأرضي من مركز بالي الدولي للمؤتمرات – BICC) أو عبر البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org.

مرفق رقم 1

المرشحون لعضوية لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تنص القاعدة 1 (1) من قواعد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وممارساته على ما يلي:

تتألف اللجنة ... من 10 أعضاء من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، تنتخب من قبل المجلس الحاكم بصفة فردية *على أساس الكفاءة والالتزام بحقوق الإنسان وتوافرها* (إضافة الخط المائل) .يجب أن يكون لديهم إتقان جيد لواحدة على الأقل من لغتي العمل في الاتحاد البرلماني الدولي: الإنجليزية والفرنسية. يضمن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن المرشحين لخوض الانتخابات، والمجموعات الجيوسياسية وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يدركون تمامًا المتطلبات المذكورة أعلاه.

في ضوء المعايير المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى تقديم رسالة التغطية الخاصة بالمرشحين لملء الشواغر في هذه اللجنة وسيرتهم الذاتية الموجزة، يرجى منهم جميعهم التكرم بتوفير المعلومات التالية أيضاً. ويجب تقديم الترشيحات إلى دائرة مراقبة الوثائق وتقديمها.

1. *يرجى تحديد خبرتكم ومعرفتكم في مجال حقوق الإنسان:*

2. *يرجى شرح كيفية التزامكم بحقوق الإنسان:*

3. إن جدول اللجنة مكثف: تجتمع اللجنة ثلاث مرات في السنة (خلال المدة الكاملة لكل جمعية عامة ومرة واحدة لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام خارج الجمعيات العامة في جنيف) وتقوم بعدة بعثات في السنة:

يرجى تأكيد توفركم للمشاركة الكاملة في أعمال اللجنة:

☐ نعم ☐ كلا

ملاحظات:

4. تتوفر ملفات القضايا الشاملة للجنة باللغتين الإنجليزية والفرنسية فقط. ومن المهم جداً أن يتقن الأعضاء جيداً واحدة على الأقل من هاتين اللغتين:

يرجى توضيح مدى إتقانكم اللغة الإنجليزية والفرنسية:

اللغات	**قراءة**			**كتابة**			**تكلم**		
	ممتازة	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتازة**	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتاز**	**جيد**	**مقبول**
الإنجليزية	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
الفرنسية	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐

لغات أخرى	**قراءة**			**كتابة**			**تكلم**		
	ممتازة	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتازة**	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتاز**	**جيد**	**مقبول**
	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐

السيدة		السيد			
الشهرة:				الاسم:	
المدينة:				البلد:	
الهاتف:				الهاتف الخليوي:	
البرلمان/المجلس:					
الوظيفة:		عضو برلمان:		السناتور:	

المنصب الكامل:	
البريد الإلكتروني الرسمي:	
البريد الإلكتروني الشخصي:	

تشكيل اللجنة التنفيذية

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

	الأعضاء	انتهاء فترة الولاية
الرئيس بحكم منصبه:	السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)	تشرين الأول/أكتوبر /تشرين الثاني/نوفمبر 2023
نائب رئيس اللجنة التنفيذية:	السيدة أ.د. ميرغان كانوتيه (السنغال)	نيسان/ أبريل 2023
نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:		
المجموعة الإفريقية:	سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
المجموعة العربية:	معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:	السيد ج. تشين (الصين)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
مجموعة أوراسيا:	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:	السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2024
مجموعة 12+:	شاغر	

الأعضاء:	السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة و. كيفالوغياني (اليونان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ر. رباني (باكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد م. غروجيك (صربيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد ج. ي. إشانيز (إسبانيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة س. وايدغرن (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة ب. كراريكيش (تايلاند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة. إ. إنياكون (أوغندا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات:	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023
رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب:	سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023

اللجنة الفرعية للشؤون المالية

تعمل لجنتنا الفرعية للشؤون المالية كهيئة استشارية في لجنتنا التنفيذية. وتقوم بمراجعة وتقديم توصيات بشأن المسائل المالية أو أي مسألة أخرى تحيلها إليها اللجنة. وعلى وجه الخصوص، فإنها توجه الأمانة أثناء إعداد الموازنة السنوية للاتحاد البرلماني الدولي.

وهي تتألف من ممثل واحد من كل مجموعة من مجموعاتنا الجيوسياسية الست، والذي يتم اختياره من قبل اللجنة التنفيذية من بين أعضائها الحاليين. إن ولاية الأعضاء هي سنتين، قابلة للتجديد مرة واحدة.

تم التحديث في 28 أيار/مايو 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة س. وايدغرن (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (قابلة للتجديد)
الأعضاء:	السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة أ.د. ميرغان كانوتيه (السنغال)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
	السيدة ب. كراريكيش (تايلاند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/ أبريل 2025
	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021

اللجان الدائمة

هناك أربع **لجان دائمة** تساعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي العادية في عملها. وهي تشمل ممثلين عن جميع المجموعات الوطنية وتعمل وفقًا لقواعدها الخاصة. وتتألف مكاتب كل منها على النحو التالي:

لجنة السلم والأمن الدوليين

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
نائب الرئيس:	السيدة هـ. هاغوبيان (أرمينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة الإفريقية	سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ب. إيكورو يوكا (الكونغو)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ز.م غالاديما (نيجيريا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة العربية	سعادة السيد أحمد التويزي (المملكة المغربية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
	سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ب. محطب (الهند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة أ. ي.باريس (إندونيسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد أ. ناديري (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة أوراسيا	السيدة هـ. هاغوبيان (أرمينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ر. رشكوف (بيلاروسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ب. تولستوي (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ر. م. غارسيا (تشيلي)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ك. كانو كوربودا (بناما)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة 12+	السيد و. بلان (فرنسا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ج. ي. إيشانيز (إسبانيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيدة أ. شوكروم (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ144 للجمعية العامة:

- السيدة س. وايدغرن (السويد)
- السيد أ. بابغين (غانا)

لجنة التنمية المستدامة

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيدة أ. مولدر (هولندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
نائب الرئيس:	السيد و. ويليام (سيشيل)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
المجموعة الإفريقية	السيدة ج. نايسولا ليسوودا (كينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد ب. غيرفيس أسيرفادن (موريشيوس)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد و. ويليام (سيشيل)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
المجموعة العربية	سعادة الدكتور حمد محمد المطر (دولة الكويت)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة الدكتورة عناية عز الدين (الجمهورية اللبنانية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة السيد نضال محمود العلو (الجمهورية العربية السورية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ف.د. رام (الهند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. رحمان (باكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ك. تونتيسيرين (تايلاند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة م. باراتوفا (أوزبكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)

شاغر

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد س. ب. مونيوز لوبيز (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. باراغ (غويانا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة 12+	السيدة م. ماكفدران (كندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد ف. نوتاري (موناكو)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة أ. مولدير (هولندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ144 للجمعية العامة:

- السيدة هـ. جارفيننين (فنلندا)
- السيد س. باترا (الهند)

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيد أ. غاجاديين (سورينام)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
نائب الرئيس:	السيدة ب. سارانشيميغ (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة الإفريقية	السيد هـ. بيكالي-أكويه (الغابون)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد و. أويزيمانا (رواندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة و.ن. ماتيكو (جمهورية تنزانيا الاتحادية)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
المجموعة العربية	سعادة السيدة آلاء طالباني (جمهورية العراق)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	سعادة السيد ميشال موسى (الجمهورية اللبنانية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	سعادة الدكتور علي بن فطيس المري (دولة قطر)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ف. زون (إندونيسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ج. محمود (المالديف)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ب. سارانشيميغ (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيد هـ. كونجوريان (أرمينيا)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ن. رجمانوفا (طاجيكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ن. تيلافولدييف (أوزبكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة س. ساباغ (الأرجنتين)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد أ. غاجاديين (سورينام)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. نان (الأوروغواي)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة 12+	السيد د. ماري (فرنسا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيدة أ. جيركنز (هولندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد د. لارسون (السويد)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ145 للجمعية العامة:

- السيد ج. وادفول (ألمانيا)
- السيد ف. زون (إندونيسيا)
- السيدة س. نان (الأوروغواي)

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيدة س. عبدي نور (كينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
نائب الرئيس:	السيد ل. ويرلي (سويسرا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة الإفريقية	السيدة س. عبدي نور (كينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد ب. هـ. كاتجافيفي (ناميبيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ب. أكمبا (أوغندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة العربية	سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة الدكتور عبيد محمد المطيري (دولة الكويت)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة د. كوماري (الهند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد أ.نيام –أسور (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ف.هـ. نايك (باكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيدة هـ. تيغرانيان (أرمينيا)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيد أ. سافينيخ (بيلاروسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة و. قطراوي (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد أ. لينز (البرازيل)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ك.م. غونزاليس فيليانويفا (باراغواي)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة 12+	السيد أ. غريفروي (بلجيكا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
	السيدة و. لِيند (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ل. ويرلي (سويسرا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

** وفقاً للقاعدة 8 الفقرة (1) من لوائح اللجان الدائمة بصيغتها المعدلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، يُنتخب أعضاء المكتب لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم لفترة أخرى مدتها سنتين.*

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

يُنتَخب أعضاء اللجنة، لفترة ولاية مدتها خمس سنوات، بصفتهم الشخصية بطريقة تضمن تمثيل جميع الحضارات والأنظمة السياسية المختلفة في العالم. ويخضع عمل اللجنة لقواعدها وممارساتها بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بفحص الشكاوى ومعالجتها. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 01 شباط/فبراير 2022

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة أ. رينوسو (المكسيك)	تشرين الأول/أكتوبر 2024
		انتخبت رئيسة حتى كانون الثاني/يناير 2023
نائب الرئيس:	السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)	نيسان/أبريل 2026
الأعضاء:	السيد ن. باكو-أريفاري (بنين)	تشرين الأول/أكتوبر 2022
	السيد س. سبيغيمان (كندا)	نيسان/أبريل 2026
	السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	نيسان/أبريل 2026
	السيدة ل. دومون (فرنسا)	نيسان/أبريل 2022
	السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2026
	السيد أ. كاروني (سويسرا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة س. أسيان بيريرا (الأوروغواي)	نيسان/أبريل 2026

شاغر

لجنة شؤون الشرق الأوسط

وافق المجلس الحاكم على التعديلات المقترحة على قواعد اللجنة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 17 شباط/فبراير 2022

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد ج. ميغليور (إيطاليا)	نيسان /أبريل 2025
الأعضاء:	سعادة السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	سعادة السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة ن. إسيان (فرنسا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة أ.ب بوتينغ (غانا)	نيسان /أبريل 2023
	السيد م. علي سيراه (إندونيسيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد أ. ديتشر (إسرائيل)	بحكم منصبه
	السيد ج. ميغليور (إيطاليا)	نيسان /أبريل 2025
	سعادة السيد عزام الأحمد (دولة فلسطين)	بحكم منصبه
	سعادة السيد عبد الله أحمد جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد ل. ويرلي (سويسرا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة ر. كافاكسي كان (تركيا)	نيسان /أبريل 2025
	الدكتورة شيخة عبيد سالم خليفة الطنيجي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	شاغر	
	شاغر	

مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

عيّن المجلس البرلماني الدولي آنذاك هذه المجموعة في أيلول/سبتمبر 1998 كبديل للجنة السابقة لرصد الحالة في قبرص التي انتهت ولايتها. تتكون مجموعة المسهلين من الأعضاء الثلاثة التالية:

تم التحديث في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019

الأعضاء: السيدة ل. كارتبالي (إيطاليا)

السيد م. ميجاتوفيك (صربيا)

شاغر

لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أقرّ المجلس الحاكم لوائح اللجنة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013. وتتألف اللجنة حالياً من الأعضاء التاليين:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة أ. فيداي (المجر)	تشرين الأول/أكتوبر 2022 انتُخبت رئيسة حتى آذار/مارس 2022
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	السيدة ف. مويومبا فوراحا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ج. كياري (كينيا)	نيسان/ أبريل 2025
المجموعة العربية	سعادة السيدة جميلة علي سلمان (مملكة البحرين)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	سعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة د. أونيل (أستراليا)	نيسان/ أبريل 2025
	السيد س. باترا (الهند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد و. سينشيفي (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025

مجموعة أوراسيا		
	السيدة إي. فتوريجينا (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	شاغر	
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة ج.س بانيويلوس (المكسيك)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد أ. غاجاديان (سورينام)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة 12+	السيد ك. لاكروا (بلجيكا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة أ. فيداي (المجر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد ر. لوباتكا (النمسا)	نيسان/أبريل 2023
نائب الرئيس:	السيدة ج. أدويول (كينيا)	نيسان/أبريل 2023
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة ج. أدويول (كينيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيد أ. علي (مالي)	نيسان/ أبريل 2025
	السيد م. كاريديو (النيجر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة هـ. ن. مورانغوا (رواندا)	نيسان/ أبريل 2025
المجموعة العربية	معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل (مملكة البحرين)	نيسان/ أبريل 2025
	سعادة السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد س. فولي (الصين)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة و. عبدالله (المالديف)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة س.جنات ماري (باكستان)	نيسان/أبريل 2023
	السيد أ. سوانمونغكول (تايلاند)	نيسان/ أبريل 2025

مجموعة أوراسيا	السيد س. راشكوف (بيلاروسيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	شاغر	
	شاغر	
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ف.ف سواريز دياز (الجمهورية الدومينيكية)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة أ. غونزاليز (بناما)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ج. غانديني (الأوروغواي)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة 12+	السيد ر. لوباتكا (النمسا)	
	السيدة أ. فاداي (المجر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد أ. ديكتر (إسرائيل)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ج. مغليور (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة ج. غاباني (سويسرا)	نيسان/أبريل 2025

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد م. لاريف (فرنسا)	نيسان/أبريل 2025
نائب الرئيس:	سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2025
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	السيد ف. تشاو (بنين)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة س. كازانغا (كينيا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ر. ب. و. توفوندراي (مدغشقر)	نيسان/أبريل 2025
	السيد أ. رامدهاني (موريشيوس)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة أ. موزانا (رواندا)	نيسان/أبريل 2025
المجموعة العربية	سعادة السيد عبدالله الذوادي (مملكة البحرين)	نيسان/أبريل 2025
	سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية)	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة تون غيي (الصين)	نيسان/أبريل 2025

	السيدة هـ. فيجايكومار غافيت (الهند)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ك. وونغ (ماليزيا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ك. وونغترانغان (تايلاند)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة أوراسيا	السيد ف. سبينو (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/أكتوبر 2025
	السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة ر.أ. كامبيين براميللا (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ف. أزليسكو باريرو (دولة بوليفيا متعددة القوميات)	نيسان/أبريل 2025
	السيد م. بوفا (سورينام)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة 12+	السيد م. لاريف (فرنسا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد د. نوغتن (أيرلندا)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة ب. جيردنك (هولندا)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة س. دينيكيا (رومانيا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ت. هورتر (سويسرا)	نيسان/أبريل 2025

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أقر المجلس الحاكم قواعد وممارسات الفريق الاستشاري في تشرين الأول / أكتوبر 2012. وتتألف المجموعة حالياً من الأعضاء التالية:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة ج. كاتوتا مويلوا (زامبيا)	حزيران/يونيو 2023 أُعيد انتخابها رئيسة حتى نيسان/أبريل 2022
نائب الرئيس:	السيد ج.ي. إيشانيز (إسبانيا)	أيلول/سبتمبر 2023 أُعيد انتخابه نائب رئيس حتى نيسان/أبريل 2022
الأعضاء:		
	السيدة و.س. لونا مورالیس (كوبا)	تموز/يوليو 2023
	السيد ك. س. جايسوال (الهند)	حزيران/يونيو 2022
	السيدة س. نونييز سيرون (المكسيك)	حزيران/يونيو 2023
	السيد د. موروزوف (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023

	سعادة السيدة هدى عبد الرحمن صالح الحليسي (المملكة العربية السعودية)	حزيران/يونيو 2023
	السيدة ب. توهمينا (تايلاند)	آذار/مارس 2024
	السيدة و. أتانيا زوفا (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
المستشاران	السيدة ب. لي (الولايات المتحدة الأمريكية)	
الخاصان:		
	السيدة أ. كارلسون (السويد)	

مكتب النساء البرلمانيات

يتألف هذا المكتب، الذي أنشأه منتدى النساء البرلمانيات، من سيدات أعضاء بحكم منصبهنّ ومن سيدات منتخبات، ويعمل وفقاً لقواعده الخاصة. ويتألف على الشكل التالي:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

المكتب (2018 –2020):

		انتهاء فترة الولاية
الرئيسة:	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023
النائب الأول للرئيسة:	سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)	نيسان/أبريل 2023
النائب الثاني للرئيسة:	السيدة و.ب. أندراديه مونيوز (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2023

الممثلات الإقليميات

		انتهاء فترة الولاية
المجموعة الإفريقية		
السيدة س. واكاراورا كييكا (كينيا)	السيدة و. سانوغو (مالي)	نيسان/أبريل 2023
السيدة م. باب موسى سومانو (بنين)	السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني)	نيسان/أبريل 2025

المجموعة العربية			
	سعادة السيدة ميساء الصالح (الجمهورية العربية السورية)	سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/أبريل 2023
	سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)	سعادة الدكتورة السيدة عايدة نصيف (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ			
	السيدة ب. معدم (الهند)	السيدة و. شينبات (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة ب. أ. كومارودين (إندونيسيا)	السيدة و. أزد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة أوراسيا			
	السيدة ز. جريشني (جمهورية مولدوفا)	السيدة إ. فتيورجينا (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة م. فازيليفيتش (بيلاروسيا)	*شاغر*	نيسان/أبريل 2025
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
	السيدة س. ميكس (تشيلي)	السيدة ف. برسود (غويانا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة أ. ف. ساغاستي (الأرجنتين)	السيدة و. ب. أندراديه مونيوز (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2025

مجموعة 12+

السيدة ل. وول (نيوزيلندا)	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023
السيدة ف. ريوتون (فرنسا)	السيدة م. غراند (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2025

أعضاء اللجنة التنفيذية:

(بحكم منصبهنّ، طوال مدة عضويتهن في اللجنة التنفيذية)

	انتهاء فترة الولاية
السيدة و. كيفاوجياني (اليونان)	تشرين الأول / أكتوبر 2025
السيدة أ. دي ميرغان كانوتيه (السنغال)	نيسان/أبريل 2023
السيدة س. وايدغرن (السويد)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة و. أنياكون (أوغندا)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)	تشرين الأول / أكتوبر 2024

رؤساء دورات منتدى النساء البرلمانيات:

(بحكم منصبهنّ لمدة سنتين)

السيدة م. باتيت (إسبانيا)	تشرين الثاني/نوفمبر 2023

مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء الأربعة التاليين معيّنين من اللجنة التنفيذية:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

السيدة أ. ديارا ميرغان كانوتيه (السنغال)

معالي الدكتور علي راشد عبدالله علي النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)

السيدة ل. فازيلنكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات)

مجلس منتدى البرلمانيين الشباب

يُعدُّ منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي هيئة دائمة مكرسة لتعزيز المشاركة الكمية والنوعية للشباب في البرلمانات وفي الاتحاد البرلماني الدولي. ويعمل المنتدى وفقاً لقواعده وطرق عمله التي وافق عليها المجلس الحاكم في آذار / مارس 2014.

ويقوم مكتب مُنتخب، يعرف باسم **مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**، بأعمال المنتدى. وتمثل كل مجموعة جيوسياسية في المجلس من قبل رجل واحد وامرأة واحدة دون سن 45 عاماً.

تم التحديث في 27 كانون الثاني/يناير 2022

الرئيس	سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023
المجموعة الإفريقية	السيد ر. ميارينتسوا (مدغشقر)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة ت. جوتون (موريشيوس)	نيسان/أبريل 2023
المجموعة العربية	سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023
	شاغر	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة ر. نيخيل خادسيه (الهند)	نيسان/أبريل 2023
	السيد ي. سيريواتهانووت (تايلاند)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة أوراسيا	السيدة م. فازيلفيتش (بيلاروسيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيد أ. أسلونوف (أوزبكستان)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة س. براون (غويانا)	نيسان/أبريل 2023

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ب. ب. كيمبر تييد (باراغواي)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة 12+	السيد أ. ليشتي (ألمانيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة و. رودنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023

ثامناً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية:

تعقد وفود المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت، الواقع في 19 آذار/ مارس 2022، من الساعة 17:00 حتى الساعة 18:30، في قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة 209 للمجلس الحاكم.

وتقترح الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن يناقش الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.

2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.

4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).

5- ما يستجد من أعمال.

ملاحظة إجرائية

1–تخضع البنود الطارئة إلى أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة التي تنص على التالي:

يجوز لأي عضـــو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

أ. يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على **ثلثي الأصوات** المشاركة في التصويت؛

ب. لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصـــول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

ج. يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

د. لا يجوز أن يدرج في مشـروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضـوع مقترح بعد أن يســحبه مقدموه، أو إذا رفضــته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشــارة واضــحة له في الطلب وفي عنوان الموضــوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.

وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة لم يرد ضـــمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج البنود الطارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة.

*****

تاسعاً – الخاتمة:

برجاء التكرّم بالاطلاع والعلم آملاً أن تحقق هذه المذكرة الفائدة المرجوّة، راجياً إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية المذكرات المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة، مؤكداً أن التأخير في إرسال هذه المذكرة يعود إلى الوثائق التي نُشرت على موقع الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً وما يحتاجه ذلك من وقت وجهد من أجل ترجمتها إلى اللغة العربية، علماً أنه ولغايات تمكين اطلاع الأعضاء على كافة الوثائق فأن المؤمل من الاتحاد البرلماني الدولي أن يضع فترة زمنية محددة، أسبوع قبل انعقاد المؤتمر لوقف نشر الوثائق والمعلومات على الموقع، ليتسنى ترجمتها وتوزيعها على الأعضاء.

مؤكّداً حرص الأمانة العامة على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم بشكل فعال، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

والله ولي التوفيق.

واقبلوا وافر الاحترام والتقدير

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي